النزوح الداخلي

الملخص العالمي للاتجاهات والتطوّرات للعام 2010

iDMC internal displacement monitoring centre

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

توزيع النازحين داخلياً في مختلف أنحاء العالم في ديسمبر/ كانون الأول 2010

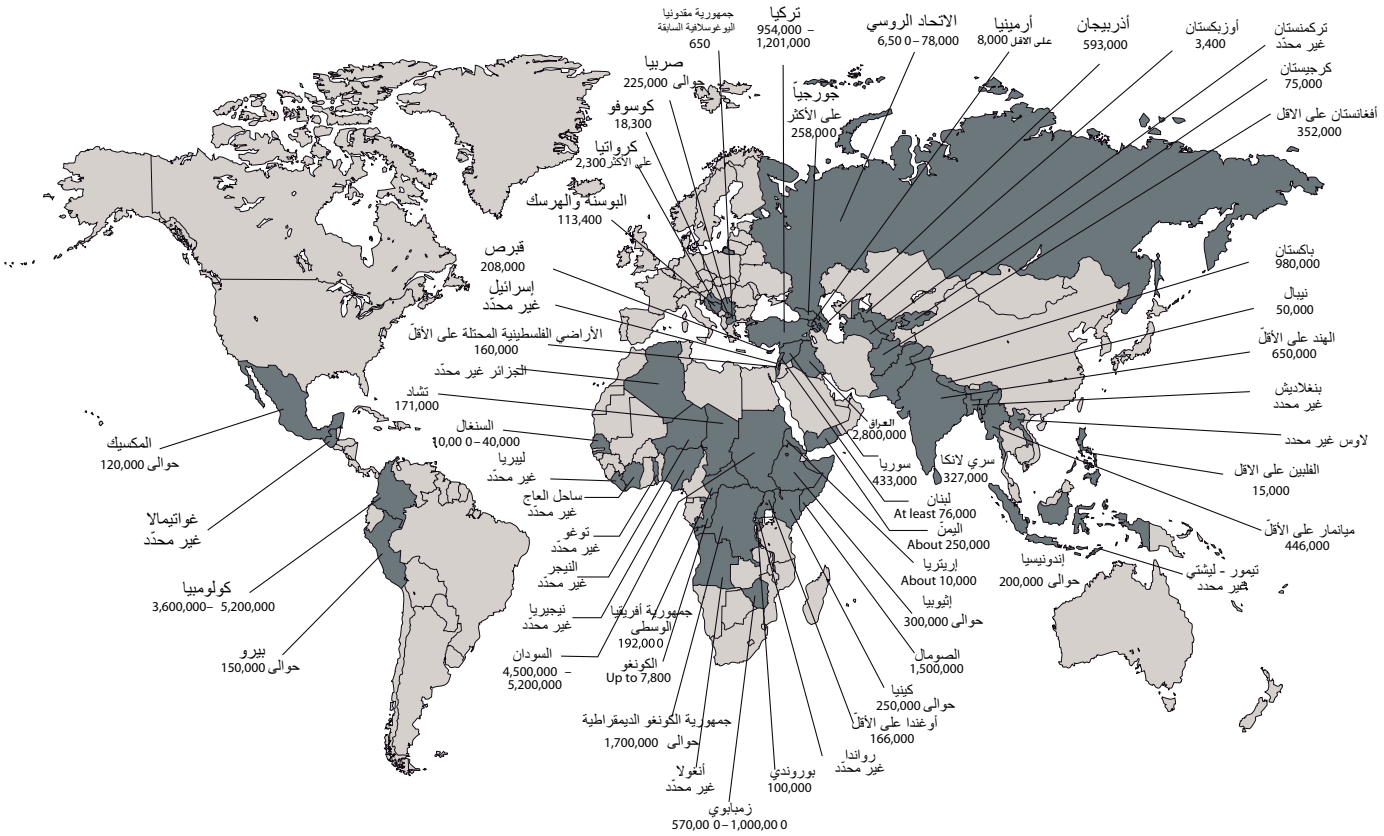

النزوح الداخلي

الملخص العالمي للاتجاهات والتطوّرات للعام 2010

مارس/آذار 2011

أطفال في مخيم النازحين في كاريهي. لقد استقر النازحون البوروندیون هنا تحت إشراف الحكومة منذ العام 1998، غير أنهم لا يزالون من دون حلّ دائم. (الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/ باربرا ماكالين، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)

المساهمون

المؤلفون المساهمون: سباستيان ألبوخا، علي أنور، كريستوف بو، نينا م. بيركيلاند، مارتينا كاترينا، چيوم شغؤ، سيمون كوزما، فيرونيك دو كروي، رايتشل دولوريس، أليس فارمر، جاكوبو جيورجي، آن كاثرين غلاتز، كايت هالف، سيمون هولاداي، إدموند جينينغز، سيسيليا خيمينيز، كريم خليل، فريدريك كوك، كريستينا بروبست لوبيز، كيم مانتشيني، باربرا ماكالين، مارتسيا مونتيمورو، لورا بيريز، كاتينكا ريدربوس، جايكوب روثينغ، جاكلين شاهينيان، نور محمد شيخ، نينا سلوغا، آرنهيلد سبنس، نادين فاليكي، ميشال يونيتاني، غريتا زيندر

أعضاء لجنة التحرير: نينا م. بيركيلاند، غيوم شارون، كايت هالف، إدموند جينينغز، سيسيليا خيمينيز، باربرا ماكالين، كافيتا شوكلا

للنسخة الإنكليزية:
التحرير والتنقيح: نينا م. بيركيلاند وإدموند جينينغز
مديرة المشروع: كافيتا شوكلا
الخرائط والتصميم: رايتشل دولوريس
التصميم: Laris(s)a – laris-s-a.com
الطبع: SPRO-Kundig، جنيف
صورة الغلاف: أشخاص نازحون داخلياً في جلال آباد، قيرغيزستان، أمام المنازل والمحال التجارية التي دمرت جرّاء أعمال العنف التي اندلعت بين مختلف المجموعات العرقية هناك في العام 2010 (الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/س. شولر، فبراير/شباط 2010)

مركز رصد النزوح الداخلي
مجلس اللاجئين النرويجي
Chemin de Balexert 7-9,
CH-1219 Châtelaine (Geneva), Switzerland
هاتف: 00 07 799 22 41 +
فاكس: 01 07 799 22 41 +
www.internal-displacement.org

حول هذا التقرير

مركز رصد النزوح الداخلي

تمّ إنشاء مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) من قبل مجلس اللاجئين النرويجي في العام 1998، بناءً على طلب من الأمم المتحدة، وذلك من أجل وضع قاعدة بيانات عالمية لمسألة النزوح الداخلي. بعد مرور عقد على إنشائه، لا يزال مركز رصد النزوح الداخلي يشكّل المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليلات المتصلة بالنزوح الداخلي الناجم عن الصراعات وأعمال العنف في العالم.

يهدف مركز رصد النزوح الداخلي إلى دعم وتعزيز الاستجابات الدولية والوطنية لحالات النزوح الداخلي واحترام حقوق النازحين داخلياً الذين غالباً ما يشكّلون أضعف الفئات في العالم. كما أنه يرمي أيضاً إلى تشجيع إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً سواء من خلال العودة أو الإدماج المحلي أو التوطين في مناطق أخرى من البلاد.

من الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها المركز

- رصد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات أو العنف المعمم أو انتهاكات الحقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛
- إجراء الأبحاث والتحليلات بشأن حقوق النازحين داخلياً والدعوة إلى احترام هذه الحقوق؛
- التدريب وتعزيز القدرات في مجال حماية النازحين داخلياً؛
- المساهمة في وضع المعايير والتوجيهات بشأن حماية النازحين داخلياً ومساعدتهم.

بعض الملاحظات حول الأرقام والمعلومات

تستند النتائج الواردة في هذا التقرير إلى عملية الرصد التي قام بها مركز رصد النزوح الداخلي في العام 2010 لحالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات المسلحة وأعمال العنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد جمع مركز رصد النزوح الداخلي البيانات من الحكومات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان والتقارير الإعلامية. كما أنه قد جمع المعلومات خلال البعثات الميدانية لعدد من البلدان خلال هذا العام.

لقد تمّ بذل سائر الجهود الممكنة من أجل تقديم أدق المعلومات وأحدثها؛ غير أن العديد من البلدان التي تعاني من حالات نزوح داخلي لا تمتلك سوى معلومات محدودة أو قديمة حول عدد النازحين وظروفهم. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي لم تشهد أي عمليات رصد على الإطلاق أو مجرد رصد محدود لظروف النازحين داخلياً، والتي تفتقر إلى بيانات مفصلة نظراً إلى غياب أي عملية توصيف للسكان النازحين داخلياً. أمّا المعلومات المتصلة بخيارات استيطان النازحين وتوصلهم إلى الحلول الدائمة، فلا تزال بدورها محدودة للغاية.

دليل لقراءة الصفحات الخاصة بكل بلد

تشمل الصفحات الخاصة بكل بلد ملخصات قصيرة لحالة النزوح الداخلي في البلدان التي تمّ رصدها من قبل مركز رصد النزوح الداخلي في العام 2010. عدد قليل من البلدان المذكورة في المرفقات الإقليمية لا تمتلك صفحات خاصة بها، بسبب قلة أو انعدام وجود معلومات جديدة حول التغيرات التي طرأت على حالة النزوح الداخلي في هذه البلدان منذ نهاية العام 2009. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذه البلدان على الموقع الإلكتروني لمركز رصد النزوح الداخلي: http://www.internal-displacement.org.

ترمي الخرائط والجداول إلى إتاحة المعلومات الأساسية حول كل حالة نزوح داخلي من اللمحة الأولى. يمكن العثور على مفتاح للخرائط والرموز داخل الحاشية على الغلاف الخلفي. لا تشتمل بعض الصفحات الخاصة بالبلاد، حيث تمّ إدراج خرائط فارغة أو خرائط تشتمل على نوع واحد من التظليل، سوى قلة ضئيلة من المعلومات ممّا لا يسمح بتحديد المناطق الأصلية أو مناطق النزوح أو كل منها.

لقد تمّ ذكر حالات النزوح والعودة الجديدة التي شهدها العام 2010 والتي تمّ الإبلاغ عنها بصورة محدّدة؛ غير أن العدد الفعلي لحالات النزوح أو العودة الجديدة قد يكون أكبر. من جهة أخرى، فالإفادة عن حالات العودة لا تشير بالضرورة إلى أن النازحين داخلياً قد وجدوا حلولاً دائمة لوضعهم.

إن عدد النازحين داخلياً التقديري الوارد في قسم الحقائق السريعة هو عدد تقريبي (مثلاً العدد المقرّب إلى أقرب مائة أو عشرة آلاف) وفقاً لعدد السكّان النازحين. عندما يتمّ إيراد العدد التقديري، يتم أيضاً تضمين النسبة المئوية من العدد الإجمالي للسكان. ترتكز النسب المئوية على أعداد السكان في البلد كما هي واردة في "تقرير حالة سكان العالم – 2010" الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان على الموقع www.unfpa.org/swp. لا بد من الإشارة هنا إلى وجود بعض الشكوك بشأن عدد السكّان في العديد من البلدان في هذا التقرير وأن استخدام أي تقديرات أخرى متاحة لأعداد السكان سيؤدي حتماً إلى نسب مئوية مختلفة تماماً.

في البلدان التي سجّلت في الماضي عدداً أكبر بكثير من النازحين داخلياً، تمّ ذكر العدد الأقصى المسجّل والسنة ذات الصلة.

من أسباب النزوح الواردة في هذا التقرير الصراعات المسلّحة الداخلية والدولية والمدولة وأعمال العنف المعمّم وانتهاكات حقوق الإنسان وسياسات أو ممارسات النزوح التعسفي المتعمدة.

أمّا ترتيب مؤشر التنمية البشرية المعتمد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعطي فكرة عن مستوى التنمية في البلد استناداً إلى متوسط العمر المتوقع للسكان والإلمام بالقراءة والكتابة (محو الأمية) والتحصيل العلمي والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد. تعتبر البلدان التي يصل ترتيبها إلى 85 على درجة عالية من النموّ في حين تُعتبر تلك المصنّفة بين 128 و169 من أقل البلدان نمواً في القائمة. ثمّة عدد قليل من البلدان التي لم يتمّ تصنيفها بسبب الصراعات المسلّحة الدائرة فيها.ئ

العراق

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	2.800.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	9.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1968
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2008) 2.840.000
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي، سياسة أو ممارسة نزوح تعسفي متعمدة، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	-

كيفية قراءة الخرائط والرموز

مناطق النازحين داخلياً الأصلية

المناطق التي تمّ النزوح إليها

المناطق التي تمّ النزوح ضمنها

حالات نزوح جديدة تمّ التبليغ عنها خلال العام 2010

نازحون داخلياً يعيشون أوضاع نزوح مطوّلة

نزوح في مناطق حضرية

الإطار القانوني أو السياسات الوطنية المتصلة بحماية النازحين داخلياً القائمة في نهاية العام 2010

إنجاز عملية تحديد مواصفات النازحين داخلياً

مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان عضو في لجن التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، (يُرجى زيارة الموقع www.nhri.net لمزيد من المعلومات) أو معترف بها من قبل المجتمع الدولي من دون أن تكون معتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية.

إن الحدود والأسماء البيّنة والتسميات المستخدمة على الخرائط لا تدلّ بالضرورة على أي إقرار أو قبول رسمي من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

مسرد المصطلحات

AU	الاتحاد الأفريقي
EU	الاتحاد الأوروبي
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OHCHR	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
RSG on IDPs	ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN-HABITAT	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ الأمم المتحدة - الموئل
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف
UNSC	مجلس الأمن الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي

مع الشكر

يتوجه مركز رصد النزوح الداخلي بالشكر إلى الجهات المانحة التي دعمت عمله خلال العام 2010 وسمحت بالتالي بإصدار هذا التقرير.

وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وزارة التنمية الدولية في الدولية البريطانية، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وزارة الشؤون الخارجية السويسرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، المؤسسة الهولندية للاجئين Stichting Vluchteling، وزارة خارجية ليختنشتاين، وزارة خارجية لوكسمبورغ، وزارة الخارجية الألمانية، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية، مؤسسة تايدز وغيرها من الجهات الداعمة.

المحتويات

النتائج الرئيسية 8

مقدّمة 11

التطوّرات العالمية خلال العام 2010 12

بعض الأرقام والاتجاهات العالمية 13

فهم احتياجات النازحين داخلياً وشواغلهم 19

لماذا يكون النازحون داخلياً عرضة لخطر 22

المكافحة من أجل التوصل إلى حلول دائمة 28

الاستجابات الوطنية والدولية 32

النزوح الداخلي في الشرق الأوسط 36

النزوح الداخلي في أفريقيا 44

النزوح الداخلي في أوروبا وآسيا الوسطى 49

النزوح الداخلي في الأمريكتين 52

النزوح الداخلي في جنوب وجنوب شرق آسيا 55

النزوح الداخلي والكوارث الطبيعية 59

النتائج الرئيسية

بعض الحقائق والأرقام

عدد النازحين داخلياً جرّاء صراع مسلّح أو حالات عنف بحلول كانون الأول/ديسمبر 2009	27.5 مليون
المنطقة الأكثر تضرراً	أفريقيا (11.1 مليون نازح داخلياً في 21 بلداً)
المناطق التي سجّلت ارتفاعاً في عدد النازحين داخلياً منذ العام 2010	الأمريكتان؛ أوروبا وآسيا الوسطى؛ الشرق الأوسط؛ جنوب وجنوب شرق آسيا
البلدان التي تضمّ أكثر من مليون نازح داخلياً	كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، العراق، الصومال، السودان
البلدان التي ضمّت أكثر من مليون نازح داخلياً خلال العقد المنتهي في العام 2010	كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان
عدد البلدان التي شهدت حالات نزوح جديدة خلال العام 2010	20
البلدان التي تضمّ ما لا يقلّ عن 200.000 نازح جدد خلال العام 2010	كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، قيرغيزستان، باكستان، الصومال، السودان
البلدان التي تضمّ ما لا يقلّ عن 200.000 شخص أفيد عن عودتهم خلال العام 2010	جمهورية الكونغو الديمقراطية، قيرغيزستان، باكستان، أوغندا
البلدان التي تمتلك تشريعات أو سياسات تتناول خصيصاً مسألة النزوح الداخلي	17
عدد البلدان التي تضمّ أشخاصاً يعيشون أوضاع نزوح مطوّلة	ما لا يقلّ عن 40
عدد البلدان التي واجه فيها النازحون داخلياً مخاطر هددت أمنهم الجسدي أثناء ممارستهم لحقهم في التعليم.	ما لا يقلّ عن 18

بعض الأرقام المتصلة بالنازحين داخلياً

- في نهاية العام 2010، وصل عدد النازحين داخلياً جرّاء الصراعات أو أعمال العنف المعمّم أو انتهاكات حقوق الإنسان في العالم إلى 27.5 مليون شخص. وقد مثّل هذا الرقم زيادة بلغت حوالي 400.000 نازح منذ نهاية العام 2009.
- لقد ازداد عدد النازحين الإجمالي باطراد من مجموع قدر بحوالي 17 مليون شخص في العام 1997. وقد بقي عدد اللاجئين مستقراً إلى حد ما، متقلباً بين 13 مليون و16 مليون شخص خلال الفترة نفسها.
- لقد تجمّع أكثر من نصف النازحين داخلياً في العالم في خمسة بلدان، هي: كولومبيا والسودان والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، مع وجود ما لا يقل عن مليون نازح في كل منها. وفي باكستان، بلغ عدد النازحين ما لا يقل عن 980.000 شخص خلال العام 2010.
- ما لا يقل عن 2.9 مليون شخص قد نزحوا حديثاً في حين عاد ما لا يقل عن 2.1 مليون نازح إلى ديارهم خلال العام 2010.
- أمّا المنطقة التي ضمّت أكبر عدد من النازحين، فكانت أفريقيا إذ سجّلت 11.1 مليون نازح بحلول نهاية العام، أي 40 في المائة من العدد الإجمالي للنازحين في العالم. وقد تركز أكثر من 40 في المائة منهم في السودان.
- تراجع العدد الإجمالي للنازحين داخلياً في أفريقيا بفارق 500.000 شخص مقارنة بنهاية العام 2009؛ غير أنه قد أفيد عن حركات نزوح جديدة كبيرة في بعض البلدان مثل السودان (490.000) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (ما لا يقل عن 400.000) والصومال (ما لا يقل عن 300.000).
- بلغ عدد النازحين في الأمريكتين 5.4 مليون شخص، مع زيادة بقيمة 400.000 خلال العام 2010، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً في كولومبيا.
- في جنوب وجنوب شرق آسيا، بلغ عدد النازحين 4.5 مليون شخص في نهاية السنة، أي أكثر بـ300.000 من العام 2009. وكان قد أفيد عن حالات نزوح جديدة في المنطقة في بعض البلدان مثل أفغانستان والهند وإندونيسيا وميانمار وباكستان والفلبين، حيث نزح معظم الأشخاص جرّاء الصراعات المسلحة المستمرة.
- في الشرق الأوسط، بلغ عدد النازحين 3.9 مليون شخص في نهاية العام 2010، أي أكثر من العدد الذي سجل في العام 2009 بنحو 100.000 نازح؛ وقد أفيد عن حالات نزوح جديدة بشكل رئيسي في اليمن.
- في أوروبا وآسيا الوسطى، بلغ عدد النازحين 2.5 مليون شخص، أي ما يمثل زيادة تقل عن 100.000 نازح. وقد سجلت حالات النزوح الجديدة الوحيدة في قيرغيزستان.
- لقد تمكن ما لا يقل عن 2.1 مليون نازح من العودة إلى مناطقهم الأصلية في العام 2010. أبرز حالات العودة قد سجلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية (500.000) وباكستان (400.000) وأوغندا (271.000) وقيرغيزستان (225.000) وسريلانكا (150.000) والسودان (120.000) وساحل العاج واليمن (90.000 لكل منهما) والفلبين (75.000). وقد شكلت هذه البلدان التسعة مجتمعة 95 في المائة من حالات العودة التي سجلت في العام 2010. ما من أرقام متاحة حول العودة في منطقة الأمريكتين.

بعض المعلومات التوجيهية للاستجابات

- على الرغم من أن بعض الأرقام والإحصاءات المتصلة بحالات النزوح الجديدة قد تمّ نشرها، غير أن نقصاً قد لوحظ في النظرات العامة الشاملة لحجم وموقع وأوضاع السكان النازحين داخلياً، خاصة أولئك الذين يعيشون أوضاع نزوح مطوّلة.
- لم تتوفر أي بيانات حول عدد النازحين الذين تمكنوا من تحقيق حلول دائمة في العام 2010، وذلك بسبب عدم كفاية عملية الرصد وانعدام الفهم لعملية إيجاد الحلول الدائمة. لم يُفد في أي من البلدان التي تم رصدها من قبل مركز رصد النزوح الداخلي عن أي عملية إدماج محلي ناجحة خلال العام 2010. فعملية الاستيطان الوحيدة التي أفيد عنها لنازحين داخلياً في منطقة ثالث كانت في أذربيجان.
- خلال العام 2010، لم يكن هنالك تقييم مستمر لاحتياجات النازحين إلا في 40 في المائة من البلدان التي يتم رصدها. وقد أظهرت إحدى عمليات المسح في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن أنشطة جمع البيانات لم تسفر دوماً عن نتائج قابلة للمقارنة أو حتى عن تحليل متماسك.
- تم اتخاذ خطوات مهمة لتنسيق عمليات جمع البيانات في العام 2010. فقدّمت خدمات التوصيف المشتركة للنازحين الحافز لإدراج بيانات مفصلة عن السكان النازحين في الدراسات المشتركة بين الوكالات.

الحماية

- كان خطر النزوح أكبر على الأقليات، كما أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات غالباً ما كانوا يتعرضون للتمييز أثناء نزوحهم. فالنازحون المنتمون إلى أقليات يكونون أقل قدرة على الوصول إلى الدعم أو الحماية، سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية.
- لقد واجه العديد من النازحين التمييز جرّاء السياسات والممارسات التي إما استهدفت مجتمعات النازحين أو فشلت في التنبه لاحتياجاتهم الخاصة وجعلتهم بالتالي أكثر ضعفاً.
- شهد العام 2010 نزوح العديد من السكان الذين ينتمون إلى شعوب أصلية أو رعوية ذات ارتباط خاص بالأرض، كما في أفغانستان وكولومبيا وإثيوبيا وكينيا والصومال على سبيل المثال. كما أن الأثر الناجم عن نزوحهم كان حاداً على نحو غير متناسب.
- لقد أدى التمييز إلى تفاقم ضعف النازحين ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الأطفال وأفراد الأسر التي تعيلها نساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، في العديد من البلدان.
- لقد حال التمييز في العديد من البلدان دون تمتع النازحين بحقهم في المسكن الملائم والعمالة والتعليم والرعاية الصحية. لقد واجه النازحون داخلياً في جميع أنحاء العالم صعوبات جمّة في معرض محاولتهم الحصول على تعويضات عن المساكن والأراضي التي خسروها.
- خلال العام 2010، وفي ما لا يقلّ عن 27 بلداً، لم يتمكن الأطفال النازحون من الوصول إلى التعليم بسبب الرسوم وتضرر البنية التحتية وغيرها من العوامل المتصلة بالنزوح.
- واجه النازحون في العديد من البلدان خلال العام 2010 انتهاكات طالت حقهم في السلامة الجسدية، إذ تعرضوا للعنف بما في ذلك العنف الجنسي والاختطاف والترحيل القسري والاعتقال التعسفي. في العديد من الحالات، اصطدم النازحون الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية باستمرار التهديدات التي تطال أمنهم الجسدي، ممّا اضطرهم إلى الفرار من جديد.
- خلال العام 2010، واجه الأطفال النازحون في 18 بلداً على الأقل

تهديدات طالت أمنهم الجسدي أثناء ممارستهم لحقهم في التعليم. فقد كان الأطفال في أفغانستان، على سبيل المثال، يواجهون خطر التعرض للعنف الجسدي والاعتداء على طريق المدرسة.

- كما أن انعدام الأمن الذي يواجهه النازحون أثناء نزوحهم قد قلّص فرص وصول المساعدة إليهم وكان له تأثير جذري على قدرتهم على الوصول إلى الدعم اللازم. تواصلت الهجمات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني في العديد من الحالات، بما في ذلك في دارفور في السودان وأفغانستان واليمن والصومال وكولومبيا.
- استمر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة خلال العام 2010 بالتسبب في النزوح الداخلي وتهديد العائلات النازحة. ففي ما لا يقل عن 11 بلداً خلال العام 2010، تم تجنيد أطفال من قبل الجماعات المسلحة، علماً أن الأطفال النازحين كانوا أكثر عرضة لهذا الخطر من غيرهم. في العام 2010، أفادت التقارير عن عمليات تجنيد جرت داخل أو في محيط مخيمات ومستوطنات النازحين في كولومبيا وشمال كيفو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وتشاد والصومال وغيرها من البلدان.

النزوح في المناطق الحضرية

- كان هنالك عدد كبير من النازحين الذين يعيشون في مناطق حضرية، وذلك في سائر البلدان تقريباً التي يتم رصدها من قبل مركز رصد النزوح الداخلي (باستثناء قلة قليلة) في العام 2010. غير أن وكالات العمل الإنساني والتنمية كانت أكثر ميلاً إلى استهداف النازحين في المناطق الريفية وغالباً ما أغفلت عن تقييم أو تلبية احتياجات الحماية لدى الأشخاص النازحين داخلياً في المناطق الحضرية.
- عقب وصولهم إلى المناطق الحضرية، غالباً ما يتوزع النازحون ويتفرقون بين السكان المحليين. ثمة اليوم منهجيات جديدة تُستخدم على نحو متزايد من أجل تحديد احتياجات هؤلاء النازحين من خلال عمليات مسح لمجموع السكان، ممّا يجنب أي تسليط للأضواء على النازحين الذين قد يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم.
- ظلّ العديد من النازحين الساعين إلى الأمان في المناطق الحضرية عرضة للتمييز والعنف والاستغلال. فعدم تمكن بعض مجموعات النازحين المهمشين، مثل الأرامل والأطفال، من الاعتماد على الذات في هذه المناطق قد لا يترك لهم أي خيار سوى الانخراط في أنشطة اقتصادية تهدد أمنهم وسلامتهم الجسدية.
- في الحالات التي تمّ تحديد احتياجات النازحين فيها على أنها مماثلة لاحتياجات غيرهم من المجموعات الضعيفة في المناطق الحضرية، يجب إعطاء الأفضلية للاستجابة المجتمعية التي تطال المجتمع ككل؛ غير أن التدخلات يجب أن تستمر بتلبية احتياجات النازحين الخاصة.

الحلول الدائمة

- في العام 2010، استمرت أوضاع النزوح المطولة في حوالي 40 بلداً. فتم تعليق عملية البحث عن حلول دائمة و/أو تهميش النازحين نتيجة لانعدام الحماية لحقوقهم.
- نادراً ما كان وضع النازحين يسمح لهم باتخاذ قرار مستنير وطوعي والاختيار بين العودة والإندماج المحلي والاستيطان في منطقة أخرى، إذ أن السلطات غالباً ما كانت تفضّل العودة من بين خيارات التسوية الأخرى، حتى في الحالات التي لم تكن تسمح بالعودة. غير أن حكومات بعض الدول، مثل قبرص وجورجيا والعراق وكولومبيا وبيرو، قدمت المزيد من الدعم للإدماج المحلي خلال العام 2010 وتمكين النازحين من الوصول إلى حقوقهم في أماكن نزوحهم.
- كان انعدام أمن الحيازة من أكثر العقبات انتشاراً أمام الإدماج المستدام للنازحين في مختلف أنحاء العالم، فقد تم إجلاء النازحين من مساكنهم في العديد من البلدان خلال العام 2010 ضمن عمليات لم تحترم المعايير الدولية.
- كانت قدرة النازحين على الوصول إلى الإجراءات القضائية الرسمية محدودة أو معدومة في العديد من البلدان خلال العام 2010. وقد لجأ العديد منهم إلى العمليات العرفية نظراً إلى سهولة الوصول إليها وفعاليتها في تيسير المصالحة بين مختلف الأطراف. غير أن الأشخاص الذين هم من خارج المجتمعات المحلية والنازحات النساء والفتيات قد واجهوا المزيد من التمييز في المحاكم العرفية، إذ أن بعض عناصر القضاء العرفي كان لا يزال متضارباً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الاستجابات

- لقد اتخذت بعض الحكومات، في سائر المناطق، تدابير مهمة للاضطلاع بمسؤولياتها المتصلة بحماية النازحين الموجودين ضمن نطاق ولايتها. غير أن العوامل المسببة للنزوح في حوالي نصف الحالات قد كانت متصلة بالقوات الحكومية أو الجماعات المسلحة المتحالفة معها.
- في نهاية العام 2010، كان هنالك سياسات وطنية مخصصة لحماية النازحين داخلياً في 17 بلداً. وفي حين أن بعض التقدّم كان يُحرز في تنفيذ هذه السياسات في بلدان معينة مثل بوروندي وجورجيا، فهي لم تكن تطبق في بلدان أخرى مثل نيبال والسودان.
- أفريقيا هي القارة التي أحرزت أكبر قدر من التقدم في تطوير آليات قانونية لحماية النازحين داخلياً. في نهاية العام 2010، كانت أوغندا وسيراليون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى قد صدقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، في حين شرعت عدة بلدان أخرى بعملية التصديق.
- تم إطلاق مبادرة إقليمية في الأمريكتين في العام 2010. وشمل إعلان برازيليا بعض العناصر المتصلة بالنازحين داخلياً. غير أن التجمعات الإقليمية الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لم تتخذ أي إجراءات لحماية النازحين داخلياً.
- تمّ اعتماد آلية تنسيق العمل الإنساني المعروفة باسم نظام المجموعات أو النهج التكتلي في كل من اليمن وجنوب السودان في العام 2010. لقد أدت المجموعات القائمة في بعض البلدان إلى تعزيز الاستجابات، غير أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً في بلدان أخرى، خاصة عندما ظلّت العملية مركزية.
- في العام 2010، كرر مجلس الأمن الدولي دعواته الداعمة لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً؛ وهو قد اعترف بوجوب تنسيق أي تدابير من هذا النوع مع إصلاحات قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق السعي لتحقيق السلام والاستقرار.

مقدمة

يعمل مركز رصد النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي منذ العام 1998 على رصد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات والعنف. وخلال هذه الفترة، ارتفع عدد النازحين بشكل مطرد من نحو 17 مليون شخص إلى 27.5 مليون في العام 2010.

إن نسبة النزوح مستمرة في الارتفاع في كل من الأمريكتين وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. غير أن المفاجأة السارة هي أن الملخص العالمي لهذا العام يظهر انخفاضاً مطرداً في عدد النازحين داخلياً في أفريقيا، وذلك منذ العام 2004. فهذا الاتجاه الإيجابي يمنحنا الأمل. بالفعل، فالقارة الأفريقية لا تزال في الطليعة من حيث وضع السياسات في مجال دعم حقوق النازحين داخلياً. في العام 2009، اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية كمبالا - أول صك لحماية ومساعدة النازحين داخلياً يلزم بلداناً عبر قارة بأكملها. تحتاج الاتفاقية إلى التصديق من قبل 15 دولة من دول الاتحاد الأفريقي لكي تدخل حيز التنفيذ، وعلينا أن نساهم جميعاً في تحقيق ذلك.

لكن، وبغض النظر عن هذه التطورات الإيجابية، يعكس ارتفاع عدد النازحين داخلياً على المستوى العالمي استمرار الصراعات وتنامي أنماط العنف المسلح، وهما عاملان يؤديان، إذا ما اجتمعا معاً، إلى أكبر قدر من النزوح. للأسف، عندما يضطر السكان إلى النزوح جرّاء الصراعات والعنف، غالباً ما يجدون أنفسهم عالقين في أوضاع نزوح مطولة، مع احتمالات محدودة لإعادة بناء حياتهم أو إيجاد الحلول الدائمة.

يستعرض هذا الملخص العالمي التحديات العالمية التي يواجهها النازحون داخلياً العالقون في حالات من العنف والصراعات المزمنة، كما هي الحال في الصومال واليمن وأفغانستان وكولومبيا. ففي هذه البيئات الأمنية البالغة التعقيد، يجد النازحون أنفسهم ليس فقط وسط عنف مسلح يعرض حياتهم للخطر، وإنما أيضاً مضطرين للمكافحة من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية والوصول إلى حقوقهم الإنسانية.

من التحولات المهمة في طبيعة الصراعات المعاصرة نلحظ التنامي المطرد للعنف المسلح الإجرامي، وارتفاع عدد الأشخاص الذين يقتلون كل عام جراء العنف المسلح المعمم مقارنة بالصراعات المسلحة التقليدية. فذلك كله، مقروناً بسيادة اتجاه النزوح في المناطق الحضرية، يستتبع وجوب عمل الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية على حد سواء على تطوير نهج مبتكرة لحماية النازحين داخلياً.

غالباً ما يتضاءل تركيز المجتمع الدولي على النازحين بعد انقضاء حالات الطوارئ الحادة. فأوضاع النزوح المطولة في بعض البلدان مثل الهند وكولومبيا وكينيا والعراق وتركيا ودول البلقان تتطلب التزاماً مستداماً ومشاركة من جانب الحكومات لتلبية احتياجات النازحين والتصدي للمخاطر التي يواجهونها. لا يمكن استنباط استجابات قادرة على تأمين حماية فعالة وطويلة الأمد للنازحين إلا من خلال اتخاذ إجراءات حكومية فعالة، علماً أن هذه الاستجابات يجب أن تؤدي في النهاية إلى تمكين النازحين من تحقيق الحل الدائم الذي يريدون. غير أن الحكومات تفتقر في معظم الحالات إلى القدرات والموارد - وأحيانا الإرادة - للتمكن من اتخاذ خيارات من هذا القبيل. لذا فلا بد من تأمين دعم مستمر لمساعدة الحكومات على الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه مواطنيها النازحين داخلياً.

نفتخر اليوم إذ نقدم لكم نسخة هذا العام من الملخص العالمي، متوجهين بالشكر إلى سائر الجهات التي تدعم عملنا في مركز رصد النزوح الداخلي وتساهم فيه فتجعله بالتالي ممكناً.

كيت هالف
رئيسة مركز رصد النزوح الداخلي، مجلس اللاجئين النرويجي

إليزابيث راسموسين
الأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي

طفل في الرابعة من العمر مع والده داخل منزلهما في مخيم نيفاشا للنازحين في شمال دارفور، في السودان، حيث يعيش أكثر من 30.000 شخص.
(الصورة: صور الأمم المتحدة/شانجيل توبايا، أكتوبر/تشرين الأول 2010)

التطوّرات العالمية خلال العام 2010

في نهاية العام 2010، قُدّر عدد النازحين داخلياً من جرّاء الصراعات وأعمال العنف المعمّم وانتهاكات حقوق الإنسان بحوالي 27.5 مليون شخص في العالم. وقد مثّل هذا الرقم زيادة مقارنة بعدد النازحين الذي قدّر بحوالي 27.1 مليون في نهاية العام 2009.

وكما يظهر الرسم البياني أدناه، تعكس هذه الزيادة التي سجلت على مدار العام 2010 اتجاهاً تصاعدياً أطول أجلاً على مدى العقد الماضي، من حوالي 25 مليون في العام 2001. وكان العدد الإجمالي للنازحين داخلياً قد بلغ 27 مليوناً في منتصف التسعينيات، لينخفض لاحقاً إلى أقل من 20 مليون نسمة.

ابتداءً من العام 2006، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بدور رائد في مجال حماية النازحين داخلياً في حالات طوارئ معقدة، وبحلول العام 2009، كانت المفوضية توفر الحماية والمساعدة لـ15.6 مليون نازح.

على الرغم من أن عدد النازحين داخلياً قد استمر في الارتفاع على المستوى العالمي، إلا أن عدد اللاجئين في سائر أنحاء العالم قد انخفض بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين إلى نحو 15 مليون شخص. وكان أحدث رقم متاح، للعام 2009، 15.2 مليون شخص.

النزوح بحسب المناطق

تقديرات عدد النازحين داخلياً بحسب كل منطقة (مليون شخص)

	بنهاية العام 2010	بنهاية العام 2009	بنهاية العام
أفريقيا	11.1	11.6	-4%
الأمريكتان	5.4	5.0	+8%
جنوب وجنوب شرق آسيا	4.6	4.3	+7%
الشرق الأوسط	3.9	3.8	+3%
أوروبا وآسيا الوسطى	2.5	2.4	+4%
المجموع	27.5	27.1	+1%

في نهاية العام 2010، سجلت أفريقيا أكبر عدد من النازحين، حيث بلغ 11.1 مليون نازح، أي أكثر من ضعف العدد في الأمريكتين، المنطقة التي سجلت ثاني أكبر عدد مع حوالي 5.4 مليون نازح. وباستثناء أفريقيا، فقد شهدت سائر المناطق ارتفاعاً في عدد النازحين منذ نهاية العام 2009.

أنماط النزوح الداخلي

في سائر البلدان تقريباً الخاضعة لمراقبة مركز رصد النزوح الداخلي، كان النازحون يعيشون في كل من المناطق الحضرية والريفية. في 90 في المائة من الحالات التي تم رصدها، تم توثيق وجود النازحين في المناطق الحضرية. وكانت هنالك بعض الاستثناءات القليلة مثل بوروندي وإثيوبيا ولاوس حيث كانوا يعيشون كلهم تقريباً في المجتمعات الريفية، والجزائر وإريتريا ولبنان حيث كانوا جميعاً في المجتمعات الحضرية. وفي حوالي نصف البلدان، كان النازحون يعيشون بشكل متفرق وفي مواقع تجمع مثل المخيمات والمراكز الجماعية، في حين كانوا يعيشون في البلدان الأخرى في مواقع متفرقة. وقد عاش غالبية النازحين في العالم خارج مواقع التجمع.

في البلدان حيث كان النازحون يعيشون في كل من مواقع التجمع والمواقع المتفرقة، كان احتمال توفير السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية المساعدة والحماية للنازحين في أماكن التجمع ضعف الاحتمال نفسه في الأماكن المتفرقة. وفي ثلثي هذه البلدان، لم يكن معظم النازحين في المواقع المتفرقة يمتلكون أي دعم غير دعم الأسر أو المجتمعات المضيفة، على الرغم من أن الواجب الأساسي لتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً يقع على عاتق السلطات الوطنية.

في أكثر من ثلثي البلدان حيث كانت الحكومة أو الجهات الفاعلة الإنسانية أو الإنمائية تقدم المساعدة إلى النازحين، لم تتم أي عملية توصيف حديثة لتحديد أعمار وجنس وموقع السكان النازحين. وفي الكثير من البلدان في العام 2010، تواصل أيضاً انعدام المعلومات عن أوضاع النازحين واحتياجاتهم، سواء أثناء فترات الطوارئ أو في حالات ما بعد انتهاء الصراع. فلم يتم رصد احتياجاتهم بشكل متسق سوى في حوالي 40 في المائة من الحالات في سائر أنحاء العالم.

لقد نجم النزوح في معظم البلدان عن الصراع بين الحكومات والجماعات

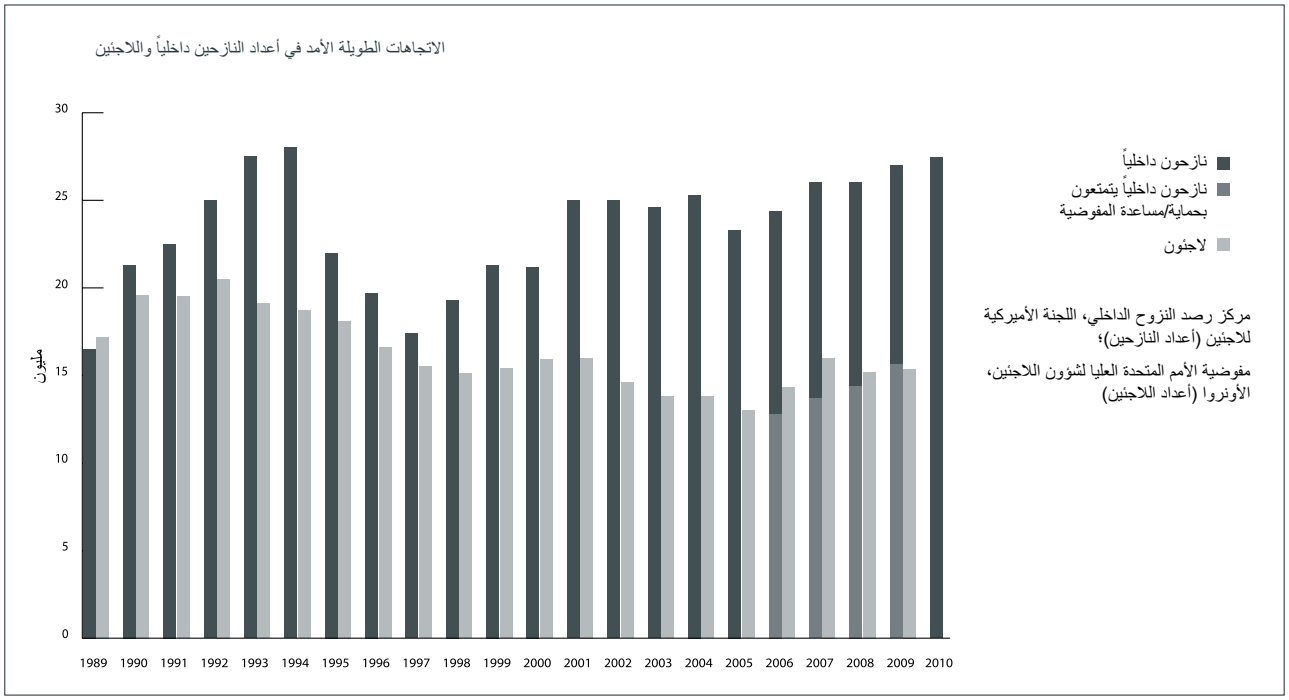

المسلحة، أو عن حالات العنف المعمم الذي بات شائعاً في البلدان التي تصل فيها الصراعات المسلحة إلى نهاية رسمية.

في حوالي نصف حالات النزوح، كانت العناصر المؤدية إلى النزوح إما من القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة. وفي أكثر من ربع الحالات، كانت العناصر المؤدية إلى النزوح من الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة. أما في الحالات المتبقية، فقد كانت القوات المسلحة الدولية أو الأجنبية معنية، أو كان النزوح ناجماً عن العنف المعمم على يد الجماعات العرقية، كما حدث في قيرغيزستان، أو الجماعات المسلحة مثل جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان وعصابات المخدرات في المكسيك.

سياسات وممارسات النزوح التعسفي المتعمدة

تجمع المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي بين حقوق النازحين داخلياً ومسؤوليات السلطات الوطنية والجهات الفاعلة غير الحكومية تجاههم. يشدد المبدأ التوجيهي 6 على حق كل شخص في الحماية من النزوح التعسفي من منزله أو محل إقامته المعتاد. كما يشير إلى أن النزوح يكون تعسفياً في بعض الحالات مثل:

- عندما تهدف السياسات إلى تغيير التشكيلة العرقية أو الدينية أو العنصرية أو تسفر عن نتائج في هذا الاتجاه؛
- خلال الصراعات المسلحة، ما لم يتطلب أمن المدنيين أو الضرورة العسكرية ذلك؛
- عند استخدامه كوسيلة للعقاب الجماعي.

على الرغم من الحق الإنساني الأساسي في عدم الترحيل إلا في حالات محددة جدا (أنظر المربع أعلاه)، فقد نفذت العديد من الحكومات، وفي بعض الحالات الجماعات المسلحة غير الحكومية، سياسات وممارسات نزوح تعسفي متعمدة في العام 2010. وغالباً ما سجلت مثل هذه السياسات والممارسات في منطقة الشرق الأوسط، تليها آسيا وأوروبا. أما في أفريقيا، فقد أفيد عنها في أربع بلدان فقط، في حين أنها غابت تماماً عن الأمريكتين.

حالات النزوح الجديدة المفاد عنها في العام 2010

حالات النزوح الجديدة في العام 2010

أفريقيا	1,230,000
الأمريكتان	395,000
جنوب وجنوب شرق آسيا	794,000
الشرق الأوسط	177,000
أوروبا وآسيا الوسطى	300,000
المجموع التقديري	2,900,000

في نهاية العام 2010، بلغ عدد الأشخاص النازحين حديثاً في العالم نحو 2.9 مليون شخص، بما في ذلك 1.2 مليون شخص في أفريقيا. لقد انخفض عدد النازحين الجدد في أفريقيا بحوالي 940.000 شخص أقل مقارنة بالعام 2009، في حين أفيد عن حركات نزوح جديدة واسعة النطاق في بلدان معينة من القارة، مثل السودان حيث سجل نزوح 490.000 شخص جديد؛ ففي الجنوب، نجمت حالات النزوح الجديدة عن القتال الدائر بين القبائل والهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة، وفي دارفور عن الاشتباكات بين فصائل المتمردين والقوات الحكومية، فضلاً عن الصراع بين القوات المناهضة للحكومة.

لقد بلغ عدد النازحين حديثاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لا يقل عن 400.000 شخص وذلك بسبب القتال بين الميليشيات والجيش المدعوم من قبل الأمم المتحدة، والعنف الموجه ضد المدنيين من قبل مختلف الأطراف المشاركة في النزاع.

في الصومال، نزح ما لا يقل عن 300.000 شخص في العام 2010 إبّان القتال الدائر بين القوات الحكومية المدعومة من قبل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والجماعات المسلحة. كما أفيد عن تحركات نزوح أصغر نطاقاً في بعض البلدان مثل نيجيريا والسنغال وساحل العاج.

في الأمريكتين، بلغ عدد النازحين الجدد نحو 400.000 شخص في العام 2010، أي أكثر بـ100.000 من العام السابق. وقد تسببت تهديدات الجماعات المسلحة في أكثر من نصف حالات النزوح الجديدة التي بلغت نحو 280.000 حالة في كولومبيا، في حين أن عمليات الاغتيال والمجازر والمواجهات بين المقاتلين قد شكلت أسباباً مهمة أخرى. لقد نزح حوالي 115.000 شخص من ولايتي تشيواوا وتاماوليباس المكسيكيتين، وذلك بسبب القتال بين عصابات المخدرات التي أثرت في السكان المدنيين.

لقد شهدت منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا انخفاضاً كبيراً في عدد من حالات النزوح الجديدة التي أفيد عنها في العام 2010. وقد نتج ذلك بشكل أساسي عن الانخفاض في عدد حالات النزوح الجديدة في باكستان بعد النزوح الجماعي لثلاثة ملايين شخص في العام 2009. غير أن حوالي 400.000 شخص قد نزحوا حديثاً هناك خلال العام 2010، من بين الـ800.000 نازح حديثاً في مختلف أنحاء المنطقة. في وسط الهند، سجلت أكثر من 100.000 حالة نزوح جديدة جرّاء النزاع بين القوات الحكومية والمتمردين الماويين، فضلاً عن الصراعات العرقية في الولايات الشمالية الشرقية من البلاد والعنف الطائفي. وقد أفيد عن نحو 102.000 حالة نزوح جديدة في أفغانستان، خاصة في سياق الاشتباكات المسلحة بين القوات العسكرية الدولية وجماعات المتمردين. كما أفيد عن حالات نزوح جديدة في ميانمار والفلبين وإندونيسيا ولاوس وبنغلاديش.

في الشرق الأوسط، حيث كان عدد حالات النزوح الجديدة أقل بالكاد مما كان عليه في العام 2009، تركزت حالات النزوح الجديدة التي بلغت 176.000 شخص في اليمن التي كانت تشهد صراعاً داخلياً مسلحاً في الشمال وحركة انفصالية متنامية في الجنوب وعودة للجماعات المسلحة. كما أفيد عن تحركات أصغر نطاقاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد نجمت كامل حالات النزوح الجديدة في أوروبا وآسيا الوسطى عن أعمال العنف في قيرغيزستان بين مجتمعي الأوزبك والقيرغيز التي تسببت في نزوح ما يقدر بنحو 300.000 شخص في العام 2010؛ ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات نزوح جديدة في هذه المنطقة خلال العام 2009.

حالات العودة وغيرها من التحركات المبلغ عنها

بحلول نهاية العام 2010، في 85 في المائة من البلدان الخاضعة لمراقبة مركز رصد النزوح الداخلي، بقي بعض النازحين على الأقل في حالات نزوح مطولة، علماً أن أكثر من مليوني شخص قد تمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية خلال السنة. عند عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، شرع العديد منهم بإعادة الاندماج والتوصل في نهاية المطاف إلى حل دائم لإنهاء نزوحهم، في حين قد يضطر آخرون إلى الفرار من جديد في حال بقاء أسباب نزوحهم من دون معالجة أو في حال بروز أسباب أخرى جديدة. وبالتالي فقد لا يتطابق عدد حالات العودة أو غيرها من التحركات المبلغ عنها مع التغيير السنوي في الأعداد التقديرية للنازحين في البلدان أو المناطق أو على الصعيد العالمي.

حالات النزوح الجديدة في العام 2010

في نهاية العام 2010	
أفريقيا	ما لا يقل عن 959.000
الأمريكتان	ما من معلومات متوفرة
جنوب وجنوب شرق آسيا	ما لا يقل عن 660.000
الشرق الأوسط	ما لا يقل عن 212.000
أوروبا وآسيا الوسطى	ما لا يقل عن 227.000
المجموع	ما لا يقل عن 2.100.000

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الرغم من أن بعض النازحين قد سعوا إلى الاندماج محلياً، لم يتم رصد سوى حركات العودة؛ وقد أشارت التقديرات إلى عودة نصف مليون نازح في العام 2010. وقد عاد غالبيتهم إلى شمال وجنوب كيفو نظراً إلى تحسن الأوضاع الأمنية في مناطقهم الأصلية.

وقد شكلت التحسينات في الوضع الأمني في شمال أوغندا منذ وقف الأعمال العدائية في العام 2006 بين الحكومة وقوات جيش الرب للمقاومة أيضاً سبباً لعودة 271.000 نازح في العام 2010. في جنوب السودان، شكل استفتاء العام 2011 سبباً رئيسياً لعودة السكان خلال العام 2010؛ فقد عاد 120.000 نازح كانوا يعيشون في الخرطوم إلى الجنوب في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2010 استعداداً لاستفتاء يناير/كانون الثاني. وقد أفيد أيضاً عن عودة النازحين داخلياً في بلدان أخرى مثل ساحل العاج وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

في جنوب وجنوب شرق آسيا، سجل أكبر عدد من حالات العودة في باكستان حيث عاد 400.000 نازح إلى المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية وإقليم خيبر بختونخوا في العام 2010 على الرغم من استمرار انعدام الأمن في هذه المناطق. لقد عاد ما لا يقل عن 150.000 نازح خلال السنة في سريلانكا، على الرغم من أن وجود الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في أجزاء من الشمال قد اضطر بعض النازحين إلى الإقامة في المخيمات أو لدى عائلات مضيفة؛ كما أبلغ عن عودة 75.000 شخص إلى مناطقهم الأصلية في منطقة ميندناو في الفلبين. كما أفيد عن حالات عودة أصغر نطاقاً من بلدان معينة مثل إندونيسيا والهند وتيمور الشرقية ونيبال.

أضخم حالات عودة كانت تلك التي سجلت في الشرق الأوسط مع عودة حوالي 92.500 شخص في العراق، وما لا يقل عن 90.000 شخص في اليمن.

أما في أوروبا وآسيا الوسطى، فتركزت حالات العودة في قيرغيزستان حيث قدر عدد العائدين إلى ديارهم بـ225.000 من أصل 300.000 نازح بعد فترة قصيرة من وقف أعمال العنف. كما أفيد عن عدد أقل من حالات العودة في كل من كوسوفو والاتحاد الروسي.

لم يفد أي من البلدان الخاضعة لمراقبة مركز رصد النزوح الداخلي عن الأرقام المتصلة بالإدماج المحلي للنازحين في العام 2010. فالأرقام الوحيدة التي أتيحت عن حالات الاستيطان في مناطق أخرى من البلاد في العام 2010 كانت من أذربيجان حيث أفيد عن قيام الحكومة بإعادة توطين ما يزيد قليلاً عن 7.000 نازح.

البلدان التي تضم أكبر عدد من النازحين داخلياً

لقد سجلت خمسة بلدان أكثر من مليون نازح في نهاية العام 2010، وكانت النسبة الأكبر في كولومبيا والسودان. وقد تلتهما، كما قبل عام، دولة العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. أما باكستان، فقد تلتها بشكل متقارب مع ما لا يقل عن 980.000 نازح.

أكبر مجموعة من السكان النازحين داخلياً

البلد	عدد النازحين داخلياً في نهاية العام 2010
كولومبيا	3.6 مليون – 5.2 مليون
السودان	4.5 مليون – 5.2 مليون
العراق	نحو 2.8 مليون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نحو 1.7 مليون
الصومال	نحو 1.5 مليون
باكستان	ما لا يقل عن 980.000

تعكس التغييرات في أعداد النازحين داخلياً في هذه البلدان الستة على مدى العقد الماضي تطور الصراعات فيها. فقد انتهى العقد مع اشتمال سائر هذه البلدان الستة على عدد مماثل أو أعلى بكثير من النازحين مقارنة بالعام 2001، باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بعض هذه البلدان، استمرت الصراعات وارتفعت مستويات العنف وتزايد النزوح خلال الفترة الممتدة بين العامين 2001 و2010، بينما انتهى الصراع بشكل رسمي في بلدان أخرى أو تراجعت الأعمال العدائية خلال هذا العقد، غير أن صراعاً آخر قد اندلع أو العنف قد استمر. وفي بعض الأحيان، اضطر نازحون جرّاء صراع معين إلى النزوح من جديد بسبب صراعات جديدة أو أعمال عنف؛ كما أن بعضهم لم يتوصلوا إلى أي حلول دائمة عقب انتهاء الصراعات، فضمت أعدادهم إلى النازحين اللاحقين جرّاء الصراعات وأعمال العنف الأحدث عهداً.

في العام 2001، سجلت أنغولا والسودان أكبر عدد من النازحين داخلياً، مع أربعة مليون نازح أو أكثر؛ كما أن كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد سجلتا كلتاهما أكثر من مليوني نازح. بحلول منتصف العقد، في العام 2005، ارتفع العدد المقدر في السودان وكولومبيا، كما في أوغندا والعراق إلى 1.7 مليون و1.3 مليون على التوالي. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد انخفضت الأرقام قليلاً إلى 1.7 مليون نسمة، وفي أنغولا إلى بضع عشرات الآلاف.

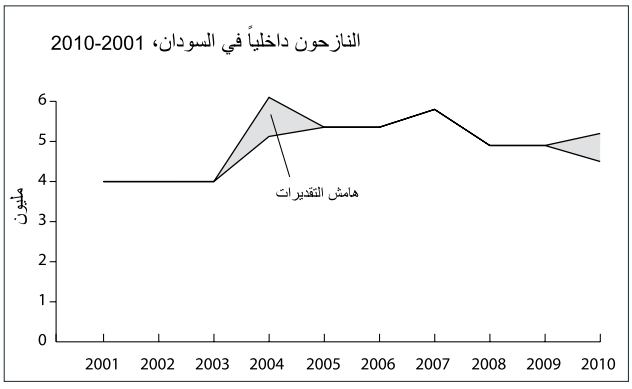

في السودان، في بداية هذا العقد في العام 2001، كان هنالك أربعة ملايين نازح جراء الحرب الأهلية التي كانت قد بدأت في العام 1983 بين شمال السودان وجنوبه. بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في العام 2005، بلغ الصراع المسلح نهايته، وباشر السكان بالعودة إلى الجنوب أو إلى منازلهم ضمن حدود الجنوب. نحو نهاية العقد الحالي، بلغ عدد الأشخاص الذين عادوا من الشمال إلى الجنوب أو إلى ديارهم ضمن حدود الجنوب المليونين. غير أن العدد الإجمالي للنازحين لم ينخفض أبداً إلى أقل من أربعة ملايين، إذ أن الحرب في دارفور، التي كانت قد بدأت في العام 2003 قد أدت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. في العام 2008، قدّر عدد النازحين في المنطقة بحوالي 2.7 مليون شخص.

لقد شمل العدد الإجمالي التقديري للنازحين داخلياً البالغ 4.5-5.2 مليون شخص في نهاية العام 2010 أيضاً النازحين من الولايات الشرقية والسكان الذين نزحوا من جديد بعد عودتهم إلى مواطنهم، فضلاً عن النازحين مؤخراً في الجنوب بسبب الصراعات الطائفية والقبلية وهجمات جيش الرب للمقاومة.

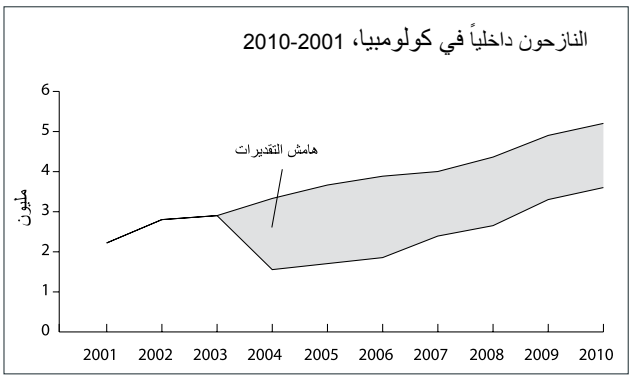

في كولومبيا، استمر عدد النازحين بالارتفاع خلال العقد الحالي. فابتداءً من العام 1999، تم اعتماد عددين تقديريين يستندان إلى أساليب مختلفة في الاحتساب والعدّ. وفقاً لأعلى تقدير، كان هنالك ما يقارب الثلاثة ملايين نازح في العام 2003، ونحو أربعة ملايين في العام 2007 وأكثر من خمسة ملايين بحلول نهاية العام 2010، مما يعكس استمرار الصراع، وبشكل متزايد، العنف المعمم. في العام 2002، عندما باءت المفاوضات بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك) بالفشل، تفاقمت أعمال العنف إلى حد كبير مع عمد الحكومة إلى تعزيز حملتها العسكرية ضد الجماعات المسلحة. ابتداءً من العام 2006، تم تسريح الجماعات المسلحة التي كانت متحالفة مع القوات الحكومية، غير أن الجماعات التي نشأت محلها قد ساهمت بدورها في تأجيج العنف المستمر.

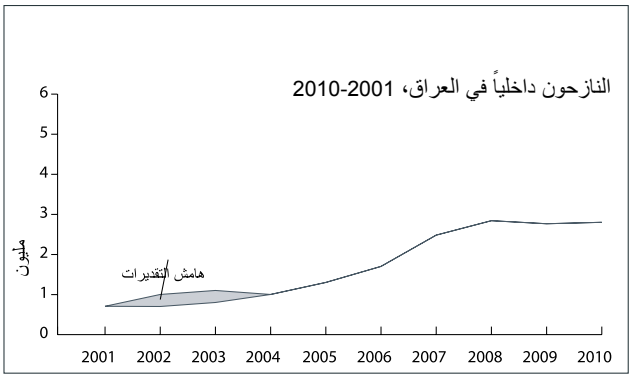

في العراق، اضطر السكان إلى النزوح قبل العام 2003 نتيجة للإجراءات المتخذة من جانب حكومة البعث السابقة. وقد ارتفع عددهم بشكل ملحوظ في أعقاب غزو العام 2003 بقيادة الولايات المتحدة، غير أن الزيادة الأكبر قد سجلت أثناء أعمال العنف الطائفي التي وقعت في العامين 2006 و2007، عندما بلغ العدد الإجمالي للنازحين مليوني شخص للمرة الأولى. اعتباراً من العام 2010، كان عدد قليل نسبياً من النازحين جرّاء أي من هذه الأسباب قد توصل إلى حلول دائمة، ففاق عدد النازحين ما كان عليه في بداية العقد الحالي بحوالي المليونين.

في السنوات الأولى من هذا العقد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سجلت حالة نزوح واسعة النطاق عقب الانشقاق بين الرئيس كابيلا وحليفتيه السابقتين، أوغندا ورواندا، والصراع الذي نجم بين القوات الحكومية وقوات المتمردين المدعومة من هذين البلدين وبوروندي في شرق البلاد، فضلاً عن سلسلة من الصراعات المحلية. بلغ النزوح ذروته في العام 2003 مع بلوغ عدد العدد الإجمالي للنازحين ثلاثة ملايين نسمة، غير أن العديد منهم قد عادوا إلى منازلهم بعد أن تمّ تشكيل حكومة انتقالية.

اعتباراً من العام 2004، وفي ما يوصف غالباً بمرحلة "ما بعد الحرب" في البلاد، سجّلت معدلات مرتفعة من النزوح نتيجة للعمليات العسكرية التي استهدفت الجماعات المسلحة والهجمات التي شنتها الجماعات ا

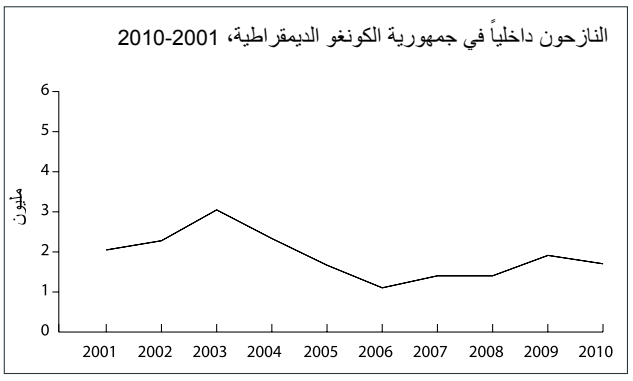

لمسلحة في مقاطعتي شمال وجنوب كيفو الشرقيتين، على الرغم من أن النزوح لم يصل أبداً إلى المستوى نفسه كما في الفترة السابقة.

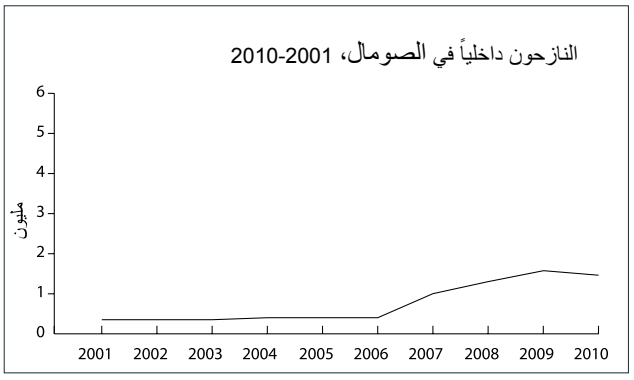

ظلّ عدد النازحين في الصومال متراوحاً بين 300.000 و400.000 حتى العام 2007 حين فاق المليون لأول مرة خلال هذا العقد. في ديسمبر/كانون الأول 2006، توجهت القوات الإثيوبية إلى الصومال وتكثف القتال في مقديشو وغيرها من المناطق بصورة مطردة. غادرت القوات الإثيوبية البلاد في العام 2009، إلا أن الصراعات بين الجماعات المسلحة والحكومة الاتحادية الانتقالية المدعومة من قل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي قد تواصلت. فارتفع عدد النازحين في الصومال خلال العام 2010 بحوالي مليون شخص إضافي مقارنة ببداية العقد الحالي.

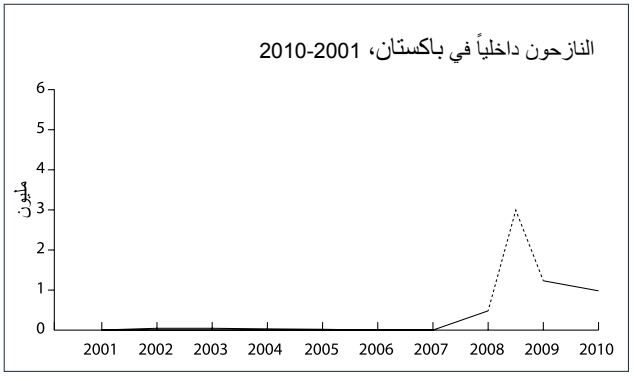

قد تكون أكبر نسبة زيادة في عدد حالات النزوح خلال هذا العقد تلك التي سجلت في باكستان حيث يعتقد أن العام 2001 قد سجل نزوح بضعة آلاف فقط من السكان بسبب الصراع، في حين بلغ هذا العدد ما لا يقل عن 480.000 بحلول العام 2008 وأكثر من 1.2 مليون بحلول نهاية العام 2009. أما في العام 2010، فقدّر عددهم بما لا يقل عن 980.000 شخص، علماً أن أعداد الأشخاص الذين فروا من

مناطق معينة مثل بلوشستان غير متوفرة بسبب عجز العاملين الإنسانيين ووسائل الإعلام عن الوصول إليها. فلو أن الإحصاءات كانت متوفرة من سائر أنحاء البلاد، كان العدد الفعلي للنازحين في باكستان ليتجاوز على الأغلب المليون شخص في العام 2010. على الرغم من أن الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان قد أدت إلى النزوح، غير أن الزيادة الهائلة التي سجلت في نهاية العقد الحالي قد نتجت عن العمليات العسكرية التي شنتها قوات الأمن الباكستانية للتصدي للخطر المحتمل الذي يتهدد الأمن القومي من الجماعات المسلحة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية وإقليم خيبر بختونخوا.

كما سجلت أعداد كبيرة من النازحين داخلياً في كل من تركيا والهند وميانمار وزمبابوي في العام 2010. في تركيا، تراوح عدد النازحين بين 954.000 و1.2 مليون شخص، معظمهم من الأكراد، خلال الفترة الممتدة بين العامين 1986 و2005 جرّاء الصراع بين الجيش التركي والجماعات المسلحة الكردية. ويعتقد أن العديد منهم كانوا لا يزالون نازحين في العام 2010 من دون التوصل إلى حلول دائمة.

لقد أشار عدد تقديري متحفظ للنازحين داخلياً في الهند إلى وجود ما لا يقل عن 650.000 نازح في العام 2010، غير أن هذا الرقم قد استند إلى حد كبير إلى عدد الأشخاص المقيمين في المخيمات والمسجلين هناك. أما العدد الحقيقي فلم يحدد بسبب عدم وجود وكالة رصد حكومية مركزية ومحدودية قدرة وصول هيئات الرصد إلى النازحين. إلا أنه من المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير من 650.000 شخص، خاصة أنه في العام 2010، 310 مقاطعة من مجموع المقاطعات الـ636 في الهند كانت تشهد مستوى معيناً من حركات التمرد وأن النزاعات المسلحة، مثل تلك القائمة بين الجماعات الحكومية والجماعات الماوية، قد استمرت بعدما تفاقمت خلال العقد الأخير.

في زمبابوي، شمل العدد التقديري للعام 2010، الذي تراوح بين 570.000 ومليون شخص، نازحين جرّاء عملية موراميانتسفينا في العام 2005، فضلاً عن المزارعين وعائلاتهم الذين فقدوا منازلهم وموارد رزقهم منذ بدء برنامج الإصلاح الزراعي السريع الذي تم إطلاقه في العام 2000 واستمر خلال العقد الحالي. قد يكون بعض الأشخاص قد اضطروا إلى النزوح جراء كلا هذين السببين، كما يُرجح أن قلّة منهم فقط قد توصلوا إلى حلول دائمة مع نهاية العقد الحالي.

في المناطق الريفية في شرق ميانمار، حيث استمر الصراع المسلح بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة العرقية، أشارت التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 446.000 نازح داخلياً في العام 2010. غير أن الرقم الفعلي قد يكون أعلى من ذلك بكثير إذ أن عدداً كبيراً من النازحين خلال العقود الماضية لا يزالون من دون حل دائم.

من المرجح أن يكون هنالك بلدان أخرى حيث كان العدد الفعلي للنازحين خلال العام 2010 أعلى بكثير من الأرقام المتاحة المقترحة، غير أنه لم يكن بالإمكان تحديد هذا العدد بالكامل بسبب عدم الاعتراف بالعديد من النازحين أو عدم اعتبارهم كنازحين عند عودتهم إلى مناطق المنشأ، حتى وإن لم يتوصلوا إلى أي حلول دائمة.

البلدان التي تضم أكبر نسبة مئوية من النازحين داخلياً

لقد كانت النسبة المئوية للنازحين من مجموع السكان مرتفعة بدورها في بعض البلدان، بما في ذلك بعض من تلك التي تشتمل على أكبر أعداد مطلقة من النازحين داخلياً. يشكل النزوح الداخلي ضغطاً كبيرة على قدرات الحكومات في هذه البلدان فضلاً عن قدرات السكان المضيفين.

البلدان التي تضم أكبر نسبة مئوية من النازحين داخلياً

البلد	نسبة النازحين داخلياً من مجموع السكان
أذربيجان	مالا يزيد عن 6.6%
جمهورية أفريقا الوسطى	4.3%
كولومبيا	8% - 11.6%
قبرص	ما لا يزيد عن 23%
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نحو 2.5%
جورجيا	نحو 6.1%
العراق	9%
الأراضي الفلسطينية المحتلة	ما لا يقل عن 4%
صربيا	نحو 3.2%
الصومال	16%
السودان	10.5 – 13%
زمبابوي	4.5 – 7.9%

عائلة نازحة في توماكو، كولومبيا. (الصورة: مجلس اللاجئين النرويجي/إيريك تريسي، أغسطس/آب 2010)

في اثنين من البلدان التي تضم أكبر عدد من النازحين، أي في الصومال والسودان، فاقت نسبة النازحين واحد على عشرة، في حين بلغت نسبة النازحين في العراق وكولومبيا واحداً على عشرة وفقاً لبعض التقديرات.

سبعة في المائة تقريباً من مجموع السكان في أذربيجان كانوا نازحين داخلياً خلال العام 2010 جراء الحرب مع أرمينيا على إقليم ناغورنو-كاراباخ. وكان معظمهم لا يزالون نازحين منذ العام 1994 أو ما قبله، كما أن هذا الرقم قد شمل الأطفال الذين ولدوا من النازحين الذكور منذ فرارهم من منازلهم. أما في جورجيا، فقد ظلّ نحو ستة في المائة من السكان في حالة نزوح بسبب الصراعات في أوائل التسعينيات أو في العام 2008؛ وفي زمبابوي، التي لا تشتمل على أي من الإشارات الخارجية لوجود أزمة نزوح كبيرة، مثل وجود مخيمات للنازحين داخلياً، فقد أشارت التقديرات إلى نسبة نازحين داخلياً مرتفعة وصلت إلى ثمانية في المائة تقريباً من مجموع السكان في العام 2010.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، أكثر من أربعة في المائة من مجموع السكان كانوا يعيشون في حالة نزوح في العام 2010. وعلى الرغم من عدم اعتراف الحكومة الإسرائيلية بشكل عام بوجود حالات نزوح قسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نحو أربعة في المائة من السكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ظلوا نازحين خلال العام 2010.

أكثر من ثلاثة في المائة من السكان في صربيا قد فروا من كوسوفو خلال العام 1999 وظلوا نازحين منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن الموجة الأخيرة من النزوح في قبرص تعود إلى العام 1974، غير أن النازحين قد يشكلون أكثر من خمس مجموع السكان. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت تعيش فترة "ما بعد الحرب" وكانت قد شهدت مستويات أدنى من النزوح في السنوات الأخيرة مقارنة بالذروة التي سجلت في العام 2003، 2.5 في المائة من سكان البلاد كانوا لا يزالون نازحين.

فهم احتياجات النازحين داخلياً وشواغلهم

بعض المعلومات للاستجابات المتصلة بالنازحين داخلياً

وفقاً للمبادئ الإنسانية الأساسية، ينبغي أن تستند المساعدات الإنسانية إلى فهم واضح لاحتياجات السكان المتضررين. ويمكن للنقص في البيانات الأساسية، لا سيما تلك التي تتصل بالعمر والجنس، أن يؤدي إلى اصطدام الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية بتحديات كبيرة أثناء تصميم البرامج التي تلبي احتياجات مجموعات محددة مثل النساء أو الأطفال أو المسنين. يواجه النازحون مخاطر محددة متصلة بالحماية، مثل الانفصال عن الأسرة والحرمان التعسفي من مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم؛ كما أنهم معرضون بشكل متزايد لمختلف أشكال الاستغلال، وغالباً ما يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات العامة.

في العام 2010، ثمة العديد من السلطات الوطنية التي لم تكرّس سوى جهد ضئيل لجمع البيانات، وكان من الصعب الحصول على معلومات شاملة عن السكان النازحين. وحتى في بلدان مثل أوغندا، حيث كان هنالك توصيف للنازحين، كانت المعلومات عن الفئات المعرضة للخطر، مثل النازحين المسنين وذوي الإعاقة، لا تزال محدودة. في كثير من الحالات، طبقت الوكالات الإنسانية والتنموية منهجيات مختلفة لجمع البيانات وتحليلها، مما صعب مقارنة النتائج. كما أن البيانات المتاحة حول ظروف النازحين الذين يعيشون أوضاع نزوح مطولة كانت حتى أقل، وقد استندت الجهود المبذولة لدعم الحلول الدائمة بشكل عام إلى بيانات ناقصة أو قديمة أو محدودة.

يمكن لتحديد هوية الأفراد المعرضين لمخاطر خاصة وسط السكان النازحين داخلياً، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو أفراد العائلات المشتتة، تمكين العاملين في المجال الإنساني والتنمية من تقديم الاستجابة ذات الهدف الأكثر تحديداً. تحقيقاً لهذه الغاية، يمكن إجراء عملية توصيف للنازحين وتقييم لاحتياجاتهم في الوقت نفسه من أجل الاستخدام الأمثل للموارد أو يمكن لعملية واحدة الاشتمال على المنهجيات اللازمة للحصول على بيانات من أجل العملية الأخرى. إن شمل السكان المتضررين الآخرين في عملية التوصيف سيوفر مؤشراً على ما إذا كان النازحون داخلياً، على سبيل المثال، يعيشون بطريقة مختلفة أو هم أكثر عرضة للخطر من الأشخاص غير النازحين. ويصح ذلك بشكل خاص في الحالات التي يجد فيها النازحون ملاذاً لهم لدى المجتمعات المضيفة. لذا، فيمكن للنتائج إرشاد واضعي السياسات بشأن أكثر التدخلات والفئات المستهدفة ملاءمة.

يمكن الجمع بين عدة منهجيات مختلفة للسماح بعمليات تحليل أكثر شمولاً والتكيف مع الوقت أو الموارد أو القيود الأمنية. في الصومال، حيث قدرة الوصول إلى النازحين داخلياً محدودة، يتم الحصول على البيانات من خلال لجان التحركات السكانية التي تتتبع تحركات الأشخاص في مناطق الأزمات، والاستقراء من السجلات المستخدمة من قبل مراكز توزيع المواد الغذائية والصحية. في المراحل الأولى من أي حالة طوارئ، عندما يكون الوقت المتاح محدوداً، قد تشكل طرق التقدير السريع المقرونة بمقابلات مع المخبرين الرئيسيين خياراً عملياً للحصول على لمحة عامة عن السكان النازحين داخلياً.

توصيف النازحين داخلياً

إن توصيف النازحين هو عبارة عن نظرة عامة للسكان النازحين داخلياً، تعكس كحد أدنى عدد النازحين المصنفين حسب العمر والجنس والموقع. ويمكن للبيانات الإضافية التي يتم جمعها من خلال عملية التوصيف أن تشمل أسباب النزوح وأنماطه والشواغل الإنسانية وتلك المتصلة بحماية النازحين.

نساء مع أطفالهن في مخيم للنازحين داخلياً بعد فرارهم من أعمال العنف في مدينة جوس في وسط نيجيريا. لقد توزع معظم الأشخاص الذين فروا من أعمال العنف بين العائلات المضيفة وظلوا من دون تحديد. (الصورة: رويترز/أفولابي سوتوندي، ديسمبر/كانون الأول 2010)

عمليات توصيف النازحين داخلياً في العام 2010

كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن من البلدان التي دعمت فيها الدائرة المشتركة لتوصيف النازحين عمليات التوصيف في العام 2010. ففي مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أظهرت البيانات التي تمّ جمعها من هذه العمليات أن السكان كانوا قد فروا على مقربة من موطنهم الأصلي أو حيث كان بإمكانهم العيش مع أقرباء لهم. بالإضافة إلى ذلك، كان الغالبية العظمى من النازحين يتوجهون إلى مناطقهم الأصلية خلال النهار لممارسة أنشطة مدرة للدخل. وفي صعدة، في اليمن، كشفت عملية التوصيف أن 73 في المائة من الأشخاص الذين شملهم المسح قد اضطروا إلى النزوح بسبب الصراع المسلح الدائر في مناطقهم الأصلية أو بالقرب منها. لقد أظهرت سائر عمليات التوصيف أهمية بناء قدرات وطنية من أجل وضع نظم سليمة وملائمة من حيث السياق لرصد وجمع البيانات بطريقة روتينية.

في العام 2010، استمرت الوكالات الإنسانية بتنفيذ عمليات توصيف متسرعة وغير مهنية في مناطق تدخلها الجغرافية أو وفقاً لولاياتها، فضلاً عن نظم رصد مستقلة وخاصة بها. وقد أظهرت التجربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن أنشطة جمع البيانات لا تؤدي دوماً إلى نتائج قابلة للمقارنة، كما أنها لا تقدم أحياناً تحليلاً متماسكاً.

لكن، وبالمقارنة مع السنوات السابقة، شهد العام 2010 اتخاذ خطوات مهمة باتجاه تنسيق عمليات جمع البيانات. فبرز عدد من المبادرات العالمية الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تنفيذ عمليات تقييم مشتركة ومتعددة القطاعات. توفّر بيانات التوصيف في السياقات التشغيلية معلومات أساسية ضرورية وتسهم بشكل مباشر في مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة.

تمّ إنشاء الدائرة المشتركة لتوصيف النازحين في نهاية العام 2009، وهي قد شكلت حافزاً كبيراً لإدراج بيانات مفصلة ومصنفة عن السكان النازحين في الدراسات المشتركة بين الوكالات. لقد أنشئت هذه الدائرة كمبادرة مشتركة بين الوكالات، من قبل مركز رصد النزوح الداخلي/ مجلس اللاجئين النرويجي ومجلس اللاجئين الدانمركي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لقد تمّ إنشاء الدائرة المشتركة لتوصيف النازحين لهدف تقديم التوجيهات إلى الفرق القطرية أو الحكومات الوطنية بشأن النهج والمنهجيات المستخدمة في توصيف النازحين. تستفيد هذه الدائرة من التجارب والخبرات المتراكمة في نهج ومنهجيات التوصيف المعتمدة لدى مختلف الوكالات والمؤسسات الإحصائية التابعة للبلد المضيف. كما أن امتلاكها لمنسق عالمي قد ساهم في خلق قدر أكبر من التوافق بين غالبية الجهات المعنية على نهج جمع البيانات.

من خلال البعثات والدعم الفني ونشر الخبراء، دعمت الدائرة المشتركة لتوصيف النازحين عمليات التوصيف في تسعة بلدان خلال العام 2010. فمن خلال تلبية طلبات الدعم من الميدان أو الدعوة بشكل استباقي إلى إطلاق عمليات توصيف في البلدان حيث الحاجة إلى بيانات حول السكان النازحين ملحة وحيوية، أثبتت الدائرة فعاليتها في تحسين نوعية وكمية البيانات ذات الصلة بالنازحين في مختلف مراحل النزوح.

في مجال كهذا حيث تندر البيانات المتاحة، كان من المفيد وضع طرق لقياس التقدم المحرز من قبل النازحين نحو تحقيق الحلول الدائمة باستخدام إطار الحلول الدائمة المشترك بين الوكالات للنازحين داخلياً كمرجع، أجريت عملية مسح لعينة من السكان النازحين في منطقة أشولي دون الإقليمية في شمال أوغندا. وقد بين هذا المسح أن النقص في البيانات المتصلة بالتقدم المحرز من قبل النازحين من حيث التوصل إلى حلول دائمة إنما كان مرده جزئياً لعدم وجود منهجية موحدة لقياس هذا التقدم. فقد تؤدي تجربة الخبرة المستفادة في أوغندا في مناطق أخرى إلى المساهمة في اتباع نهج موحد.

ستظل الدعوة إلى إدراج بيانات توصيفية في سائر الاستجابات المتصدية للنزوح والمستندة إلى الأدلة تشكّل تعهداً جوهرياً، مثلها مثل توفير الدعم الفني المباشر للسلطات الوطنية والفرق القطرية. لهذه الغاية، فتدريب الموظفين المشاركين في كل من عمليات اتخاذ القرارات وجمع البيانات ومعالجتها على المستويين القطري والإقليمي سيكون أساسياً لضمان درجة معينة من الاستدامة في توافر بيانات مفصلة حول النازحين. كما أن تطوير شبكة من الخبراء الذين يتم اختيارهم من قطاعات مختلفة - من الأوساط الأكاديمية إلى مؤسسات الإحصاءات الوطنية - سيساعد على التخفيف من حدة النقص في الموارد البشرية ذات الخبرة عندما وحيثما تدعو الحاجة.

تحديد احتياجات النازحين داخلياً في المناطق الحضرية

في العام 2010، كان أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية؛ ومن المتوقع أن يتركز مجموع النمو السكاني المنتظر خلال السنوات الـ30 المقبلة في المناطق الحضرية. لقد شهد الاتجاه العالمي نحو الحضرنة حركة نزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ولكن أيضاً هجرة قسرية في العديد من البلدان جرّاء الصراعات والكوارث الطبيعية. فأعداد كبيرة من النازحين داخلياً بسبب الصراعات أو أعمال العنف كانوا يعيشون خلال العام 2010 في المناطق الحضرية في سائر البلدان تقريباً التي يرصدها مركز رصد النزوح الداخلي باستثناء قلة ضئيلة.

لذا، ففي العام 2010، استمر النازحون بالفرار من المناطق الريفية إلى تلك الحضرية بحثاً عن الخدمات وخاصة عن فرص كسب الرزق التي توفرها هذه المناطق. لقد فر العديد منهم أولاً جراء الصراعات أو انتهاكات حقوق الإنسان إلى مناطق قريبة من منازلهم الأصلية، سعياً منهم ربما إلى مأوى مؤقت لدى أسر مضيفة، غير أنهم قد انتقلوا تدريجياً من هذه المناطق إلى المناطق الحضرية، مستمرين في البحث عن الأمان وفرص العمل. وقد فرّ آخرون من منطقة حضرية إلى أخرى. في العديد من الحالات حول العالم، اختار النازحون في المناطق الحضرية عدم التعريف عن أنفسهم كنازحين داخلياً أو محاولة تمييز أنفسهم عن غيرهم من سكان المناطق الحضرية.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90 في المائة من السكان النازحين في كولومبيا قد اضطروا إلى النزوح إلى مناطق حضرية. فقد أجبر عشرات الآلاف من سكان المناطق الريفية في كولومبيا على مغادرة منازلهم وأراضيهم خلال العام 2010، مع انتقال معظمهم إلى أقرب مركز حضري ولاحقاً إلى بلدات ومدن أكبر.

في أفغانستان، فر العديد من النازحين جرّاء الصراعات إلى مستوطنات فقيرة في مدن مثل كابول وهيرات وجلال آباد. كما واصل اللاجئون العائدون، الذين كانوا قد اعتادوا العيش في بيئات حضرية في بلدان أخرى، النزوح إلى هذه المدن بعد فشلهم في إعادة بناء حياتهم في مواطنهم الأصلية في المناطق الريفية.

تعريف مصطلح "حضري"

ثمة طرق مختلفة لفهم مصطلح "حضري"؛ فسمات المناطق الحضرية تشمل عدد سكانها، مع نسب تركيز دنيا مقترحة تتراوح بين 200 و50.000 نسمة، ومستوى البنية التحتية ونسبة اليد العاملة الموظفة في الأنشطة غير الزراعية.

أحد النازحين داخلياً يصلح أنبوباً للمياه في مدينة كوكوتا، في كولومبيا. معظم النازحين الذين يعيشون في هذا الحي الفقير لا يحظون بأي مساعدة من الهيئات الرسمية. (الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/بوريس هيغر، يونيو/ حزيران 2010).

كلما طالت فترة النزوح، زاد احتمال بقاء النازحين في المناطق الحضرية حتى لو سمحت الظروف بعودتهم إلى مناطقهم الأصلية. فيكون العديد منهم قد أمنوا سبل رزق جديدة وأقاموا روابط اجتماعية جديدة، في حين تقل الحوافز التي تدفعهم إلى العودة إلى المناطق الريفية. أعرب العديد من النازحين في مدن نيبال عن عدم نيتهم العودة إلى المناطق الريفية في العام 2010، على الرغم من أن الصراع المسلح في البلاد كان قد انتهى منذ العام 2006.

على عكس النازحين في المخيمات الذين يمكن عادة تحديدهم والتعرف إليهم، يصعب التعرف إلى النازحين المبعثرين وسط مجتمع السكان غير النازحين الأكبر في المناطق الحضرية. لقد شكلت عملية تحديد عدد النازحين في المناطق الحضرية واحتياجاتهم الخاصة والمخاطر التي يواجهونها تحدياً معقداً بالنسبة إلى الوكالات الإنسانية والتنموية الساعية إلى تحديد المستفيدين الملائمين من البرامج ضمن مجتمعات مهمشة أوسع نطاقاً. بدلاً من ذلك، فهي قد اتجهت نحو استهداف النازحين المجتمعين في المناطق الريفية والمخيمات والمستوطنات، عادة من خلال أنشطة مصممة لبيئات ريفية، وغالباً ما فشلت في تقدير أو تلبية احتياجات الحماية لدى النازحين في المناطق الحضرية. في أوغندا، استمر عشرات الآلاف من الأشخاص الذين كانوا قد فروا من الصراع الدائر في الشمال بالعيش في مستوطنات فقيرة في محيط العاصمة كمبالا، في العام 2010؛ تمّ إهمال النازحين من قبل المنظمات الإنسانية والتنموية، إذ اعتبرتهم مهاجرين لأسباب اقتصادية أو نازحين سابقين عثروا على حلول دائمة لنزوحهم.

غير أنه قد تم اعتماد منهجيات جديدة في السنوات الأخيرة من أجل زيادة المعلومات المتوفرة عن النازحين في المناطق الحضرية. فخلال الفترة الممتدة بين العامين 2006 و2008، استخدم مركز فينشتاين الدولي بجامعة تافتس، بالاشتراك مع مركز رصد النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي، عمليات مسح منزلي لجمع المزيد من المعلومات حول النازحين في مدن الخرطوم في السودان وأبيدجان في ساحل العاج وسانتا مارتا في كولومبيا. تمّت مقابلة أشخاص من مختلف شرائح السكان في هذه المدن، بما في ذلك المهاجرون الطوعيون والسكان المقيمون منذ فترة طويلة. لم يتم تحديد النازحين سوى من خلال الأسئلة التي تناولت وقت وصولهم إلى المدن وتاريخ هجرتهم. بهذه الطريقة، أعطت النتائج معلومات حول الاحتياجات المشتركة والخاصة، والمزايا النسبية للتدخلات الأوسع نطاقاً والمستندة إلى احتياجات النازحين.

لقد أظهرت إحدى عمليات التوصيف التي نفذت في نيروبي في العام 2010 أن المهاجرين، بما في ذلك النازحون داخلياً، كانوا موزعين في سائر أنحاء المدينة غير أن النازحين كانوا الأكثر عرضة للعيش في مستوطنات غير رسمية في مناطق معرضة للانهيارات الأرضية والفيضانات. وعلى غرار غيرهم من الجماعات، فقد تأثرت خياراتهم المتصلة بالاستيطان بدرجة قربهم من أشكال أخرى من العمالة أو مصادر الدخل، مثل جمع النفايات. لقد خلصت الدراسة إلى أن تجارب النازحين وغيرهم من المهاجرين كانت متشابهة نسبياً، وإنما مختلفة تماماً عن تجارب السكان غير المهاجرين. على سبيل المثال، فقد تقاسمت نسبة كبيرة من أسر النازحين والمهاجرين مساكنها مع أشخاص آخرين.

وقد بيّنت هذه الدراسات ضرورة تلبية احتياجات النازحين في المناطق الحضرية في السياق الأوسع نطاقاً لعمليات الحضرنة؛ فقد تؤدي المساعدة المحددة الهدف إلى معاملة تفضيلية للنازحين داخلياً، مما يزيد من احتمالات التوتر والكشف عن النازحين الراغبين في البقاء في الخفاء. لا بد من تلبية احتياجات كل من النازحين والمجتمعات من حولهم، أي مساعدة المناطق الحضرية بأكملها. غير أن الدراسات قد أكدت أن النازحين داخلياً لا يزالون بحاجة إلى دعم محدد من أجل مواجهة التحديات المتصلة بنزوحهم والاندماج بالكامل في محيطهم الحضري في حال رغبتهم في القيام بذلك.

لماذا يكون النازحون داخلياً عرضة لخطر

لقد واجه النازحون داخلياً في العديد من البلدان تهديدات مستمرة لتمتعهم بحقوقهم الإنسانية خلال العام 2010. فقد ظلوا في حالات كثيرة يفتقرون إلى الحماية التي يُفترض بالحكومات تأمينها لهم.

اختلفت حالات النزوح الداخلي الوارد وصفها في الصفحات الخاصة بكل بلد من هذا التقرير، فضلاً عن ظروف وتجارب النازحين في مختلف البلدان والمناطق، بشكل كبير في العام 2010 عما كانت عليه في السنوات السابقة. فنظراً إلى نزوحهم بشكل قسري بسبب الصراعات أو أعمال العنف، كان النازحون عرضة بشكل خاص لمخاطر الحماية، كما أنهم قد واجهوا تحديات يصعب، إن لم نقل يستحيل، معالجتها.

التمييز

غالباً ما يتعرض النازحون داخلياً في مختلف أنحاء العالم للتمييز. وهم قد واجهوا خلال العام 2010، في أكثر من 30 حالة، قدراً كبيراً من التمييز وذلك في مرحلة أو أكثر من نزوحهم. يمكن للتمييز أن يكون حاداً عند استهدافه النازحين بسبب انتمائهم إلى مجموعة تعاني بالأصل من التمييز، مثل الأقليات أو بسبب حقيقة أنهم نازحون.

غالباً ما يكون أعضاء جماعات الأقليات عرضة لخطر النزوح بسبب السياسات التمييزية لحكومة تمثل بغالبيتها جماعات الأكثرية، أو بسبب صراعات مسلحة بين الأكثرية والأقلية يتم استهداف المدنيين خلالها. لقد حرّض الشكل الأكثر شيوعاً للصراعات المسلحة القوات الحكومية ضد الجماعات المتمردة المسلحة. غالباً ما تكون هذه الجماعات قد نشأت من حرمان الأقليات من الحقوق أو إهمال المناطق التي كانوا يعيشون فيها. لطالما فشل أعضاء الأكثرية في التماهي مع مطالب سكان هذه المناطق

النازحون داخلياً ومبدأ عدم التمييز

يكمن مبدأ عدم التمييز في صميم حقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً. وغالبية انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع قبل النزوح وخلاله، وبعد العودة أو الاندماج في مناطق النزوح أو الاستيطان في مناطق أخرى إنما هي متجذرة في التمييز.

لقد وصفت لجنة حقوق الإنسان التمييز على أنه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على أي أساس مثل العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي معتقد آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة".

يمكن للتمييز أن يكون سبباً للنزوح أو أثراً للنزوح أو سبباً لعدم تحقيق الحلول الدائمة المستدامة. قد يتعرض النازحون للتمييز بسبب انتمائهم لجماعة تعاني بالأصل من التمييز، مثل الانتماء لأقلية معينة، أو في ما يتعلق بالسكان غير النازحين حولهم، وذلك بسبب كونهم نازحين داخلياً.

كما أن الحكومات التي تحارب الجماعات المسلحة غالباً ما كانت تستخدم القوة المفرطة ضدهم ولا تميز بين المقاتلين والمدنيين أو حتى تستهدف المدنيين من أجل إضعاف قاعدة دعم المتمردين. لذا، فاحتمال عيش الأقليات في مناطق الصراعات ليس فقط أكبر ولكنهم أيضاً أكثر عرضة للتضرر والاضطرار إلى النزوح جرّاء هذه الصراعات.

نساء نازحات جرّاء العنف العرقي في مركز توزيع للمواد الغذائية تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في بازار كورغون، في قيرغيزستان. معظم النازحين جرّاء أعمال العنف كانوا ينتمون إلى الأقلية العرقية الأوزبكية. (الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/س. شولمان، يونيو/حزيران 2010)

في ميانمار، ظلّ المدنيون المنتمون إلى جماعات من الأقليات العرقية في شرق البلاد، مثل كايين/كارين وكاياه/كاريني، يتعرضون للهجوم والنزوح القسري في العام 2010 من قبل الجيش، وذلك نظراً إلى اعتقاد الحكومة بأنهم يقدمون الدعم للقوات العرقية التي تقاتل الجيش.

يستمر التمييز على الأرجح أثناء نزوح الأشخاص. وبصفتهم ينتمون إلى الأقليات، تكون قدرة وصول البعض إلى الدعم الرسمي الذي تقدمه الدولة والحماية المجتمعية غير النظامية أقل من غيرهم. كما أن ضعفهم يتفاقم في حال فقدانهم إمكانية الوصول إلى شبكات الدعم التقليدية. على سبيل المثال، لقد تعرضت نساء نازحات من جماعتي الأقليات البانتو والبناديري في بونتلاند في شمال الصومال للعنف الجنسي المتكرر على يد رجال من الأكثرية، بما في ذلك عناصر من الشرطة المحلية والجيش والأجهزة الأمنية. كما أن انعدام قدرتهن على الوصول إلى الحماية القضائية قد تفاقم بسبب فقدانهن هياكل الدعم المجتمعية عند نزوحهن.

بما أن النازحين غالباً ما يضطرون إلى النزوح إلى مناطق يكونون فيها أقليات محلية، فهم قد يتعرضون للتمييز من جانب المجتمعات المضيفة القلقة والحريصة على الحفاظ على قدرتها على الوصول إلى الموارد. لم يتم تقديم المساعدة الضرورية للنازحين في اليمن في بعض الحالات بشكل موحد بين النازحين والمجتمعات المضيفة؛ فقد تم تخصيص الدعم استناداً إلى الانتماءات القبلية والسياسية.

يمكن للتمييز أن يشكل أيضاً عقبة كبيرة إذ يمنع النازحين المنتمين إلى الأقليات من تسوية أوضاعهم. معظم النازحين داخلياً في تركيا هم من الأقلية الكردية؛ وبعد مرور عقد أو أكثر من الزمن على وجودهم في محيط المدن، استمروا في العام 2010 بالتعرض للتمييز الذي حدّ من قدرة وصولهم إلى المسكن والتعليم ومرافق الرعاية الصحية، ومنع بالتالي اندماجهم الكامل. ظل النازحون من طائفة الروما الموجودون داخل كوسوفو أو في صربيا عرضة للإقصاء الاجتماعي المنظم.

غالباً ما يشكل انعدام وجود الوثائق عائقاً بشكل خاص بالنسبة إلى النازحين الذين ينتمون إلى جماعات مهمشة تقليدياً. يقلّ احتمال امتلاك الأطفال النازحين المنتمين إلى جماعة داليت في نيبال لشهادات الميلاد؛ لذا فهم قد يعجزون عن الالتحاق بالمدارس. فقد تفادى العديد من أسر الروما الاتصال بالدولة على مدى أجيال عدة، كما أن أفراد هذه الطائفة في صربيا، سواء كانوا نازحين أو غير نازحين، يفتقرون إلى الوثائق اللازمة لتسجيل أنفسهم من أجل الاستفادة من المنافع والاستحقاقات أو يُمنعون من تجديدها بسبب عدم فعالية وصعوبة الإجراءات البيروقراطية المطبقة.

لقد اختبر النازحون التمييز أيضاً في العديد من البلدان خلال العام 2010 بسبب عدم أخذ احتياجاتهم المختلفة بعين الاعتبار، ممّا أدى إلى خلق تفاوت بين السكان النازحين وغير النازحين. وقد حدث ذلك سواء تعرضوا للتمييز كأعضاء أقليات أم لا.

في بعض الحالات التي تعذّرت فيها عودة النازحين، عرضت الحكومات تقديم المساعدة بشكل طوعي غير أنها لم تؤمن قدرة وصول متساوية إلى المسكن اللائق والخدمات الملائمة التي من شأنها تمكين النازحين من الاندماج بشكل مستدام في مناطق النزوح. وهكذا، فقد واجه هؤلاء النازحون بدورهم نوعاً من التمييز المنهجي، حتى وسط "مجتمعهم المحلي" الخاص.

لم تكن حكومة جورجيا تمتلك طوال ما يزيد عن 15 سنة أي سياسة من شأنها ضمان السكن اللائق للأشخاص النازحين داخلياً إذ أن تركيزها كان ينصب على العودة. ابتداءً من العام 2009، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بالحاجة إلى تحسين ظروف النازحين المعيشية، إلا أن هذه التحسينات قد استهدفت النازحين الذين يعيشون في مراكز جماعية تابعة للحكومة ولم تبلغ بعد أولئك المقيمين في مساكن خاصة. لقد أفاد بعض هؤلاء النازحين، الذين نزحوا تقريباً جميعاً جراء الصراعات في التسعينيات، عن تعرضهم للتمييز في معرض محاولتهم الوصول إلى مسكن ملائم إذ أن المالكين كانوا ينظرون إليهم على أنهم فئة لا يمكن الوثوق فيها من جهة تسديد الإيجار، كما أن عدداً متزايداً من النازحين قد اضطروا إلى الانتقال إلى مراكز جماعية.

في كولومبيا، وقبل الانتخابات الرئاسية في شهر مايو/أيار 2010، تم إمهال النازحين أسبوعين فقط لتسجيل أنفسهم من أجل التصويت خارج مجتمعاتهم الأصلية. لقد حالت هذه المهلة الوجيزة وعدم توافر وسائل تحديد بديلة للنازحين الذين فقدوا وثائق هويتهم أثناء نزوحهم، دون تسجيل العديد من النازحين وتصويتهم.

في البلدان التي تمتلك نظم إقامة إقليمية، غالباً ما يواجه النازحون صعوبة كبيرة في الحصول على إقامة قانونية رسمية في المدينة أو المقاطعة التي نزحوا إليها. وقد يصل ذلك إلى حد التمييز، مثلاً من خلال الحيلولة دون وصولهم إلى المساعدة المتاحة لغيرهم من الفئات المحرومة. فإذا لم يتمكنوا من تولي وظائف رسمية أو استئجار أي ممتلكات من دون أوراق إقامة، سيدوم استبعادهم على الأرجح.

غالباً ما يؤدي التمييز إلى تفاقم ضعف مجموعات النازحين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الأطفال وأعضاء الأسر التي تعيلها نساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. في ولاية أندرا براديش في الهند، لم تقبل الحكومة تسجيل الأطفال المصابين بسوء التغذية والذين كانوا قد نزحوا من ولاية تشاتيسجار في مراكز التغذية وإعادة التأهيل في العام 2010. وفي أذربيجان، تواصل تعليم العديد من الأطفال النازحين بشكل منفصل عن أطفال المجتمعات المحلية.

في العراق، واجهت النساء المعيلات لأسر نازحة عقبات رئيسية في معرض بحثهن عن سبل العيش لإعالة أسرهن خلال العام 2010، ويرجع ذلك في جزء منه إلى التمييز السائد بين الجنسين. كما استمرت النساء الأرامل النازحات في نيبال بالتعرض للتمييز الاجتماعي ونقص مماثل في فرص العمل. بشكل عام، أشارت التقارير إلى أن اللواتي كن قد فقدن أزواجهن على أيدي الماويين وليس قوات الأمن قد حصلن على التعويضات عن وفاة أزواجهن، كما أن الكثيرات منهن قد واجهن عقبات كبيرة في معرض محاولتهن استعادة الممتلكات أو الحصول على تعويض.

في البوسنة والهرسك، لم تتخذ الحكومة سوى ترتيبات محدودة لنقل النازحين المسنين من المراكز الجماعية إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو تزويدهم بالدعم الذي يمكنهم من مغادرة هذه المراكز.

انعدام الأمن الجسدي

غالباً ما يواجه النازحون داخلياً جرّاء الصراعات أو انتهاكات حقوق الإنسان أو العنف المعمم خطراً مباشراً على سلامتهم الجسدية. في ما عدا حالات النقل أو الإبعاد القسري، يكونون قد اتخذوا قرار النزوح من أجل الفرار من انعدام الأمن أو العنف المباشرين.

لقد واجه العديد من النازحين داخلياً تهديدات مماثلة لأمنهم الجسدي، فضلاً عن الهجمات الفعلية، وذلك أثناء نزوحهم ولكن أيضاً بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. هذا ما حصل خلال العام 2010 في العديد من البلدان، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وقيرغيزستان وأفغانستان والهند وإندونيسيا وميانمار ونيبال وباكستان والفلبين والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق واليمن وكولومبيا. فقد تعرض النازحون للتهديد والهجمات داخل المخيمات وخارجها، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

ظلّ العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي، يمثّل مشكلة كبرى خلال النزوح. وقد تواصلت عمليات القتل والاغتصاب التي تستهدف النازحين داخلياً وغيرهم من المدنيين بمعدل مرتفع للغاية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام 2010، حيث يعيش غالبية النازحين خارج المخيمات. وقد تم ارتكاب عمليات اغتصاب واسعة النطاق في سياق العمليات العسكرية على أيدي معظم القوات المشاركة في

الصراعات الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد واجه الرجال النازحون داخلياً أيضاً خطر الخطف في كيفو الشمالية في العام 2010، إذ كان يتم اختطافهم من المخيمات من قبل الجماعات المسلحة للقيام بأعمال السخرة مثل نقل البضائع المنهوبة.

واجه المدنيون في شرق ميانمار، بعد أن كان الكثيرون منهم قد نزحوا قسراً عدة مرات قبل الاستقرار في مواقعهم الحالية، الترحيل القسري خلال العام 2010. أما أولئك الذين حاولوا تحدي أوامر الجيش بالانتقال من مواقعهم الحالية، فقد واجهوا خطر التعرض للاعتداء والهجوم. كما ظل النازحون معرضين لخطر الانتهاكات على أيدي بعض الجماعات المتمردة التي تقاتل الجيش.

كان النازحون في بعض البلدان مثل السودان عرضة للاعتقال والاحتجاز التعسفي. فعقب زيارة أعضاء من مجلس الأمن الدولي لمخيمات النازحين في شمال دارفور، عمد جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني إلى اعتقال واستجواب النازحين الذين كانوا على اتصال مع وفد الأمم المتحدة.

لقد أدت حالة انعدام الأمن التي واجهها النازحون أثناء عملية النزوح إلى التقليل أيضاً من فرصة وصول المساعدات إليهم، كما كان لها تأثير جذري على قدرة وصولهم إلى الدعم اللازم. استمرت الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني في الكثير من البلدان. ففي دارفور، أجبرت عمليات الخطف التي استهدفت عاملي الإغاثة الوكالات الإنسانية على الحد من عملياتها، مثلها مثل الاقتتال بين القبائل والعنف السياسي والهجمات المتكررة من قبل جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان.

ظلت مساحات واسعة من أفغانستان محظورة على المنظمات الإنسانية. وفي اليمن، تم اللجوء إلى مصادرة قوافل الإغاثة الإنسانية وسرقة المركبات وخطف الموظفين. أما العنف وانعدام الأمن في جنوب ووسط الصومال، فقد أديا إلى الحدّ بشكل كبير من قدرة وصول وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. في كولومبيا، هددت الجماعات المسلحة الجديدة بشكل مباشر الوكالات الدولية، ممّا حدّ من قدرة وصولها في حين كان وجودها ضرورياً وحيوياً لتلبية احتياجات النازحين داخلياً للحماية والمساعدة الإنسانية.

لقد استمر انعدام الأمن في العديد من البلدان بالحيلولة دون عودة النازحين بشكل مستدام إلى مناطقهم الأصلية. ففي ميانمار، واجه الأشخاص الذين كانوا قد فروا إلى الغابات لتفادي الترحيل القسري من قبل الجيش، مخاطر جديدة هددت أمنهم الجسدي أثناء محاولتهم العودة، إذ واصل الجيش زرع الألغام الأرضية قبل الانسحاب لمنعهم من العودة إلى قراهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تكن عمليات العودة دائماً مستدامة إذ أن تجدد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة قد أجبر الأشخاص على الفرار من جديد بعد وقت قصير من عودتهم إلى ديارهم.

في باكستان، لم تتزامن عودة النازحين داخلياً دوماً مع نهاية القتال أو الأنشطة العسكرية. فقد أمرت الحكومة مجتمعات النازحين بتشكيل ميليشيات للدفاع الذاتي من أجل دعم قوات الأمن كشرط لعودتهم؛ مما تركهم عرضة للهجمات الانتقامية من جانب مقاتلي طالبان. في أبريل/ نيسان، قتل 41 شخصاً وأصيب أكثر من 70 في انفجاري قنبلتين في مخيم كاتشا باخا في إقليم خيبر بختونخوا، وفي ديسمبر/كانون الأول، أسفر هجوم انتحاري عن مقتل أكثر من 40 شخصاً وإصابة 100 بالقرب من مركز لتوزيع المواد الغذائية في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية.

تجنيد الأطفال والنزوح الداخلي

في العام 2010، استمر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة بالتسبب في النزوح الداخلي وأيضاً بتهديد العائلات النازحة.

إن تجنيد الأطفال (عن طريق الإكراه أو الاختطاف أو أي وسيلة أخرى) أو استخدامهم في الجماعات المسلحة محظر بشكل صريح بموجب القانون الدولي. على الرغم من ذلك، فقد تم تجنيد الأطفال في ما لا يقل عن 11 بلداً خلال العام 2010، وذلك لاستخدامهم في الجماعات المسلحة، وكان الأطفال النازحون عرضة أكثر من غيرهم للتجنيد. لقد أدى التجنيد المستمر إلى منع النازحين من التقدم نحو إيجاد حلول دائمة في بعض المناطق، كما أن الأطفال المسرحين وجدوا أنفسهم أحياناً عرضة لمزيد من النزوح في معرض سعيهم إلى الالتحاق بأسرهم أو مجتمعاتهم.

كان الدافع وراء نزوح السكان في العديد من البلدان، سواء بشكل كلي أو جزئي، الخوف من خطر التجنيد الذي يهدد أطفالهم. على سبيل المثال، في العام 2010، شكلت عمليات التجنيد التي قام بها المتمردون سبباً للنزوح في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان. وفي كولومبيا، واصلت الجماعات المسلحة المختلفة تجنيد الأطفال دون الـ15 عاماً، وقتل أولئك الذين يرفضون الانصياع أو إجبارهم على النزوح. كان الأطفال الكولومبيون من أصل أفريقي عرضة بصورة خاصة للتجنيد والنزوح القسري.

ظلّ التجنيد يشكل خطراً جسيماً خاصة للعديد من الأطفال النازحين داخلياً. بالنسبة إلى بعض النازحين الذين يعانون من الفقر، كان ينظر إلى التجنيد كشكل من أشكال مصادر الرزق. ظلت مخيمات النازحين والمستوطنات غير الرسمية تشكل الأرض الخصبة الرئيسية لتجنيد الأطفال إذ أنهم كانوا يتجمعون هناك بكثافة نسبياً، غالباً من دون القدرة على الوصول إلى التعليم (خاصة من هم بعمر التعليم الثانوي) أو على الانخراط في أنشطة معيشية أخرى. في العام 2010، أُفيد عن عمليات تجنيد في مخيمات ومستوطنات النازحين في كولومبيا وشمال كيفو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وتشاد والصومال ومناطق أخرى.

استمرت الجهود في العام 2010 لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك في المناطق التي يكثر فيها الأطفال النازحون. في الفلبين، على سبيل المثال، تم تمديد خطة عمل متفق عليها بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في العام 2009 لوضع حد لتجنيد الأطفال الذين هم دون الـ18 سنة في العام 2010 لسنة أخرى.

لقد أعاق تجنيد الأطفال حل مشكلة النزوح والتوصل إلى حلول دائمة في العديد من المناطق في العام 2010. ظلت برامج التسريح غير مكتملة ومن دون تمويل كاف في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال. في بعض الحالات الأخرى (كما في أوغندا) لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي لاحتياجات الفتيات اللواتي كن مرتبطات بالجماعات المسلحة. وظلت مسألة إعادة إدماج الأطفال المسرحين تشكل تحدياً في المجتمعات التي كانت تتعافى من النزوح. ففي أوغندا، لم يتمكن بعض الأطفال الذين كان قد تم تسريحهم من الالتحاق بعائلاتهم التي كانت قد نزحت أيضاً، أو تم رفضهم من قبل مجتمعاتهم بسبب ارتباطهم بجيش الرب للمقاومة. اضطر بعض الأطفال في نهاية المطاف إلى العيش وحدهم في المخيمات التي كانت تأوي النازحين، في حين نزح آخرون من جديد، أحياناً إلى المدن أو البلدات.

حتى قرابة نهاية النزوح، وأثناء عودة الأسر إلى ديارهم، قد يظل الأطفال عرضة للتجنيد أو الاختطاف. كما أن إدراك العائلات لوجود مثل هذا الخطر قد يدفعهم أيضاً إلى البقاء في المخيمات على الرغم من الظروف الصعبة هناك بدلاً من العودة إلى ديارهم.

رجل نازح داخلياً في الموصل، العراق. لقد استقر النازحون في مكب للقمامة في حي المشرف حيث كانوا يعيشون خلال العام 2010 في ملاجئ مؤقتة مصنوعة من الطين والنفايات. (الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/ هـ. كوكس، أكتوبر/تشرين الأول 2010)

وفي حالات عديدة في العام 2010، تم تقويض سلامة النازحين في المخيمات بسبب تسليحهم وعسكرتهم. فعلى سبيل المثال، وجد النازحون أنفسهم في خطر داخل المخيمات في دارفور بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع. وقد أسفرت الاشتباكات في مخيم كالما في يوليو/تموز عن مقتل أربعة أشخاص وجرح سبعة آخرين. وقد استمر الوضع الأمني بالتدهور داخل المخيم عندما أدى إطلاق النار والصراع إلى ما لا يقل عن 35 قتيلاً وإعادة نزوح 25.000 نازح من المخيم إلى القرى المحيطة به. وأدت الاشتباكات في مخيم حميدية إلى مقتل ثلاثة أشخاص في يوليو/تموز وتسعة آخرين في سبتمبر/أيلول.

لم يؤد الفرار إلى المناطق الحضرية بالضرورة إلى العثور على الأمن والسلامة، إذ أن النازحين في البلدات والمدن قد ظلوا يعانون من انعدام الأمن في العام 2010. في الصومال، أجبر آلاف النازحين في بلدة بيليتوين على الفرار بشكل متكرر بسبب القتال الدائر بين الجماعات المسلحة المتنافسة. فقد أجبر القصف العنيف الذي استهدف وسط المدينة 35.000 إلى 40.000 نازح على الفرار إلى مناطق أخرى.

في كولومبيا، استمر النزوح داخل المدن وفي ما بينها. وقد تعزز النزوح بين المدن في العام 2010 مع زيادة الجماعات المسلحة لمستوى العنف في المناطق الحضرية، حيث شكلت الجريمة المنظمة وأعمال العنف المرتبطة بالعصابات تهديدات إضافية للنازحين داخلياً.

انتهاك حقوق السكن والأراضي والملكية

لا تزال حماية حقوق السكن والأراضي والملكية وقدرة الوصول إليها تشكل مصدر قلق كبير في مختلف مراحل دورة النزوح. فالانتهاكات التي تستهدف هذه الحقوق إنما ترتبط بكل من النازحين والأشخاص الذين خلفوهم وراءهم. فالنازحون جراء الصراعات والعنف يكونون قد فقدوا ديارهم وأراضيهم مما يكون له تأثير دائم على وضعهم.

في بعض البلدان مثل باكستان، اضطر السكان إلى النزوح عندما وجدوا أنفسهم في خضم القتال الذي شمل مناطقهم. غالباً ما كان يتمكن بعض ضحايا الصراعات من العودة بسرعة نسبياً، مع انتقال القتال إلى مناطق أخرى. غير أن حيازة الأراضي والسيطرة عليها قد شكلت في عدد أكبر من الحالات الدافع لأعمال العنف أو الصراعات التي تسببت بنزوحهم. في العام 2010، تصاعدت حدة الخلافات بين مختلف الجماعات بشأن قدرة الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية فشكلت سبباً للصراعات في كينيا ونيجيريا والصومال. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا والصومال، فقد استمرت السيطرة على الأراضي بتأجيج الصراعات من خلال توفير الدخل للمقاتلين. في كولومبيا، تواصل إكراه السكان على النزوح خلال العام 2010 من قبل الجماعات المسلحة وذلك خدمة لمصالحها الاقتصادية القاضية بالسعي إلى الاستيلاء على أراضيهم واستخدامها لزراعة المحاصيل النقدية بما في ذلك زيت النخيل والكاكاو.

في بعض البلدان، غالباً ما كانت الجهات المتصارعة أو مرتكبو العنف يتصرفون بشكل يكفل عدم قدرة النازحين عن أرض معينة على العودة، وذلك مثلاً عن طريق تدمير منازلهم ومحاصيلهم. وفي مناطق أخرى، كان القصد من هذا التدمير إضعاف حركات التمرد من خلال تقويض قواعد الدعم المدنية المزعومة. وهكذا، فقد تم استخدام حرق المنازل والمحاصيل في ميانمار وباكستان لمعاقبة المدنيين المشتبه بتعاونهم مع الجماعات المتمردة.

قد يكون الدافع وراء الاستيلاء على الأراضي نية مجموعة مهيمنة في اتخاذ الأراضي والاستيطان فيها. وهذا ما حصل في بعض المناطق في الهند وشمال أفغانستان وتلال تشيتاجونج في بنغلاديش. وقد تكون العملية مدعومة بواسطة نظام قانوني معقد. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، أجبرت الأحكام القانونية المتصلة بتراخيص البناء والترميم الفلسطينيين على بناء منازل غير قانونية، عرضة بدورها للهدم، مما يؤدي إلى إجلائهم. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييد قدرة الوصول إلى الأراضي بشكل منهجي في القدس الشرقية وأنحاء أخرى من الضفة الغربية خاضعة للإدارة الإسرائيلية. وفي إسرائيل أيضاً، عمدت الحكومة إلى هدم المساكن والهياكل المعيشية للمجتمعات البدوية الفلسطينية في النقب، فضلاً عن بعض منازل الإسرائيليين الفلسطينيين.

إن تأثير هذه الخسارة للأراضي والمساكن شديد ودائم. فالتأثير الأول يكون على نوعية المأوى الذي يتمكن الأشخاص وعائلات النازحين لاحقاً من الوصول إليه. فهم قد يمتلكون مجموعة من الخيارات: اللجوء لدى

تعليم الأطفال النازحين داخلياً

التعليم أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأطفال النازحين. فهو حق أساسي وقد يشكل آلية مهمة للحماية والحد من احتمال التعرض للتجنيد والاستغلال. يمكن للمدارس أن توفر حيزاً آمناً للتوعية على مخاطر تجنيد الأطفال والألغام الأرضية وغيرها من المسائل، كما أن المواظبة على الحضور قد تؤمّن درجة من الاستقرار والدعم النفسي والاجتماعي في حالة من المفترض أن تكون فوضوية. على الرغم من ذلك، لم يتمكن الأطفال النازحون في ما لا يقل عن 27 بلداً خلال العام 2010 من الوصول إلى التعليم بسبب الرسوم والبنى التحتية المدمرة وغيرها من العوامل ذات الصلة بالنزوح.

في العام 2010، واجه الأطفال النازحون في 18 بلداً على الأقل مخاطر هددت أمنهم الجسدي أثناء ممارستهم لحقهم في التعليم. فقد واجه الأطفال في أفغانستان، على سبيل المثال، خطر التعرض للعنف الجسدي والاعتداءات على الطريق الذهاب والعودة من المدرسة.

وعلى النحو الذي أكدته لجنة حقوق الطفل، لا يمكن لتعليم الأطفال النازحين الانتظار ريثما يتم التوصل إلى حلول للنزوح. غير أن الأطفال النازحين داخلياً قد استمروا خلال العام 2010 في المكافحة من أجل الوصول إلى تعليم ذي مستوى مقبول. وفي حالات نزوح كثيرة، كان هنالك قدرة محدودة على الوصول إلى التعليم الابتدائي، غير أن الوصول إلى التعليم الثانوي والجامعي كان غير كاف أو حتى معدوماً تماماً. في بعض البلدان مثل الصومال وتشاد والسودان وأوغندا، كانت أسر النازحين تفتقر إلى الموارد اللازمة لدفع رسوم المدارس الابتدائية أو حتى شراء المواد المطلوبة. فالنزوح يستنزف ويؤثر سلباً في الموارد البشرية والبنى التحتية المادية: فقد تمت على سبيل المثال مهاجمة المدرسين والمدارس في الهند، من بين أماكن أخرى. كما أن الطلب على البنى التحتية قد زاد بشكل كبير في بعض المناطق التي لجأ فيها النازحون إلى المجتمعات المضيفة: ففي باكستان، استلزمت آلاف المباني المدرسية الترميم بعد استخدامها كملاجئ للنازحين.

في بعض الحالات الطارئة، عانى الأطفال النازحون من نقص حاد في قدرة الوصول إلى التعليم. ففي مناطق الصراع في اليمن، على سبيل المثال، واجه النازحون العديد من العقبات في معرض محاولتهم الوصول إلى التعليم الأساسي، إذ أفيد عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية من جانب كل من المتمردين الحوثيين والقوات الحكومية على حد سواء. وفي باكستان، سجلت تدفقات كبيرة من النازحين داخلياً في المجتمعات المضيفة فتم استخدام المدارس لإيواء النازحين، ممّا حد من حيز المدارس لكل من الأطفال النازحين وأطفال المجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء.ر

في العديد من أوضاع النزوح المطولة، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، ظلّ الأطفال من دون قدرة وصول حقيقية إلى التعليم في العام 2010. ففي تركيا، على سبيل المثال، أدى الفقر الذي تعاني منه أسر النازحين إلى المدن المقرون بالتمييز المنهجي ضد الأكراد إلى عجز مئات الآلاف من الأطفال النازحين عن الوصول إلى التعليم العالي الجودة. لقد عجزت العديد من العائلات عن تسجيل أطفالها في المدرسة، مما اضطرهم إلى العمل؛ أما الأطفال النازحون الذين التحقوا بالمدارس، فلم يتلقوا التعليم بلغتهم الأم.

غالباً ما كان الأطفال النازحون الذين يعيشون في مخيمات لفترات طويلة، كما هي الحال في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يعجزون عن بلوغ التعليم الأساسي؛ أما أولئك الذين كانوا قادرين على الالتحاق بالمدارس، فكانوا يجدون أنفسهم مع عدد كبير من الطلبة في صفوف تفتقر إلى الموارد اللازمة من دون معدات أساسية، مثل الكتب والأقلام والمقاعد.

إن ضمان الحق في التعليم أثناء النزوح أو الإدماج المحلي أو التوطين في مناطق أخرى ليس مجرد مسألة تتعلق بالدفاع عن حقوق الطفل، وإنما هو أيضاً جزء من أي إطار مستدام لإيجاد حلول دائمة للنزوح. يمكن للتعليم تزويد الأطفال بالمهارات اللازمة للمساعدة على إنعاش مجتمعهم بعد النزوح. ففي أوغندا، لم يتمكن جيل كامل من الأطفال النازحين من الوصول إلى التعليم العالي الجودة، كما أن التخطيط لم يكن كافياً لإعادة فتح المدارس في قرى العودة؛ إن انتشار هذا النقص في التعليم والمهارات يهدد استدامة عودتهم.

مدرس وطلاب نازحون داخلياً في مخيم مركز ماسيسي للنازحين، مقاطعة شمال كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية.
(الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/س. شولمان، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)

منزل محترق في سيوداد خواريز، المكسيك. لقد هجر الكثير من سكان المدينة منازلهم مع تزايد حدة أعمال العنف التي تنطوي على مشاركة عصابات المخدرات خلال العام 2010. فقد أحرق أعضاء العصابات المنازل لمنع عودة السكان.
(الصورة: El Universal (إيل يونيفرسال)/خورخي سيراتوس، يونيو/حزيران 2010)

أفراد من عائلتهم الموسعة أو مجتمعهم؛ طلب المساعدة في المخيمات، حيثما وجدت؛ أو إيجاد حلهم الخاص. على أية حال، فهم يواجهون احتمال عدم الاستقرار في مساكن غير ملائمة.

غالباً ما تكون الإقامة لدى أسر مضيفة مجرد تدبير مؤقت. فقد اضطر بعض النازحين في جورجيا الذين كانوا قد لجأوا إلى الإقامة لدى عائلات مضيفة إلى تغيير مكان إقامتهم بمعدل مرة في السنة في الحالات التي عجزت فيها الأسر المضيفة عن استضافتهم وطلبت منهم الرحيل.

غالباً ما تفتقر الملاجئ في المخيمات المنظمة أو في المراكز الجماعية (مثلاً، في مبان عامة مهجورة) إلى الخصوصية والأمن وقدرة الوصول الملائمة إلى المياه والصرف الصحي. ممّا يزيد من خطر العنف الجنسي وانتشار الأمراض.

يلجأ العديد من النازحين داخلياً إلى المستوطنات الحضرية غير الرسمية بحثاً عن الأمان وفرص كسب الرزق. كما أنهم قد يواجهون ظروفاً سكنية غير ملائمة من دون قدرة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية.

في كابول، أفغانستان، كانت الأراضي والمساكن الوحيدة المعقولة بالنسبة إلى معظم النازحين داخلياً في المستوطنات غير الرسمية حيث انضموا إلى عدد متزايد من المهاجرين. في العام 2010، كانت هنالك في كابول 30 مستوطنة عشوائية تستضيف نازحين جراء الصراعات. كانت معظم الأراضي ملكاً للحكومة التي كانت مترددة بشأن تقديم الخدمات وتحسين الظروف المعيشية في هذه المستوطنات خوفاً من جذب عدد أكبر من الأشخاص.

تأثير خسارة الأراضي

عندما يكون النازحون داخلياً قد اعتمدوا تقليدياً على الزراعة لكسب عيشهم، تهدد خسارة الأرض المرتبطة بالنزوح قدرة وصولهم إلى الغذاء والدخل الذي يضمن لهم الاعتماد على الذات ورعاية أسرهم. عندما يفر النازحون إلى مناطق ريفية أخرى، يمكن للضغط المتزايد على الموارد المحدودة وتعديهم على الأرض أن يؤدي إلى خلق توترات مع المجتمعات المضيفة. كما أن الافتقار إلى الأراضي أو الموارد يمنع النازحين من الاعتماد على الذات. ففي بعض الدول، مثل النيجر ونيجيريا والسنغال، أدى عدم الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والبذور إلى منع النازحين من بناء سبل معيشة زراعية.

قد يفتقر النازحون الوافدون من بيئات ريفية زراعية إلى المعرفة أو المهارات اللازمة لتولي عمالة ذات مهارات في المناطق الحضرية. فهم قد يكونون قادرين على استغلال فرص العمالة التي لا تستلزم مهارات المتاحة في المدن والبلدات، غير أنهم أقلّ حظاً بالمقارنة مع السكان المقيمين منذ مدة طويلة أو المهاجرين الطوعيين الذين كانوا قادرين على التحضير لانتقالهم. إن عملهم في القطاع غير الرسمي أو الاستمرار في الاعتماد على المساعدات يؤديان إلى توترات مع المجتمع المضيف.

في حال عدم التمكن من الاعتماد على الذات في المناطق الحضرية، قد تجد بعض الجماعات الضعيفة والمهمشة من النازحين، مثل جماعات الأرامل والأطفال، أنفسها من دون خيار سوى الانخراط في أنشطة اقتصادية تهدد أمنها وسلامتها الجسدية. واصل العديد من الأطفال النازحين في المناطق الحضرية في نيبال العمل كخدم في المنازل، فظلوا عرضة للاستغلال والإيذاء الجسدي أو النفسي. وقد أفيد عن زيادة في نسبة البغاء على مر السنوات في بعض المدن مثل كاتماندو وبخارى، وهو مصير العديد من النساء والفتيات النازحات.

يرتبط بعض السكان الأصليين أو الرعويين ارتباطاً وثيقاً وخاصاً بأراضيهم، فيتأثرون بشكل غير متناسب عندما يضطرون إلى النزوح قسراً، بما في ذلك أفغانستان وكولومبيا وإثيوبيا وكينيا والصومال في العام 2010. لقد أدت الخلافات الموسمية حول حقوق الرعي بين البدو الكوتشي والهزارة في أفغانستان إلى نزوح أكثر من 14.000 شخص في العام 2010.

المكافحة من أجل التوصل إلى حلول دائمة

تتحمل السلطات الوطنية مسؤولية ضمان تهيئة الظروف لتمكين النازحين من تحقيق حل دائم لنزوحهم، وامتلاكهم المعلومات اللازمة لاتخاذ خيار طوعي بين مختلف خيارات التسوية التي تحق لهم، أي العودة إلى مواطنهم الأصلية والاندماج في مناطق نزوحهم أو الاستيطان في أنحاء أخرى من البلاد.

حرية الاختيار بين مختلف إمكانيات التسوية

خلال العام 2010، كان هنالك نحو 40 بلداً يعاني من أوضاع نزوح مطولة توقفت فيها عملية إيجاد حلول دائمة و/أو تم تهميش النازحين داخلياً نتيجة لانعدام الحماية لحقوقهم. كانت العودة هي خيار التسوية المفضل لدى السلطات، غير أنها لم تكن ممكنة في الكثير من البلدان، في حين أنها لم تكن خيار التسوية الذي رغب فيه النازحون في بعض البلدان الأخرى.

لقد وضعت حكومات بعض الدول استراتيجيات شاملة لدعم عملية الحلول الدائمة، لكن، حتى في الحالات التي تعترف فيها هذه الاستراتيجيات بسائر خيارات التسوية الثلاثة، فقد يكون هنالك تحيز لخيار العودة على المستوى العملي. تعترف سياسة أوغندا المتصلة بالنازحين بالخيارات الثلاثة، كما أن السلطات لم تعترض بشكل عام على الاندماج المحلي للنازحين؛ غير أن ممارساتها قد هدفت إلى تشجيع العودة، مع سعي بعض السياسيين إلى تسليط الضوء على عملية إغلاق المخيمات والعودة إلى الديار و"تطبيع" الوضع من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية.

لقد افتقرت العديد من الحكومات إلى الإرادة أو القدرة على إطلاع النازحين على الخيارات المتاحة غير احتمالات العودة والاختيار الطوعي لمحل الإقامة. ففي السياقات التي عارضت فيها السلطات المحلية الاندماج المحلي أو الاستيطان في مناطق أخرى، غالباً ما جاهدت المنظمات الوطنية والدولية من أجل تقديم الدعم لتمكين النازحين من القيام بذلك.

على الرغم من السنوات التي تم إمضاؤها في النزوح، فبعض النازحين قد لا يزالون يحتفظون بروابط قوية بمناطقهم الأصلية. ففي سريلانكا، وفقاً لبعض التقارير، كان المسلمون الذين نزحوا منذ عقدين من الشمال قد اندمجوا بشكل جيد في غرب مدينة بوتالام بحلول العام 2010. غير أن العديد منهم قد استمروا بالتعريف على أنفسهم كأناس نازحين، متميزين عن المجتمع المحلي. وفي مسح أجري في العام 2010، أعرب حوالي النصف عن رغبتهم في العودة عند انتهاء الصراع المسلح. وكان السبب الأكثر شيوعاً الذي قدموه أنهم لا يزالون يعتبرون جافنا كموطنهم، على الرغم من أنهم لم يروها منذ حوالي 20 عاماً. وقد تقاطع هذا الرد عبر مختلف الأجيال: فمن بين أولئك الراغبين في العودة، كان هنالك أشخاص في العشرينات من العمر أمضوا جلّ حياتهم في بوتالام.

أما بالنسبة إلى النازحين من أشولي في شمال أوغندا، فقد ظل التأثير الثقافي لموطنهم الأصلي وارتباطهم الوثيق بأراضي أجدادهم قوياً جداً، حتى وسط بعض الأطفال والشباب الذين نشأوا في المخيمات. لذا، فقد فضّل معظم النازحين في أوغندا العودة، في حين أن عدداً ضئيلاً قد نظروا في خيارات التسوية الأخرى.

رجل يزرع حقل الأرز الذي عاد إليه بعد عامين من النزوح جراء الصراع بين المتمردين الانفصاليين والقوات الحكومية في جزيرة ميندناو، الفلبين. (الصورة: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)/جايسون جوتيريز، سبتمبر/أيلول 2010)

الإطار المعني بالحلول الدائمة

ينص الإطار المنقح المعني بالحلول الدائمة للنازحين داخلياً الذي أقرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ديسمبر/كانون الأول 2009 على أنه يتم التوصل إلى حل دائم عندما لا يعود لدى النازحين أي احتياجات لمساعدة أو حماية محددة مرتبطة بنزوحهم، ويتمكنون من التمتع بحقوقهم الإنسانية من دون تمييز قائم على أساس نزوحهم. وهو يؤكد على إمكانية تحقيق أي حل دائم من خلال ثلاثة خيارات تسوية: إعادة الإدماج المستدامة في الموطن الأصلي (العودة)؛ أو الإدماج المستدام في المناطق التي لجأ إليها النازحون (الإدماج المحلي)؛ أو الإدماج المستدام في منطقة أخرى من البلاد (الاستيطان في منطقة أخرى).

يستعرض الإطار ثمانية معايير لا بد من أخذها بعين الاعتبار لتحديد مدى تحقق الحل الدائم. وهي:

- السلامة والأمن وحرية التنقّل على المدى الطويل؛
- مستوى معيشي لائق، بما في ذلك حد أدنى من قدرة الوصول إلى الغذاء والمياه والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي؛
- قدرة الوصول إلى فرص العمل وسبل الرزق؛
- قدرة الوصول إلى آليات فعالة من أجل استرداد المساكن والأراضي الممتلكات أو الحصول على تعويضات؛
- قدرة الوصول واستبدال الوثائق الشخصية وغيرها من المستندات؛
- لم شمل الأسر التي تفرّقت أثناء النزوح بصورة طوعية؛
- المشاركة في الشؤون العامة على كافة المستويات، وعلى قدم المساواة مع باقي السكّان؛
- سبل الانتصاف الفعالة لأي انتهاكات لحقوق الإنسان ناجمة عن النزوح، بما في ذلك الحق في الاحتكام إلى القضاء والتعويض والمعلومات حول أسباب هذه الانتهاكات.

إن التوصل إلى حلول دائمة هو عملية تدريجية وسلسة، قد تستغرق عدة سنوات. وعلى الرغم من أن بعض النازحين ربما يكونون قد أحرزوا بعض التقدم نحو إيجاد الحلول الدائمة والتمتع أكثر ببعض الحقوق، غير أن المعلومات المطلوبة لقياس هذا التقدم لم تكن متوفرة في معظم الأحيان.

غالباً ما كان يتم تقديم عمليات العودة أو إعادة التوطين على أنها حلول دائمة في حد ذاتها. غير أن ذلك خطأ. إذ ينبغي بذل الجهود لضمان إلمام السلطات الوطنية وغيرها من الجهات التي تقدم المساعدة إلى النازحين بهذه المعايير المدرجة في الإطار بحيث يمكنها استخدامها لوضع المؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة، وذلك بالتشاور الوثيق مع النازحين داخلياً. وسيحدد رصد مدى تحقق المؤشرات درجة تقدم النازحين نحو تحقيق حلول دائمة.

لمزيد من التفاصيل، أنظر:
www.internal-displacement.org/thematics/durable-solutions

في بعض الحالات، اختار النازحون الاندماج محلياً في مناطق نزوحهم، غير أنه لم يتم تتبع نواياهم والتقدم الذي أحرزوه في عملية الاندماج هذه في معظم الحالات. ثمة نازحون آخرون لم يختاروا ربما الاندماج بشكل واع، غير أنهم قد استمروا بكل بساطة، مع مرور الوقت، بالعيش والسعي إلى تحسين وضعهم في مناطق نزوحهم.

قد يشكل التكيف مع البيئة الجديدة عاملاً مؤثراً في اختيار النازحين الاستيطان بشكل تدريجي في مناطق نزوحهم. ففي بوروندي، حيث شجعت السلطات على العودة بصفتها الهدف النهائي، أعرب 90 في المائة من النازحين الذين تمّت مقابلتهم من قبل مركز رصد النزوح الداخلي خلال العام 2010 في المحافظتين الشماليتين الشرقيتين مونيغا وكاروزي عن رغبة قوية في البقاء في المستوطنات التي يعيشون فيها. وكان البعض يقيم هناك منذ 17 عاماً، وكانوا قد أقاموا علاقات قوية مع السكان الآخرين. كان العديد من هؤلاء النازحين كبار في السن أو أرامل، يعتمدون على شبكة الدعم الاجتماعي في مستوطنتهم.

قد يفضّل الأشخاص الاندماج محلياً في حال كانوا يشكلون أقلية في موطنهم الأصلي بخلاف المناطق التي قد فروا إليها. فهم قد يخشون ألا تكون العودة مستدامة، حتى لو كانت ممكنة، وأن تؤدي دورة جديدة من الإهمال والتمييز والصراع إلى إجبارهم على النزوح من جديد. على سبيل المثال، فضّل العديد من النازحين غير الشيشان الذين فروا من الشيشان إلى مناطق أخرى من الاتحاد الروسي الاندماج محلياً، بسبب خوفهم من تكرار أعمال العنف العرقي في حال عودتهم.

دعم الإدماج المحلي للنازحين داخلياً

على الرغم من أن الحكومات في العديد من البلدان لم تدعم سوى خيار العودة، في العديد منها لم يكن النازحون يمتلكون أي خيار سوى محاولة الاستيطان في مناطق نزوحهم، وذلك مثلاً عندما يكون العجز عن حل الصراعات قد ترك النازحين مع حرية محدودة في التحرك وتكون العودة مستحيلة.

وقد بدأت بعض الحكومات بتقبل هذه الحقائق ودعم الاندماج المحلي للنازحين. فقد كانت حكومة جورجيا تصر في البداية على عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في المناطق الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، كما أن النازحين قد أعربوا عن أملهم بالقيام بذلك في نهاية المطاف. وفي أعقاب الحرب مع روسيا في العام 2008 التي بدأت في أوسيتيا الجنوبية وامتدت إلى أبخازيا وجورجيا مؤدية إلى موجة ثانية من النزوح، بات احتمال العودة أكثر بعداً، وبدأت الحكومة بالاستثمار في تحسين الوضع الراهن للنازحين مع الاستمرار في الإصرار على حق النازحين في العودة. في العام 2010، واصلت السلطات في جورجيا اتخاذ التدابير لتحسين السكن وضمان الحيازة لدى النازحين من خلال ترميم المراكز الجماعية بشكل تدريجي ونقل الملكية في بعض الحالات إلى النازحين داخلياً.

كذلك الأمر في صربيا، بدأت الحكومة بعد إعلان استقلال كوسوفو باتخاذ تدابير فعالة ومستدامة للسماح بإدماج النازحين داخلياً، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص وصولهم إلى الخدمات وسبل العيش. وهي قد عرضت عدة خيارات سكنية للنازحين داخلياً، مثل توزيع مواد البناء وشراء منازل في القرى للنازحين وإيواء النازحين الأكثر ضعفاً من خلال أنظمة إسكان اجتماعية مدعومة مع "عائلة موجهة" لمساعدة السكان على التعامل مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وفي غضون ذلك، استمرت الحكومة بإصرارها على حق سائر النازحين في العودة، وذلك كجزء من مطالبتها المستمرة بالسيادة على كوسوفو.

في العام 2010، عززت الحكومة العراقية دعمها للإدماج المحلي للنازحين، فضلاً عن عودتهم واستيطانهم في مناطق أخرى. وفي كل من بيرو وكولومبيا، أدرجت الحكومة النازحين بشكل تدريجي في برامج حماية اجتماعية، مع العمل على تحسين ظروفهم المعيشية في مناطق نزوحهم.

مجموعة من النازحين في ضواحي مدينة ياي. لا يمتلك هؤلاء أي مصدر آخر للمياه غير أقرب نهر لهم، حيث المياه غير صالحة للشرب. لقد وصل هؤلاء النازحون إلى ياي من شمال جنوب السودان، غير أنهم قد اضطروا إلى الانتقال مجدداً بسبب احتلالهم الأراضي المهجورة بطريقة غير شرعية. (الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/*ن*. سلوغا، يونيو/حزيران 2010)

في سريلانكا، أدى مشروع ممول من جانب البنك الدولي لبناء مساكن للنازحين في بوتالام إلى تزويد النازحين بصلة دائمة بهذه المنطقة، مما سهل عليهم التفكير بالاندماج المحلي كحل دائم.

كما هنالك بعض الحكومات التي لطالما دعمت الإدماج المحلي للنازحين. فقد روجت حكومة جمهورية قبرص طوال عقود من الزمن لتوطين النازحين المشمولين بولايتها في مناطق نزوحهم، من خلال قدرة الوصول إلى المساكن والخدمات وفرص العمل، على الرغم من استمرارها في التفاوض لجعل عودتهم ممكنة.

لقد دعمت بعض الحكومات عملية إدماج مجموعات معينة من النازحين دون مجموعات أخرى. فعلى سبيل المثال، تم دعم الإدماج المحلي في كرواتيا، ولكن مع التركيز بشكل عام على النازحين من أصل كرواتي أكثر من الصرب. وفي صربيا، عكس هذا الاختلاف الملحوظ في مستويات الدعم المقدم للإدماج المحلي للنازحين من الصرب وطائفة الروما درجة أكبر من التفاوت. واصل نمط الإدماج المحلي اتباع مسارين في العام 2010، مع اقتراب النازحين الصرب تدريجياً من مستويات المعيشة التي يتمتع بها نظراؤهم من غير النازحين، واستمرار النازحين من طائفة الروما، على غرار نظرائهم من غير النازحين، في المعاناة من الفقر المزمن والبطالة وتدني مستوى السكن والعقبات أمام التعليم.

الحواجز التي تعوق الإدماج المحلي المستدام

يستغرق الاندماج في مناطق جديدة بعض الوقت، وقد تقاوم كل من السلطات والمجتمعات المضيفة على حد سواء محاولات النازحين القيام بذلك. لقد واصلت السلطات الإقليمية الثني عن الإدماج من أجل تفادي أي تغيير في التوازن الديموغرافي والسياسي في مناطقها. وقد وافق حكام الأقاليم في أفغانستان على إقامة النازحين المؤقتة في مناطقهم في حال تعذّر عودتهم إلى ديارهم بسبب انعدام الأمن، ولكن من دون القبول بالإدماج المحلي كحل دائم. أما في البلقان والقوقاز، فقد فضلت السلطات الوطنية تشجيع العودة من أجل عكس الأثر الديموغرافي للصراع وما صاحبه من "تطهير عرقي".

قد لا يكون الإدماج المحلي المستدام ممكناً في حال عدم تقبل المجتمعات المضيفة لوجود النازحين. ففي جنوب السودان، أعرب معظم النازحين في مدينة ياي الذين تمت مقابلتهم من قبل مركز رصد النزوح الداخلي في العام 2010 عن رغبتهم في البقاء هناك إذ أنهم كانوا قد فقدوا سبل رزقهم الأصلية منذ وقت طويل، ولم يعودوا على اتصال مع أقاربهم، كما أنهم قد تكيفوا مع نمط المعيشة القائم على الزراعة والشائع في ياي. على الرغم من ذلك، فقد تمّت عرقلة محاولتهم التقدم نحو إيجاد حل دائم مراراً وتكراراً. كما اتسمت علاقتهم بالمجتمع المحلي بالاضطراب وقد أفادوا عن اضطرارهم عدة مرات إلى الانتقال. على الرغم من إقامتهم في المنطقة لأكثر من عقدين، فهم لم يتعلموا التحدث بلهجة أكبر شريحة من السكان الأصليين.

أما العقبة الأكبر أمام الإدماج المحلي للنازحين في جنوب السودان فكان شعورهم بانعدام أمن حيازة الأراضي التي كانوا يحتلونها؛ فهم ظلوا عرضة للإجلاء عند عودة مالكيها الأصليين ومطالبتهم بها.

شكل انعدام أمن الحيازة واحدة من العقبات المستمرة والأكثر انتشاراً لاستدامة إدماج النازحين في سائر أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن النازحين داخلياً في العديد من البلدان كانوا يعيشون بحلول العام 2010 في مواقعهم الحالية منذ عشر سنوات أو أكثر، كان العديد منهم لا يزالون عرضة لخطر التعرض للطرد من مستوطناتهم. في بوروندي، ظلّت النزاعات على الأراضي التي بنيت عليها المستوطنات بين النازحين ومالكيها تهدد اندماجهم المحلي طوال أكثر من 15 عاماً بعد وصولهم.

لا يمتلك النازحون في الأحياء الفقيرة أو يتمتعون عادة بأي ضمانة لحيازة الأرض التي تقع ملاجئهم المؤقتة عليها، مما يثنيهم عن إجراء أي تحسينات تدريجية من شأنها تعزيز رفاههم واعتمادهم على أنفسهم. للناس الحق في الضمانة القانونية للحيازة في مسكنهم، سواء كان ملكاً أو إيجاراً. غير أن حيازة هؤلاء الأشخاص في هذه المواقع غير المعترف بها ليست آمنة، وهم بالتالي عرضة للإجلاء، وفي حالة النازحين داخلياً، للنزوح من جديد. لقد تم إجلاء النازحين في كينيا والصومال من مستوطناتهم العشوائية في العام 2010.

التوطين في مناطق جديدة

لقد شجعت بعض الحكومات حسبما أفادت التقارير استيطان النازحين داخلياً في مناطق أخرى غير مواطنهم الأصلية أو تلك التي نزحوا إليها. ففي أذربيجان، واصلت الحكومة إعادة توطين النازحين داخلياً الذين يعيشون في ظلّ أسوأ الظروف في مساكن أفضل، وفي جورجيا والاتحاد الروسي، عرضت الحكومة مساكن في مواقع أخرى لبعض النازحين داخلياً. غير أن هذه الخيارات قد عرضت النازحين في بعض الأحيان لمشاكل أخرى، إذ أن المساكن غالباً ما كانت بعيدة جداً عن فرص العمل والخدمات.

في الحالات التي اختار فيها النازحون الاستيطان في أماكن أخرى من تلقاء أنفسهم، فهم قد فعلوا ذلك ربما بسبب عدم وجود أي خيارات أخرى، أو لأنهم لم يشعروا بالأمان حيث كانوا أو بحثاً عن فرص العمل والخدمات والحقوق. ففي البلدان التي تمتلك نظم تسجيل للإقامة مثل أذربيجان والاتحاد الروسي، أدى ذلك إلى بروز مشاكل جديدة إذ أنه لم يكن يسهل دائماً الحصول على وثيقة الإقامة، ومن دونها كانوا يضطرون على النضال للوصول إلى حقوقهم.

لقد واجه النازحون في جورجيا حيث تم تزويدهم بمأوى في مراكز جماعية أيضاً عمليات إجلاء خلافاً لما تنص عليه التشريعات الجورجية والمعايير الدولية. فتم إجلاء 1.000 عائلة نازحة من المراكز الجماعية في العام 2010؛ كما أن المساكن البديلة التي تم توفيرها لهم لم تكن ملائمة، وكانت عادة في مناطق نائية.

وفي زمبابوي، هددت السلطات بإجلاء 20.000 شخص من هاتكليف إكستنشن، المستوطنة التي كانت قد أنشئت لإيواء النازحين في العام 2005 جراء عمليات الإخلاء للمناطق الحضرية التي نفذتها الحكومة.

حتى في المناطق التي حصل فيها النازحون على قدر معين من أمن الحيازة، فعدم ملاءمة مسكنهم ظل يعوق اندماجهم المستدام. في جورجيا، وعلى الرغم من أن أقلية من النازحين في بعض المراكز الجماعية قد اكتسبوا الحق في ملكية حيز معيشتهم، ظلت الظروف في بعض المراكز غي ملائمة.

قدرة وصول النازحين إلى التعويضات وسبل الانتصاف القانونية

قلة ضئيلة هي البلدان التي كانت تمتلك عمليات فعالة لتوفير التعويضات وسبل الانتصاف للنازحين داخلياً مقابل انتهاكات الحقوق التي كانت قد لحقت بهم. لقد تباينت هذه الانتهاكات وفقاً للظروف. غير أن النازحين في مختلف أنحاء العالم غالباً ما افتقروا إلى التعويض عن الانتهاكات التي أصابت حقوقهم في السكن والأراضي والملكية.

وقد كان تحقيقهم للحلول الدائمة رهناً بشكل عام بقدرتهم على إعادة إثبات ملكيتهم للممتلكات التي كانت قد دمرت أو تم الاستيلاء عليها. يمكن معالجة مسألة خسارة هذه الممتلكات أو تدميرها من خلال الاسترداد أو التعويض أو بعض البدائل الأخرى. قد يكون استرداد الممتلكات من سبل الانتصاف الأكثر فعالية عندما تكون محتلة من قبل آخرين؛ فهو قد يسهل العودة ولكن أيضاً خيارات التسوية الأخرى، إذ أن المستفيدين قد يتمكنون من بيع ممتلكاتهم واستخدام المال لدعم استيطانهم أو اندماجهم في مناطق أخرى.

نادراً ما قامت الحكومات بالاستثمار في تعزيز أطر استرداد الممتلكات، وذلك في بعض الحالات بسبب تعارض هذا الإجراء مع مصلحة بعض مؤيديها. في كولومبيا، شكّل مشروع القانون المتعلق بإعادة الأراضي الذي طرحته الحكومة الجديدة إشارة إيجابية مبكرة لاعتزامها معالجة هذه المسألة، غير أن المبادرات السابقة لم تحقق سوى نتائج محدودة. في العام 2010، ظلت معظم عمليات الاسترداد عالقة، كما في أفغانستان وساحل العاج والعراق وأوغندا.

في العديد من البلدان، كانت قدرة النازحين الذين كانوا يلتمسون التعويض عن الانتهاكات التي طالتهم على الوصول إلى العدالة محدودة أو معدومة خلال العام 2010. فغالباً ما كانت مؤسسات الدولة الضعيفة عاجزة عن توفير سبل الانتصاف، سواء للنازحين أو غيرهم من المواطنين. وفي بعض الحالات، كانت النزاعات المسلحة وأعمال العنف الدائرة قد أدت إلى انهيار هذه المؤسسات؛ وفي حالات أخرى، لم يتمكن النازحون من الوصول إلى الآليات القضائية بسبب القيود المفروضة على حرية تنقلهم. كانت العديد من المناطق المتضررة جرّاء الصراعات أو انعدام الأمن تعاني من الإهمال المزمن فلم تمتلك يوماً مؤسسات قوية وفعالة.

استمرّ العديد من النازحين خلال العام 2010 في اللجوء إلى القضاء العرفي الذي كان شكل العدالة الوحيد المتاح بالنسبة إلى الغالبية الساحقة من السكان في البلدان حيث تقوم العدالة العرفية جنباً إلى جنب مع العدالة القانونية. وحتى في الحالات التي أمكن فيها الوصول إلى المؤسسات القانونية، كان النازحون يشتكون في بعض الأحيان من بعدها وارتفاع تكلفتها وظلمها وفسادها وعدم تشاركيتها، فيفضلون اللجوء إلى النظم العرفية إذ أنهم على دراية بهذه العملية ولغتها و"القضاة". غالباً ما ينظر إلى الإجراءات العرفية على أنها أقل تصادمية من الآليات القانونية، إذ أنها ترجح عادة كفة التسوية من أجل تسهيل المصالحة واللحمة المجتمعية. في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وباكستان، اختار معظم النازحين القادرين على الوصول إلى سائر أشكال القضاء اللجوء إلى الآليات العرفية.

يحتفظ النازحون داخلياً الذين أبقوا ممتلكاتهم الأصلية في ظل حيازة غير رسمية بالحق في الاسترداد أو التعويض. على الرغم من ذلك، وفي الكثير من هذه الحالات، ضعفت مزاعمهم بسبب عدم وجود أي وثائق خطية تثبت ملكيتهم أو حقوقهم كمستخدمين. وكلما طالت فترة النزوح، زاد خطر فقدان المعارف التقليدية المتعلقة بحقوق المستخدمين. وقد أثر الصراع والنزوح أيضاً في عمل نظم العدالة العرفية وشرعيتها في بعض البلدان. فقد اضطر بعض الزعماء التقليديين أنفسهم إلى النزوح أو الانفصال عن مجتمعهم، وفي حال استمرار النزوح لفترة طويلة، فقدوا معارفهم وإلمامهم. وهذا قد يؤدي إلى تحديات كبيرة تعترض عملية تحديد وإثبات ملكية الأراضي والممتلكات إبّان المنازعات اللاحقة التي تمس أشخاصاً نازحين داخلياً.

قد تنطوي نظم العدالة العرفية على تمييز ضد الغرباء الوافدين من مناطق أخرى أو الذين ينتمون إلى أعراق وأديان مختلفة. وهي نادراً ما تكون ديمقراطية، إذ تميل إلى الارتكاز على النسب أو المركز الاجتماعي، مما يجعلها غير مراعية للتغييرات أو لاحتياجات الفئات الضعيفة أو المهمشة من المجتمع. تواجه النساء والفتيات النازحات قدراً أكبر من التمييز في المحاكم العرفية التي تتكون عادة من الرجال وغالباً ما تفشل في أخذ وجهات نظرهن الخاصة بعين الاعتبار. كما أن الآليات العرفية قد تميّز بشكل خاص ضد النساء والفتيات في القضايا المتصلة بالأراضي والممتلكات، إذ أنها غالباً ما لا تعترف بحقهن في وراثة الأراضي.

في العديد من البلدان التي بقيت فيها العدالة العرفية الخيار المفضل أو الوحيد للأشخاص النازحين داخلياً في العام 2010، تكون الدولة هي الجهة الرئيسية المضطلعة بالمهام المطلوبة ولا بد لها من بذل الجهود للحفاظ على أو إعادة إرساء سيادة القانون وقدرة الوصول إلى العدالة. يتعين على الحكومات ضمان تماسك النظم القانونية والعرفية وتحقيقها للعدالة لسائر المواطنين.

الاستجابات الوطنية والدولية

السياسات الوطنية الرامية إلى حماية النازحين داخلياً

في سائر المناطق، كانت هنالك حكومات اتخذت تدابير مهمة للاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية القاضية بتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً المشمولين بولايتها. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة في باكستان بتسجيل أكثر من نصف مليون أسرة نازحة لضمان تمتعها بقدرة وصول أفضل إلى المساعدات، ومنحت بطاقة هوية مجهزة إلكترونياً إلى ما يقارب الـ100.000 امرأة نازحة. كما أن مخطط الحكومة المتصل ببطاقة المساعدة النقدية قد شمل نحو ثلاثة ملايين نازح في العام 2010.

يشكّل اعتماد إطار قانوني أو سياسة وطنية لحماية حقوق النازحين وتوفير سبل الانتصاف عند انتهاك حقوقهم مؤشراً على مدى التزام السلطات الوطنية تجاه النازحين. في نهاية العام 2010، كان 17 بلداً من تلك الخاضعة للرصد قد اعتمد سياسات وطنية. وقد أحرزت عدة حكومات تقدماً في تطبيق هذه السياسات، مع لجوء البعض إلى استنباط وتنفيذ خطط عمل على أساسها.

كما تمّ إحراز تقدم ملحوظ خلال السنة في بوروندي، حيث تبنت الحكومة سياسة وطنية بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين جرّاء الصراع، وأنشأت فريق عمل معنياً بالنازحين من أجل وضع استراتيجية لإيجاد الحلول الدائمة.

وكانت بعض الحكومات تعمل على وضع سياسة وطنية بشأن النازحين؛ فقد صاغت كينيا مسودة سياسة في مارس/آذار 2010 كانت بانتظار موافقة الحكومة في نهاية السنة.

وفي بعض البلدان الأخرى، ظلّت الحكومة غير راغبة في تنفيذ السياسات المعنية بالنازحين. ففي نيبال، لم تكن الحكومة قد قامت بشيء يذكر مع حلول نهاية العام 2010 في ما يتصل بتنفيذ السياسة العامة للعام 2007. ويرى المدافعون ومناصرو قضايا النازحين أن عدم إحراز أي تقدم كان يمنع التوصل إلى حلول دائمة. لقد اعتمدت الحكومة السودانية سياسة وطنية معنية بالنازحين في يناير/كانون الثاني 2009، كان القصد منها تطبيقها في سائر أنحاء البلاد، بما في ذلك الأقاليم الجنوبية. بيّنت هذه السياسة حقوق النازحين والاستجابات المطلوبة لتلبية احتياجاتهم خلال مختلف مراحل النزوح. في نهاية العام 2010، لم تبد أي من حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم أو حكومة جنوب السودان أي التزام بتطبيق هذه السياسة. ونظراً إلى صدورها باسم حكومة الوحدة الوطنية، ظل مدى اعتزام حكومة الجنوب على دعمها غير واضح.

واصلت العديد من الحكومات سياسة منع وصول الوكالات الإنسانية الدولية إلى النازحين. ففي هذه البلدان، كانت الحكومات إما طرفاً في الصراع الذي أدى إلى النزوح أو قلقة من أن تعمد هذه الوكالات إلى تحدي أو الكشف عن تقصيرها وعجزها عن حماية حقوق الإنسان للنازحين داخلياً، مما قد يؤدي إلى دعوات لتدخلات إقليمية أو دولية.

في اليمن، رفضت الحكومة السماح للوكالات الدولية بمساعدة النازحين خارج المخيمات الرسمية، على الرغم من أن 15 في المائة فقط من النازحين كانوا يعيشون داخل المخيمات في منتصف العام 2010. في سريلانكا، لم تسمح الحكومة بوصول الوكالات إلا إلى النازحين والعائدين في المناطق الشمالية وذلك لفترات قصيرة، كما أن فرقة عمل رئاسية قد نظرت في سائر مقترحات المشاريع ورفضت تلك التي تخطت توفير الضروريات الأساسية للتركيز على مجالات معينة مثل الحماية وبناء القدرات والتوثيق وتقديم المساعدة القانونية. لقد طلبت الحكومة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إغلاق مكاتبها في الشمال.

في باكستان، حاولت الحكومة الاستجابة بشكل حصري من خلال قدرتها الوطنية. ففي حين قدمت وكالات الأمم المتحدة المشورة، شارك الجيش في قيادة الاستجابة للتصدي للنزوح، ضامناً تماشيها مع أهداف عملية مكافحة التمرد. وفي الوقت نفسه، ضمنت السلطات المحلية اتساق المشاريع المنفذة من قبل الوكالات الدولية مع الأولويات الوطنية. إلا أن الحكومة لم تسمح بوصول المساعدات الدولية إلى النازحين جرّاء النزاع في بلوشستان وأجزاء كبيرة من إقليم خيبر بختونخوا وسائر المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية.

فتاة نازحة في أحد المخيمات في كينيا، تغيبت عن المدرسة بسبب عدم وجود المال. (الصورة: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)/ راشيل كيبوي، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)

تولت المؤسسات المحلية في عدد متزايد من البلدان مهمة رصد وتوجيه أداء الحكومة. ففي كولومبيا، أدّى الإشراف الذي اضطلعت به المحكمة الدستورية إلى قيام الحكومة بقياس الاستنتاجات بشأن حالة النازحين داخلياً مقارنة مع بقية السكان والإبلاغ عنها. في العام 2010، كانت هنالك مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في 37 بلداً من البلدان التي تشهد حالات نزوح ناجمة عن الصراعات، ومنها قد بذلت جهوداً كبيرة لحماية النازحين داخلياً. في جورجيا، قام مكتب محامي المساعدة القضائية أو أمين المظالم بتقييم شامل في العام 2010 لحالة السكان النازحين في التسعينيات والعام 2008 فضلاً عن بعض العائدين. وقد تسلمت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية من مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين قيادة فريق تنسيق الأنشطة الرامية إلى حماية النازحين داخلياً وتعزيز إيجاد الحلول الدائمة. كما واصلت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان تطوير عملها في مجال رصد ومناصرة حقوق النازحين، وعينت جهة تنسيق لشؤون النازحين داخلياً.

التقدّم المحرز على مستوى الآليات الإقليمية

أفريقيا هي المنطقة التي أحرزت أكبر قدر من التقدم في مجال تطوير آليات إقليمية لتوفير الحماية للنازحين داخلياً. فقد بلغ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ذروته في العام 2006 مع توقيع 11 دولة على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وكان هذا الميثاق، الذي دخل حيز التنفيذ في العام 2008، أول صك متعدد الأطراف يفرض التزامات قانونية على الدول لحماية حقوق النازحين داخلياً.

لقد شكّل شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010 الذكرى السنوية الأولى لاعتماد دول الاتحاد الأفريقي الاتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا). وتتناول هذه الاتفاقية، وهي أول صك يغطي قارة بأكملها ويفرض التزامات قانونية على الدول بحماية حقوق النازحين داخلياً، مسألة منع النزوح الداخلي الناجم عن النزاعات المسلحة والعنف والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية؛ والحماية والمساعدة أثناء النزوح؛ وتوفير الحلول الدائمة لإنهاء حالات النزوح. وقد أشيد باعتمادها بعد خمس سنوات من الصياغة والمفاوضات والمشاورات باعتباره إنجازاً تاريخياً. بحلول نهاية العام 2010، تم التوقيع على الاتفاقية من جانب 29 بلداً، أي أكثر من نصف دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 53. غير أنها لن تدخل حيز التنفيذ إلاّ عند تصديقها بعد من جانب 15 دولة إضافية؛ في نهاية العام 2010، كانت أربعة بلدان جديدة - أوغندا وسيراليون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى - قد صدقت على الاتفاقية، في حين كانت عدة بلدان أخرى قد شرعت في عملية التصديق.

كما تم إطلاق مبادرة إقليمية في الأمريكتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، مع اعتماد 18 بلداً في أميركا اللاتينية إعلان برازيليا لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية في الأمريكتين الذي اشتمل على بعض العناصر ذات الصلة بالنازحين داخلياً. فعلى سبيل المثال، أعاد الإعلان التركيز على أهمية تنفيذ التدابير التي تؤدي إلى تحقيق حلول دائمة للنازحين وتعميم مراعاة منظورات السن ونوع الجنس والتنوع في التشريعات المحلية المعنية بالنازحين داخلياً.

في أوروبا، التقى ممثلو حكومات كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا في بلغراد في مارس/آذار 2010 لعقد مؤتمر بشأن الحلول الدائمة. وهم قد اتفقوا على العمل على وضع إحصاءات مشتركة للسكان النازحين قسراً ومعالجة أوضاع الأشد ضعفاً بينهم، بما في ذلك من خلال معالجة مشاكل السكن لأولئك المقيمين في مراكز جماعية.

لقد فشلت التجمعات الإقليمية الأخرى في اتخاذ أي إجراء متصل بالنازحين داخلياً. تم توجيه الانتقادات إلى اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التي أنشئت في العام 2009 من قبل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لافتقارها إلى الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. كان يُفترض باللجنة إعداد دراسات مواضيعية بشأن 11 قضية، بما في ذلك الهجرة، ولكن في نهاية العام 2010 كانت لا تزال تناقش اختصاصات هذه الدراسات. وفي غضون ذلك، لم يكن لدى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أي آلية حكومية دولية لحقوق الإنسان وواصلت التأكيد على مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

نازح عاطل عن العمل في مركز جماعي في كفالوني، جورجيا (الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/ ن. واليكي، يوليو/تموز 2010).

أسرة نازحة في إقليم فارياب، أفغانستان (الصورة: مجلس اللاجئين النرويجي/كريستيان جيبسن، أكتوبر/تشرين الأول 2010)

تنسيق الدعم الإنساني الدولي

لقد واصل المجتمع الدولي استعراض آلياته لتنسيق الاستجابات للتصدي لحالات الطوارئ المعقدة التي كانت الحكومات تفتقر خلالها إلى القدرة اللازمة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها بمفردها. في العام 2010، استمر تطوير نظام المجموعات في حالات الطوارئ؛ وقد تم تطبيقه في 27 حالة طوارئ معقدة واستعراضه في بعض البلدان التي طبق فيها للمرة الأولى.

لقد خلصت عمليات التقييم في بعض البلدان إلى أن نظام المجموعات قد عزز الاستجابة في حين أن تأثيره قد جاء محدوداً في البعض الآخر، خاصة حيث ظلت العملية مركزية. وفقاً لإحدى عمليات التقييم التي تناولت هذا النظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى بدء العمل به في العام 2006 إلى تحسن الاستجابة الإنسانية في شرق البلاد، غير أن عملية اتخاذ القرارات وتنسيق الموارد ظلت مركزة في العاصمة كينشاسا. وقد كشفت إحدى عمليات التقييم لهذا النهج في أوغندا، حيث تمّ أيضاً إنشاء المجموعات في العام 2006، عن الإنجازات التي تحققت، بما في ذلك تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات بشكل أوضح وتحسين الحماية الموفرة للنساء والأطفال، غير أنه كان ينظر إلى العملية على أنها قد تمّت من دون قدر كاف من التشاور مع الحكومة أو المنظمات غير الحكومية.

في الفلبين، كانت آثار تنفيذ نهج المجموعات تبدأ بالظهور على الأشخاص النازحين جراء الصراع. وهو قد طبق للمرة الأولى في العام 2006، وذلك استجابة لكارثة طبيعية ومن ثم انتشر ليطال ميندناو عند اندلاع القتال هناك في العام 2008. بعد إعصاري كيتسانا وبارما في العام 2009، طلبت الحكومة من مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين قيادة مجموعة الحماية، ولكن مع ولاية تقتصر على القضايا المتعلقة بالإعصار. لم يتم تمديد ولاية المفوضية إلا في أبريل/نيسان 2010 لتشمل الصراع، ولكن بحلول يونيو/حزيران كانت الوكالة قد أسست لوجود لها في ميندناو.

في بوروندي، تم اعتماد نظام المجموعات في العام 2008، غير أنه، وبحلول العام 2010، لم يكن قد أحدث أي فرق يُذكر بالنسبة إلى النازحين داخلياً. كما أن هذا النظام قد أعتمد في تشاد في العام 2007، غير أن تأثيره على حالة الفئات الضعيفة، مثل النساء والفتيات النازحات داخلياً الناجيات من العنف، كان لا يزال محدوداً في العام 2010.

في جنوب السودان، تم اعتماد نظام المجموعات رسمياً في أبريل/نيسان 2010 في سبعة قطاعات تعاني من حالة طوارئ. وكان على رأس كل مجموعة قيادة مشتركة بين وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية؛ وقد تم تشكيل مجموعة الحماية الخاضعة للقيادة المشتركة بين كل من المفوضية ومجلس اللاجئين النرويجي في يوليو/تموز 2010. أما في السابق، فقد كانت حماية المدنيين من مسؤولية بعثات الأمم المتحدة في السودان. وقد أصبح الفصل بين أنشطة الحماية الإنسانية ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان في ضمان الأمن المادي أكثر وضوحاً في أعقاب إنشاء مجموعة الحماية.

في البلدان الأخرى التي كانت تمتلك بعثات متكاملة أو بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وذات أدوار متعددة، ظلّ الخطر المتمثل أن يؤدي دمج الولايات إلى تقويض الحياد لدى العاملين الإنسانيين قائماً. كما ظلت قدرة وكالات الأمم المتحدة على الوصول إلى المستفيدين في المناطق النائية من جمهورية الكونغو الديمقراطية محدودة بسبب التزامها باستخدام الحراسة العسكرية خارج المواقع الرئيسية. وقد تم تكليف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحماية المدنيين ودعم العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، ولم يكن من الممكن دائماً للعاملين الإنسانيين التابعين للأمم المتحدة الوصول إلى النازحين في المناطق التي كانت تنشط فيها ميليشيات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إذ أنهم سيضطرون إلى السفر مع مرافقين من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المكلفة أيضاً بمطاردة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

الآليات الدولية لحقوق الإنسان

استمرت الآليات والإجراءات الخاصة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان بلفت الانتباه إلى حقوق النازحين في العام 2010. وقد عمدت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى دق ناقوس الخطر بشأن عدم تلبية الاحتياجات الصحية للنساء النازحات في ولاية غوجارات في الهند. ومن المقترح أن تتخذ الحكومة سائر التدابير اللازمة لضمان قدرة أسر النازحين داخلياً في ولاية غوجارات على الوصول إلى الخدمات العامة ووضع خطة لضمان الحق في الصحة والتعليم والعمالة للنساء والأطفال النازحين في سائر "مستعمرات الإغاثة".

في الاستعراض التي قامت به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكولومبيا، أوصت اللجنة بأن تتخذ الحكومة تدابير معينة لحماية النساء في حالات النزوح القسري، وتبني سياسة وطنية فعالة للغذاء من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية بين فئات سكانية معينة مثل النازحين داخلياً؛ واتخاذ التدابير اللازمة لضمان قدرة الوصول إلى السكن الملائم للفئات المحرومة والمهمشة بما في ذلك النازحون داخلياً؛ وزيادة الموارد المخصصة لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما في المناطق الريفية وفي أوساط النازحين داخلياً.

في ما يتصل بسريلانكا، أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها حيال منع الأطفال النازحين الذين عانوا من حالات متكررة من النزوح القسري وانفصلوا عن عائلاتهم من تلقي المساعدة بسبب عدم كفاية الدعم الحكومي والقيود المفروضة على أنشطة المنظمات الإنسانية.

خلال الاستعراض الدوري الشامل للعراق في فبراير/شباط 2010، صدرت توصيات بأن تسعى الحكومة إلى التعاون الدولي لضمان اتخاذ التدابير لعودة وإعادة توطين النازحين، ووضع سياسة وطنية لتقديم المساعدة والتعويض، وإيلاء اهتمام خاص بالنساء المتضررات جراء النزاع المسلح والنزوح. وخلال الاستعراض الدوري الشامل لكينيا في مايو/أيار 2010، صدرت التوصيات بأن تواصل البلاد جهودها الرامية إلى إعادة توطين النازحين وضمان أخذ السياسات الرامية إلى مساعدة النازحين المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي بعين الاعتبار.

لقد أنهى والتر كالين، ممثل الأمين العام السابق المعني بالنازحين داخلياً، ولايته في العام 2010. وفي تقريره الختامي إلى مجلس حقوق الإنسان، حث كالين الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على الاعتراف بسائر النازحين وحمايتهم ومساعدتهم وفقاً للمبادئ التوجيهية؛ كما دعا الحكومات إلى إدراج المبادئ التوجيهية في القانون المحلي وحماية سكانها من النزوح التعسفي؛ ودعا أيضاً إلى المزيد من الدعم من الجهات المانحة والجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل التوصل إلى حلول دائمة، لا سيما في مرحلة الإنعاش المبكر. في العام 2010، أجرى ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً زيارات إلى عدد من البلدان، بما في ذلك أذربيجان وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق واليمن.

عقب انتهاء ولاية والتر كالين، تم تغيير المنصب من الممثل الخاص للأمين العام إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً. وقد عين مجلس حقوق الإنسان تشالوكا بياني الذي تولى هذا المنصب في نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

الاستجابات الأوسع نطاقاً للتصدي للنزوح الداخلي

حتى سنوات قليلة مضت، تركزت الاستجابات حيال النازحين جرّاء الصراعات في الكثير من البلدان بشكل رئيسي على توفير المساعدة الإنسانية والحماية. فقد كانت هنالك فجوة بين توقف المساعدة الإنسانية المقدمة إلى النازحين وعمليات الإنعاش والتنمية اللازمة لضمان قدرتهم على التوصل إلى حلول دائمة.

في العام 2010، سلط مجلس الأمن الدولي الضوء على مسألة النزوح الداخلي، لا سيما كجزء من النقاش حول أفضل السبل لحماية المدنيين إبّان الصراعات المسلحة. كما حث الهيئات الإقليمية وشبه الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وأنشطة وبرامج دعوة ومناصرة لصالح النازحين داخلياً، وشدد على أهمية التوصل إلى حلول كريمة ودائمة لهم.

كما نظر مجلس الأمن الدولي في النزوح الداخلي في سياق بناء السلام عقب الصراعات في العام 2010، واعترف بوجوب تنسيق التدابير الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين مع تدابير إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق سعي أوسع نطاقاً إلى السلام والاستقرار وإنعاش الأنشطة الاقتصادية.

في البلدان التي كانت تعتمد نظام المجموعات، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته الجهة التي تتولى قيادة مجموعة الإنعاش المبكر، بدور متنام في تمكين النازحين من التمتع بحقوقهم في أعقاب مرحلة الاستجابة الإنسانية. وقد قدمت الوكالة الدعم الفني لمساعدة الحكومات على دعم الحلول الدائمة، مع اتخاذ مبادرات مثل المخططات لإحالة القضايا القانونية من النظام التقليدي إلى النظام القضائي الرسمي، وتسوية المنازعات عن طريق الوساطة والتحكيم في المجتمعات المتضررة من النزوح الداخلي. لا يزال دور الوكالة في تطور مستمر ويمكن تعزيزه من خلال اعتماد نهج أكثر استراتيجية في ما يتصل بإيجاد الحلول الدائمة للنازحين.

وقد برز البنك الدولي أيضاً كوسيط مهم للتوصل إلى الحلول الدائمة. فبدأت المبادرات الأخيرة، مثل مبادرة الحلول الانتقالية، باستكشاف إمكانية إدراج النزوح القسري ضمن اعتبارات التنمية وتعزيز التعاون بين الوكالات الإنسانية والتنموية.

فتيات نازحات داخلياً أثناء عبورهن مخيم في العراق، بالقرب من الحدود مع إيران. يمكن لدرجة الحرارة في هذه المنطقة الوصول إلى أكثر من 45 درجة خلال فصل الصيف، ويمكن للمخيم أن يفيض بالمياه في موسمي الخريف والشتاء. (الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/ هـ. كوكس، يوليو/تموز 2010)

النزوح الداخلي في الشرق الأوسط

العراق ص. 39؛ لبنان ص. 40؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة ص. 41؛ سوريا ص. 42؛ اليمن ص. 43

في العام 2010، أدت حالات القتال والنزوح الجديدة في اليمن إلى ارتفاع عدد النازحين في منطقة الشرق الأوسط. فوصل هذا العدد إلى 3.9 مليون في نهاية السنة، إلا أن عدد النازحين في بقية دول المنطقة ظل مستقراً، وكان عدد حالات النزوح الجديدة قليلاً نسبياً، في حين توصل عدد قليل من النازحين إلى حل دائم مع بقاء العديد من الحالات السابقة من دون حل.

على مدى السنوات العشر وصولاً إلى العام 2010، زاد عدد النازحين داخلياً في الشرق الأوسط أكثر من ثلاثة أضعاف بعدما كان يبلغ المليون في بداية العقد الحالي. معظم هؤلاء الأشخاص كانوا قد نزحوا في العام 2000 في العراق جراء الاضطهاد الذي مارسته حكومة صدام حسين أو الحرب بين إيران والعراق، أو في لبنان جراء الحرب الأهلية الطائفية التي عصفت بالبلاد لفترة طويلة، أو في سوريا بسبب الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان. كما أن السياسات الحكومية التمييزية قد أدت إلى نزوح الفلسطينيين في إسرائيل كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن الأكراد في سوريا.

في حين أن العديد من هذه السياسات وعمليات الاحتلال قد استمرّت بالتسبب في النزوح، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة العديد من الصراعات "غير المتكافئة" نفذت خلالها القوات المسلحة النظامية حملات لمكافحة التمرد ضد جماعات الناشطين. وغالباً ما كان هؤلاء الناشطون منتشرين بين المدنيين، كما أن تكتيكاتهم الأشبه بتكتيكات حرب العصابات واستخدام القوة المفرطة ضدهم قد أدت إلى ارتفاع عدد الخسائر في صفوف المدنيين وحالات نزوح جماعية في غالبية الأحيان.

ابتداءً من العام 2000، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دخل الجيش الإسرائيلي في صراع مستمر خفيف الحدة مع ناشطين فلسطينيين، بما

في ذلك عمليات عسكرية واسعة النطاق متفرقة في مدن وبلدات الضفة الغربية واعتداءات متكررة على قطاع غزة. في نهاية العام 2010، كان لا يزال هنالك أكثر من 20.000 نازح في غزة، وذلك بعد عامين من الهجوم الإسرائيلي الضخم الذي استمر لثلاثة أسابيع خلال العام 2008-2009.

كما أن الجيش الإسرائيلي قد شرعت في حملة عسكرية واسعة النطاق ضد حزب الله في جنوب لبنان في العام 2006، أدت إلى نزوح أكثر من ربع السكان. وكان العديد منهم لا يزالون مستقرين في بيروت بحلول العام 2010. في العام 2007، اضطر عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى الفرار من مخيم نهر البارد بعد تدميره جراء عملية القصف التي تعرض لها من قبل الجيش اللبناني والتي كانت تستهدف ظاهرياً عناصر مسلحة.

في أعقاب غزو العراق في العام 2003، كان السبب الرئيسي للنزوح هو القتال بين القوات المتعددة الجنسيات والمتمردين من السنة والشيعة. وقد بلغ هذا القتال ذروته بين العامين 2005 و2007، وأسفر عن نزوح أكثر من مليون شخص، كان جميعهم تقريباً لا يزالون نازحين بحلول العام 2010. أما في محافظات اليمن الشمالية، خاصة في صعدة، أدت الدورات المتعاقبة من التمرد من قبل جماعة الحوثيين وحملات مكافحة التمرد من قبل الجيشين اليمني والسعودي إلى ارتفاع عدد السكان النازحين إلى أكثر من 340.000 شخص في ذروة الصراع في العام 2010.

وقد كانت هنالك أيضاً حالات نزوح أصغر نطاقاً بسبب العنف الطائفي الموضعي. ففي المناطق المتنازع عليها على الحدود مع المناطق الكردية في شمال العراق، تسبب العنف في نزوح بعض الأكراد العائدين والعرب المقيمين وأعضاء الأقليات المختلفة، بما في ذلك المسيحيون والتركمان واليزيديون والشبك.

شواغل النازحين داخلياً المتصلة بالحماية

في العام 2010، كانت نسبة النازحين داخلياً في العراق لا تزال 1 من كل 11 عراقياً. وقد تحسن الوضع الأمني إلى حد ما، غير أن النازحين استمروا بمواجهة المخاطر التي تهدد سلامتهم البدنية، كما أن انعدام الأمن ظلّ الشغل الشاغل لكل من العائدين والنازحين داخلياً. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت الحكومة أنها غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية الكافية للنازحين، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن الأكثر ضعفاً وعرضة للخطر. فقد اضطرّ هؤلاء إلى الكفاح من أجل الوصول إلى الضروريات الأساسية وواجهوا الصعوبات في معرض محاولتهم الوصول إلى الحصص من خلال نظام التوزيع العام في حال عدم امتلاكهم بطاقات صالحة لهذا النظام في المحافظة التي نزحوا إليها.

في اليمن، وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار في العام 2010، استمرت أعمال العنف المتقطعة والألغام والذخائر غير المنفجرة المنتشرة على نطاق واسع في تعريض النازحين للخطر. فقد ظل هؤلاء محرومين من الخدمات الأساسية، كما تم تقنين الحصص الغذائية إلى النصف خلال السنة. تعرض الأطفال النازحون وغيرهم من مناطق الصراع للقتل أو الجرح جراء القصف المباشر والألغام؛ كما أفادت بعض التقارير عن استمرار تجنيد الأطفال من قبل مختلف الأطراف المشاركة في الصراع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد خلّف التعرض للعنف صدمات نفسية لدى الأطفال النازحين داخلياً.

لقد عانى النازحون الفلسطينيون من التمييز المستمر، كما ظلّوا معرضين في العديد من الحالات لخطر النزوح الثانوي. في لبنان، واجه أولئك الذين نزحوا من مخيم نهر البارد نظراً للقيود المفروضة تهديداً مباشراً لسبل رزقهم وقدرة وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية.

لقد أدت طبيعة الصراعات في المنطقة وعمليات مكافحة التمرد بالنازحين والوكالات الساعية إلى مساعدتها لمواجهة قيود كبيرة فرضت على قدرتهم على التحرك. في الضفة الغربية في العام 2010، لم يكن النازحون قادرين على الوصول إلى أراضيهم كما أن وصول المساعدات قد أعيق بسبب نظام قائم على أكثر من 550 حاجز ونقطة تفتيش تحد من قدرة الوصول إلى العديد من المناطق المحصورة الفلسطينية. في العراق، حيث واصلت العديد من الحواجز الدلالة على الحدود الطائفية، منعت حالة انعدام الأمن والقيود المفروضة من قبل الحكومات الإقليمية النازحين من التنقل بين مختلف المناطق. في لبنان، عمد الجيش إلى تقييد قدرة الوصول إلى مخيم نهر البارد والمناطق المتاخمة له، في حين أن القيود المفروضة من قبل الحكومة في اليمن قد أعاقت حركة النازحين وقدرة وصول الوكالات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.

لقد ازدادت قدرة الوصول إلى النازحين داخلياً تعقيداً جراء حقيقة أن غالبيتهم الساحقة قد لجأوا إلى المدن والبلدات حيث تفرقوا بين عامة السكان. وفي ظل غياب المساعدات الحكومية أو الدولية، كان عليهم الاعتماد على مضيفيهم، مما وضع في الكثير من الأحيان عبئاً ثقيلاً عليها مع مرور الوقت. في اليمن، لم تؤمن المخيمات المأوى والمساعدة سوى لنازح واحد فقط من كل ثمانية نازحين خلال العام 2010، في حين أن العلاقة القائمة بين النازحين خارج المخيمات والمجتمعات المضيفة لهم قد شابها التوتر مع مرور الوقت بسبب محدودية الموارد.

على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها الوكالات الدولية، ظل وضع النازحات داخلياً النساء على درجة عالية من الصعوبة. ففي سائر البلدان، اضطرت النساء النازحات اللواتي أصبحن معيلات لأسرهن إلى دعم أطفالهن وأفراد العائلة الأكبر سناً من دون دخل ثابت، مع الاعتماد على دعم مجزأ. تضطر النازحات النساء إلى الكفاح والنضال من أجل مجرد توفير الغذاء الكافي، فكم بالأحرى السكن والرعاية الصحية والخدمات الأخرى. في العراق، أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن نحو 40 في المائة من النساء اللواتي يعلن أسراً نازحة كانت قد عادت إلى موطنها لم يتمكنّ من مزاولة العمل بسبب مشاكل صحية أو ضغوط اجتماعية. من بين أولئك اللواتي كن قادرات على العمل، 71 في المائة عانين من البطالة. في العراق كما في اليمن، حيث العنف المنزلي والاغتصاب الزوجي غير مجرّمين، كان هنالك أيضاً خوف من أن يكون النزوح قد أدى إلى زيادة تعرض الأطفال والنساء للعنف المنزلي وغيره من أشكال العنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس إلى حد كبير.

أوضاع النزوح المطولة

بحلول العام 2010، كان أكثر من ثلث النازحين في المنطقة عالقين في أوضاع نزوح مطولة، بما في ذلك في الحالات التي تكون فيها الصراعات

التي أدت إلى نزوحهم قد انتهت. بالنسبة إلى البعض، فقد استمر التمييز الذي كان قد أدى إلى نزوحهم، كما بالنسبة إلى النازحين الأكراد في سوريا: لقد تم تعليق مشروع "الحزام العربي" الذي كانوا قد أجبروا في سياقه على النزوح عن ديارهم على طول الحدود التركية في العام 1976، غير أنه لم ترد أي تقارير عن توصل النازحين إلى حلول دائمة. في الضفة الغربية، حال التخطيط المستمر لحكومة إسرائيل المتصل ببناء مستوطنات وبنى تحتية جديدة دون التوصل إلى حلول دائمة للنازحين بسبب أنشطتها السابقة.

لقد استمرّت الاعتبارات السياسية أيضاً في منع التوصل إلى الحلول الدائمة. على سبيل المثال، كانت الحكومة السورية قد حافظت رسمياً على العودة كحل دائم للنازحين من هضبة الجولان، وذلك لتفادي إضعاف مطالبتها باستعادة الجولان. أما الحكومة الإسرائيلية فلم تدعم عودة النازحين داخل إسرائيل، خوفاً من أن يمهد ذلك الطريق لعودة اللاجئين الفلسطينيين من البلدان المجاورة.

انخفض معدل العودة في العراق من 17.000 شخص في الشهر في يوليو/تموز 2009 إلى 9.000 شخص في يونيو/حزيران 2010، في حين أن 38 في المائة من أولئك الذين لم يعودوا لم يكونوا يشعرون بالأمان ونحو النصف وجدوا أن منازلهم متضررة أو محتلة من قبل الميليشيات أو نازحين آخرين. وقد ظل العديد من النازحين على تمنعهم حيال العودة إلى مواطنهم الأصلية، مع استمرار أولئك الموجودين في اليمن والعراق في ذكر تخوفهم من انعدام الأمن وأعمال الانتقام بين بواعث القلق الرئيسية في العام 2010. في هذين البلدين كما في لبنان، يثني انعدام الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية وفرص كسب العيش في مناطق العودة النازحين عن ذلك. في اليمن، لم يكن ربع النازحين ينوون العودة إلى مناطقهم، في حين أن نسبة النازحين الذين فضلوا الاندماج محلياً في العراق قد زادت من 30 في المائة في العام 2006 إلى 37 في المائة في العام 2010.

الاستجابات الوطنية والدولية

في العام 2010، زار ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً اليمن خلال شهر أبريل/نيسان والعراق في سبتمبر/أيلول، ودعا إلى وضع استراتيجيات لإيجاد حلول دائمة للنزوح وتوعية المانحين على ضرورة توفير التمويل الكافي. في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، أطلقت الأمم المتحدة نداءها الموحد الثاني رداً على الوضع في شمال اليمن، بعد اعتماد نظام المجموعات هناك في فبراير/شباط 2010. كما تمكنت الوكالات الإنسانية من التفاوض بشأن استعادة قدرة وصولها والمساعدة التي تقدمها في صعدة في فبراير/شباط 2010، غير أن هذه القدرة قد تقلصت أكثر فأكثر جرّاء القيود الحكومية وانعدام الأمن الذي شهدته المنطقة في الأشهر التالية.

بشكل عام، كان هنالك القليل من الأدلة على مشاركة النازحين داخلياً في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة خلال العام 2010. كما أن حياد الاستجابة الإنسانية ظلّ بدوره موضع تساؤل. وظل تنفيذها يتم من قبل فرق مرتبطة بأطراف في النزاع، كما في لبنان حيث كان حزب الله مصدراً رئيسياً للمساعدة، والعراق حيث غالباً ما كانت إعادة الإعمار تتم بقيادة فرق عسكرية أميركية. يمكن للانسحاب التدريجي للقوات الأميركية من العراق تمهيد الطريق أمام الجهات الإنسانية الدولية لتعزيز حيادها وتشجيعها على اتباع نهج أكثر تشاركية.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
العراق	2.800.000		1.300.000 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الثاني/يناير 2011)	2.170.000 (منظمة الهلال الأحمر العراقي، يونيو/حزيران 2008)؛ 2.840.000 (المنظمة الدولية للهجرة، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)	تستند أرقام المفوضية إلى عدد النازحين المسجلين لدى السلطات العراقية منذ العام 2006. أما تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، فتشمل النازحين داخلياً قبل العام 2006.
إسرائيل	غير محدّد			150.000 (كوهين، 2001)؛ 420.000 (بديل، مايو/أيار 2006)	معظم الأشخاص المشمولين في هذه التقديرات هم أطفال وأحفاد للأشخاص الذين كانوا نازحين.
لبنان	ما لا يقل عن 76.000	40.000 إلى 70.000 منذ الحرب الأهلية (2007)	27.000 من نهر البارد (الأونروا، أكتوبر/تشرين الأول 2010)	50.000 – 300.000 (اللجنة الأميركية للاجئين، 2005)؛ 600.000 قبل يوليو/تموز 2006 (وزارة الخارجية الأميركية، 2006)؛ 23.000 (دعم لبنان، فبراير/شباط 2010)	تشمل هذا الأرقام مجموعات سكانية مختلفة؛ النازحين جرّاء أحداث مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في العام 2007، والصراع بين حزب الله وإسرائيل في العام 2006 والحرب الأهلية وعمليات الاجتياح الإسرائيلية في الفترة الممتدة بين العامين 1975 و1990. يُفاد أن عدد السكان الذين ظلوا نازحين بعد الغارات الإسرائيلية ضئيل جداً.
الأراضي الفلسطينية المحتلة	ما لا يقلّ عن 160.000		ما لا يقلّ عن 20.500 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009)	129.000 (بديل، ديسمبر/كانون الأول 2009)؛ 4.700 (Harmkod، ديسمبر/كانون الأول 2009)؛ 24.800 منزل مدمر (اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، يوليو/تموز 2010)	يشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى النازحين الذين يتلقون بدل إيجار في غزة أو النازحين جرّاء هدم المنازل في الضفة الغربية. أمّا أرقام بديل، فتشير إلى النازحين خلال الفترة الممتدة بين 1967 و2008، باستثناء العدوان في غزة. وتشير أرقام Harmkod إلى تراخيص الإقامة الملغاة خلال العام 2008 وغير المضمنة في أرقام بديل. وقد أفادت اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل عن هدم 24.800 منزل منذ العام 1967 وصولاً إلى العام 2010.
سوريا	433.000	433.000 (2007)			يشمل هذا الرقم أطفال الأشخاص الذين نزحوا في الأصل من الجولان.
اليمن	نحو 250.000		ما لا يقلّ عن 225.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)		لم يكن من الممكن التحقق من استدامة حالات العودة إذ أن عدد النازحين بلغ ذروته في مطلع العام 2010. لقد تسببت الصراعات الداخلية الأخرى في نزوح 6.700 إلى 12.000 يمني، وقد عاد الكثير منهم إلى مواطنهم.

العراق

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	2.800.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	9.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1968
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2008) 2.840.000
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي، سياسة أو ممارسة نزوح تعسفي متعمدة، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	-

في العام 2010، كان هنالك نحو 2.8 مليون شخص نازح داخلياً في العراق كنتيجة للقمع الذي مارسته الحكومة قبل العام 2003، والقتال الذي أعقب غزو العراق في العام 2003، وأعمال العنف الطائفي التي أعقبت تدمير ضريح العسكري في العام 2006. واحد تقريباً من أصل كل 11 عراقياً هو نازح داخلياً.

بحلول العام 2010، تركز السكان الذين ينتمون إلى المجموعة الطائفية أو الدينية الواحدة في المواقع نفسها وذلك مع فرار النازحين داخلياً إلى المناطق التي كانت جماعتهم.تهيمن عليها. لقد جاء نحو نصف العدد الإجمالي من محافظتي بغداد وديالى المتنوعتين عرقياً. نتيجة لذلك، بات البلد أكثر تجانساً عرقياً ودينياً من أي وقت مضى في تاريخ العراق الحديث. بقي المجتمع العراقي على انقسامه العميق بين الطوائف، مع مواجهة العديد من الأقليات لتهديدات معينة، بما في ذلك المسيحيون من مختلف الطوائف والفيلة والأكراد واليزيديون واللاجئون الفلسطينيون، والمسلمون السنة والشيعة حيث كانوا يشكلون أقلية.

لقد ظل التوتر مرتفعاً في العام 2010 مع اقتصاره بشكل متزايد على المناطق المتنازع عليها في محافظتي كركوك ونينوى الشماليتين والمتنوعتين عرقياً. وعلى الرغم من أن الوضع الأمني في بغداد قد ظلّ هشاً، فقد تحسن إلى حد ما بسبب نبذ الأحزاب السياسية الرئيسية للعنف من أجل الفوز بالنفوذ السياسي. إن نمط حالات النزوح الجديدة الوحيد الذي تم تحديده في العام 2010 كان نزوح المسيحيين من بغداد والموصل: عقب التهديدات والتفجيرات المحددة الهدف، نزح عدد غير محدد من السكان إلى المحافظات الشمالية الثلاث الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كردستان.

كان الأطفال والنساء النازحون داخلياً عرضة بشكل خاص للخطر، فواجهوا موجة واسعة النطاق من العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال في العمل. ففي هذا البلد الذي يتيح للمرأة فرصا أقل من الرجل، فاقت احتياجات النساء النازحات والأسر التي تعيلها نساء إلى حد كبير تلك الملحوظة لدى غيرهم من النازحين في المنطقة نفسها.

إن العديد من مواطن الضعف والخطر التي يواجهها النازحون داخلياً كانت مشتركة مع الجماعات من غير النازحين الذين عانوا جميعاً من معدلات عالية من البطالة ومحدودية قدرة الوصول إلى الحصص الغذائية الأساسية والمياه النظيفة وتراجع مستوى المعيشة. على الرغم من ذلك، فقد واجه النازحون تحدياً إضافياً يتمثل في خطر الإجلاء المستمر إذ أن معظم عائلات النازحين كانوا يعيشون في منازل مستأجرة أو ملك خاص، أو في مستوطنات جماعية أو في مبان عامة.

مع طول فترة نزوحهم، واجه النازحون في البلدات والمدن صعوبات متزايدة في معرض تسجيل أنفسهم لمجموعة من الاستحقاقات والخدمات، بما في ذلك الإعانات الغذائية والمدارس وبطاقات التصويت. وبما أن معظمهم قد ظلوا عاطلين عن العمل، فقد استنزفت مدخراتهم بشكل متزايد بسبب الإيجار وغيرها من النفقات.

في الوقت نفسه، انخفض عدد العائدين خلال العام 2010؛ وقد تمت معظم حالات العودة إلى بغداد وديالى، وهما المنطقتان اللتان نزح منها معظم الأشخاص. لقد أفاد النازحون الذين عبروا عن رغبتهم في العودة عن قلقهم إزاء عدم الاستقرار السياسي وتدني مستوى الخدمات العامة وسلامتهم في مناطق المنشأ حيث سيكونون ضمن أقلية عرقية أو دينية. لقد دمرت العديد من منازلهم، وفي حال لم يتم ذلك فغالباً ما كان يتم احتلالها من قبل آخرين. بالنسبة إلى الكثيرين، شكل عدم توفر الفرص لكسب الرزق في مناطق العودة حاجزاً آخر بدوره.

إن نسبة النازحين الذين كانوا يرغبون في الاندماج محلياً قد زادت من 12 في المائة في العام 2006 إلى 37 في المائة بحلول منتصف العام 2010. حتى العام 2010، استمرت معظم السياسات الحكومية التي تعطي الأفضلية للعودة مقابل خيارات التسوية الأخرى. لكن، في نهاية السنة، تحركت وزارة النزوح والهجرة الجديدة من أجل وضع خطة عمل لمدة أربع سنوات ترمي إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين وتعترف أيضاً بضرورة دعم النازحين لكي يتمكنوا من الاندماج في منطقة نزوحهم أو إعادة الاستيطان في مناطق أخرى من البلد. كما لحظت الخطة عملية مسح لنوايا النازحين، ودراسة للآثار النفسية والاجتماعية للعنف على الأسر ومبادرات لتحسين قدرة الوصول إلى العمالة.

على الرغم من أن الانتخابات قد جرت في مارس/آذار 2010، لم تسمح نتائجها بتشكيل أي حكومة حتى شهر ديسمبر/كانون الأول. لقد منع هذا الجمود قيام أي تحسينات في عملية تقديم الخدمات العامة للمواطنين. في غضون ذلك، لم تفسح المنافسة السياسية الشديدة بمجال كبير لتحقيق المصالحة بين مختلف الجماعات المذهبية أو تطوير سياسة فعالة، فظل إيجاد الحلول الدائمة بالتالي بعيداً عن متناول الغالبية الكبرى من النازحين.

واصلت الحكومة، على الرغم من قدرتها المحدودة والانقسامات الداخلية التي أعاقت عملها، مساعدة العائدين على التسجيل والحصول على المساعدة. وقد ساعد برنامج الحكومة للدعم المشترك بين الوكالات من أجل إعادة بناء المنازل في بغداد وديالى على تحقيق استدامة حالات العودة في نحو 400 قرية خلال العامين 2009 و2010.

في تلك الأثناء، واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية توسيع نطاق وجودها في البلاد بقدر ما تسمح به مستويات الأمن، كما أنها قد أخذ زمام المبادرة على نحو متزايد في التصدي للنزوح الداخلي. على الرغم من ذلك، وفي حين أن الأمم المتحدة كانت تتمتع بقدرة الوصول إلى سائر المحافظات من خلال شركائها في التنفيذ، فقد استمرت عرقلة قدرتها على توفير المساعدة الإنسانية الفعالة بسبب القيود التشغيلية وانعدام الأمن.

لبنان

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	ما لا يقل عن 76.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما لا يقل عن 1.7%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1975
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	800.000 (2006)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلّح، عنف معمم
مؤشر التنمية البشرية	–

لم يشهد العام 2010 حالات نزوح جديدة في لبنان، غير أن عدد الأشخاص الذين كانوا لا يزالون نازحين كان لا يزال غير واضح. كان هنالك ما لا يقل عن 76.000 نازح، علماً أن بعض التقديرات أشارت إلى وجود مئات الآلاف. وقد نتج نزوح هؤلاء عن ثلاث فترات من الصراعات أو العنف: الحرب الأهلية (1975 - 1990) والتدخلات ذات الصلة من جانب إسرائيل حتى العام 2000 ومن جانب سوريا حتى العام 2005؛ وحرب الـ33 يوماً في العام 2006 بين إسرائيل وحزب الله؛ والصراع المسلح الذي أدى إلى تدمير مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في العام 2007. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان لبنان يشهد بانتظام أعمال عنف طائفية موضعية أدت إلى فترات نزوح وجيزة، كما في طرابلس في العام 2008.

عقب انتهاء الحرب الأهلية، حدد الحكومة نهاية العام 2002 موعداً لعودة سائر الأشخاص النازحين داخلياً إلى ديارهم. إلا أن تقديرات اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين للعام 2004 قد أشارت إلى أن بين 50.000 وأكثر من 500.000 شخص كانوا لا يزالون نازحين. لم يتمّ التوصل إلى أي تفاهم مشترك من جانب اللبنانيين بشأن تحديد النازحين وعددهم. تم إنشاء وزارة المهجرين لمعالجة وضع النازحين جرّاء الحرب الأهلية، وهي قد قدمت المساعدة لتمكين النازحين من إعادة بناء منازلهم؛ إلا أن غياب المصالحة الفعالة أو التعويض عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان قد حال دون توصلهم إلى حلول دائمة.

بحسب تقديرات الأمم المتحدة، نحو 40.000 إلى 70.000 شخص كانوا لا يزالون نازحين في العام 2007 جرّاء حرب العام 2006. في العام 2010، أشارت الأرقام التي تم جمعها من قبل مركز رصد النزوح الداخلي إلى عدم وجود سوى قلة من الأشخاص الذين لا يزالون نازحين عقب حرب العام 2006، غير أنه لم تتوفر أي معلومات بشأن الحلول الدائمة التي توصل إليها الآخرون.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ظلّ حوالي 26.000 فلسطيني نازحين في العام 2010 جراء تدمير مخيم نهر البارد في العام 2007. في نهاية العام، كان نحو 16.000 فلسطيني نازحين جراء تدمير المخيم يعيشون في المنطقة المحاذية له، مع ما يزيد عن 10.000 شخص لا يزالون يعيشون في مساكن مؤقتة. كما كان هنالك 10.000 فلسطيني آخرين نازحين جرّاء تدمير مخيم نهر البارد لا يزالون يعيشون في مخيم البداوي المجاور.

في العام 2010، ظل النازحون في لبنان يواجهون مجموعة من المشاكل في مجتمع كان لا يزال منقسماً طائفياً، وذلك في ظل اقتصاد مدمّر جراء الصراعات المتكررة. استمر العديد في العيش في المنازل المتضررة أو في ملاجئ مؤقتة من دون إمدادات كافية بالمياه أو الكهرباء. وقد انطبق ذلك بشكل خاص على النازحين من مخيم نهر البارد: فقد تدمّر المخيم بأكمله جراء القتال في العام 2007 الذي دار بين الجيش وأعضاء في حركة فتح الإسلام، وقد اتسمت عملية إعادة بنائه منذ ذلك الحين بالبطء نسبياً، مع توقع استكمال بناء المجموعة الأولى المقررة، والتي تضم 143 مبنى من أجل إيواء أكثر من 430 عائلة بحلول نهاية العام 2010.

في العام 2010، كان النازحون والعائدون موزعين على مناطق مختلفة من البلاد، لا سيما في المناطق الحضرية. خلال الحرب الأهلية، اضطر العديد من سكان الريف إلى النزوح إلى المدن والبلدات، في حين أنه خلال حرب العام 2006، أكثر من 80 في المائة من الأشخاص المقيمين جنوب نهر الليطاني قد فروا شمالاً، ولم يبق سوى أولئك العاجزين عن المغادرة أو غير الراغبين في ذلك. لقد ظلت هذه المنطقة من جنوب لبنان تشهد مناوشات خفيفة، فضلاً عن تلوثها بالذخائر غير المنفجرة، مما ظل يعرقل العودة المستدامة. حصل العديد من النازحين على تعويضات نقدية بدلاً من المساعدة على إعادة بناء منازلهم، فاستقر عدد كبير منهم في الضواحي الجنوبية لبيروت، وذلك غالباً في مساكن غير ملائمة، بدلاً من العودة إلى الجنوب.

لا تمتلك الحكومة اللبنانية سياسة وطنية شاملة بشأن النزوح الداخلي، على الرغم من وجود عدة آليات لتلبية احتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار لدى النازحين والعائدين، لذا فلم تكن استجاباتها للتصدي لأزمات النزوح المختلفة أو المساعدة التي قدمتها إلى مختلف مجتمعات النازحين متسقة ومنتظمة.

واصلت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية تقديم المساعدة لجهود إعادة الإعمار. لقد أنشأ المجتمع الدولي صندوقاً لإعادة الإعمار في أعقاب حرب العام 2006، وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارته؛ في الوقت نفسه، قادت الأونروا عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

لقد تلقى غالبية النازحين الدعم من المنظمات الوطنية والدولية، غير أنهم قد سعوا أيضاً للحصول على المساعدة والمأوى من مختلف مجتمعاتهم وطوائفهم. فقد قدمت المنظمات الطائفية، بما في ذلك تيار المستقبل وحزب الله بشكل خاص مساعدات كبيرة عقب حرب العام 2006، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية ودعم إعادة الإعمار للمجتمعات المتضررة، خاصة في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي جنوب لبنان.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	ما لا يقل عن 160.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما لا يقلّ عن 4.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1967
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	250.000 (2009)
حالات النزوح الجديدة	نحو 600
أسباب النزوح	صراع مسلح، سياسة أو ممارسة نزوح تعسفي متعمدة، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	–

في العام 2010، كان هنالك ما لا يقل عن 160.000 نازح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة كانوا قد أجبروا على النزوح عن ديارهم خلال العقود الأربعة السابقة، وذلك جرّاء ممارسات مختلفة من جانب الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، أشارت إلى استمرار سياسة تهجير الفلسطينيين وتجريدهم من حقوق الملكية المضمونة بموجب القانون الدولي من أجل الحصول على الأراضي وإعادة تعريف الحدود الديمغرافية.

لقد اضطر الفلسطينيون إلى النزوح بسبب بناء المستوطنات الإسرائيلية عنف المستوطنين والاجتياحات العسكرية الإسرائيلية وعمليات التطهير والإخلاء والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل والحرمان التمييزي من رخص البناء وإلغاء حقوق الإقامة في القدس الشرقية. كما نزح العديد من الأشخاص جرّاء أعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون.

كان عشرات الآلاف من السكان لا يزالون نازحين داخل قطاع غزة في نهاية العام 2010، أي بعد مرور عامين على دمار منازلهم جرّاء الهجوم الإسرائيلي المكثف الذي دام ثلاثة أسابيع. وهم كانوا يعانون من ظروف معيشية غير مستقرة: فالعديد منهم كانوا يعيشون في منشآت مؤقتة، بينما تقاسم آخرون مرافق مكتظة مع السكان المضيفين. وقد تمّت عرقلة عملية النهوض بسبب الحصار المفروض من جانب الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة، لا سيما رفضها السماح بإدخال مواد البناء.

لقد شهد الوضع الإنساني في غزة تحسناً طفيفاً في العام 2010 مع التخفيف من القيود المفروضة منذ العام 2006، إلا أن الحصار قد استمرّ بعرقلة جهود إعادة الإعمار. في العام 2010، كان 20.000 شخص في غزة من الذين نزحوا في العامين 2008 و2009 يتلقون مساعدة في الإيجار، في حين أن عدداً غير محدد كانوا لا يزالون مقيمين لدى أسر مضيفة. وكان هنالك 2.900 نازح آخرين بسبب الاجتياحات السابقة، وكانوا لا يزالون عاجزين عن إعادة بناء منازلهم.

في الضفة الغربية، أصبح الأشخاص أكثر عرضة للخطر بفعل استمرار التوسع غير القانوني للمستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة على الرغم من الوقف الاختياري الإسرائيلي لنمو المستوطنات. كما أشارت التقديرات إلى أن 100.000 شخص كانوا لا يزالون عرضة لخطر النزوح في سائر أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك 60.000 في القدس الشرقية وحدها. لقد تعرضت المجتمعات المهددة بالطرد أو الإخلاء، خاصة على طول غور الأردن وجنوب جبل الخليل في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في غزة، للمضايقات وأعمال العنف والترهيب من قبل المستوطنين الإسرائيليين، فضلاً عن السلطات الإسرائيلية.

في بعض المناطق الخاضعة للإدارة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، نزح نحو 600 شخص وتضرر 14.000 آخرين جراء هدم منازلهم وهياكل سبل رزقهم في العام 2010. وكان عدد المنشآت التي هدمت أعلى بنسبة 60 في المائة مما كان عليه في العام 2009. لم يكن هنالك أي أرقام عن عدد الأشخاص الذين ألغيت إقامتهم في القدس الشرقية خلال هذا العام.

استمر الجدار الفاصل بالتسبب بتقييد حرية الحركة وتعريض عشرات الآلاف من الأشخاص لخطر النزوح. لقد تم بناء الجدار وراء "الخط الأخضر" الذي يحدد المناطق التي تتم إدارتها كجزء من دولة إسرائيل منذ العام 1949، وعلى الرغم من أن بعض القيود قد أزيلت خلال العام 2010، فإن نظام الإغلاق المستمر قد جعل الحياة لا تطاق بالنسبة إلى سكان العديد من الجيوب التي أنشئت بفعل هذا الجدار.

لم يتم إجراء أي عمليات توصيف للسكان النازحين داخلياً أو تقييم لاحتياجاتهم من جهة الحماية والمساعدة الإنسانية. ثمة اعتقاد بأنهم يتوزعون بين المجتمعات المحلية في مناطق بعيدة عن البنى التحتية الإسرائيلية. ففي غزة، لجأ النازحون جرّاء الاعتداءات إلى الإقامة لدى الأقارب أو في المباني العامة والمدارس إلى حين التمكن من تأمين محلات إقامة أطول أمداً. لقد فقد النازحون سبل رزقهم وقدرة الوصول إلى الرعاية الاجتماعية، كما أن الأسر قد تشتت جرّاء النزوح. وقد تعرض النازحون، كباراً وأطفالاً، لآثار واسعة النطاق، سواء جسدية أو نفسية.

لم تعترف حكومة إسرائيل بشكل عام بالنزوح الداخلي، على الرغم من أنها لا تزال الجهة المعتدية الرئيسية. وهي لا تقدم المساعدة أو الحماية للنازحين. كما أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من محاولاتها التصدي للنزوح، قد اصطدمت بسياسات الاحتلال المستمرة ومحدودية ولايتها بموجب اتفاقات أوسلو والاضطرابات السياسية وسوء الإدارة.

لقد قامت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بإعداد ونشر الأبحاث حول آثار هدم المنازل والجدار الفاصل على المجتمعات، وحاولت منع النزوح، من خلال تقديم المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات في بعض الأحيان إلى ضحايا أوامر الإخلاء أو الهدم. ما من وكالة دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تفويض صريح بحماية النازحين داخلياً، علماً أن العديد من وكالات الأمم المتحدة قد استجابت في إطار ولايات كل منها. على الرغم من ذلك، فقد ظلّ المجتمع الدولي غير فعال إلى حد كبير في منع النزوح في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالنسبة إلى الغالبية العظمى من النازحين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تزال حلول دائمة رهناً بتحوّل سياسات الاحتلال والتوصل إلى حل نهائي للصراع. لطالما حذرت وكالات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية غير الحكومية من أن فشل المجتمع الدولي في التصدي للأسباب الكامنة خلف النزوح القسري إنما يساهم على نحو متزايد بجعل أي حلّ متصل بقيام دولتين غير قابل للتطبيق. كما أن إعطاء الأولوية لحقوق المتضررين أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وذلك في ضوء التغيرات الديمغرافية التي ينطوي عليها النزوح والعواقب المستمرة التي ستسفر عنها هذه التغيرات بالنسبة إلى المناطق المتنازع عليها.

سوريا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	433.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	2.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1967
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	433.000 (2007 – 2010)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح، عنف معمم
مؤشر التنمية البشرية	111

بدأت حالة النزوح الداخلي الراهنة في سوريا خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان أثناء حرب الستة أيام في يونيو/حزيران 1967؛ منذ ذلك الحين، لم يتمكن النازحون من الوصول إلى مناطقهم الأصلية في الجولان. في العام 1981، ضمّت إسرائيل الجولان إليها في انتهاك للقانون الدولي. في البداية، اضطر أكثر من 140.000 شخص إلى النزوح، ولكن بحلول العام 2010، قدرت الحكومة السورية عدد النازحين الأصليين وذريتهم بنحو 433.000 شخص. وقد بدا أن معظم عائلات النازحين قد اندمجت في دمشق أو جوارها، غير أن وضعهم لم يتم توثيقه كما ينبغي. وقد انفصل سكان القرى الدرزية الأربع المتبقية في الجولان المحتل عن عائلاتهم عبر خط ترسيم الحدود وبات الاتصال شبه مستحيل منذ العام 1967 للجميع باستثناء الحجاج والطلاب القلائل الذين كان يُسمح لهم بالعبور كل عام.

لم تكن المفاوضات بين الحكومتين الإسرائيلية والسورية حاسمة؛ في حين أن نحو 20.000 إسرائيلي قد استقروا في 32 مستوطنة في الجولان منذ العام 1981. لم يستفد النازحون داخلياً من أي عملية استرداد أو تعويض عن فقدان ممتلكاتهم أو دمارها. في العام 2010، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قرارها الانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر في الجولان التي اعتبرتها الأمم المتحدة جزءاً من الأراضي اللبنانية. من المحتمل أن يضطرّ سكان القرى السوريون الذين اكتسبوا الجنسية الإسرائيلية إلى النزوح بشكل من الأشكال.

بالإضافة إلى ذلك، نزح الأكراد في السبعينيات في المحافظات الشمالية الشرقية من سوريا. إن عدد الأشخاص المتضررين غير مؤكد، غير أن التقارير أفادت عن مغادرة ما يصل إلى 60.000 عائلة وتوجهها إلى المراكز الحضرية في الشمال، مثل حلب والحسكة، من بينهم كثيرون كانوا قد نزحوا قسراً في أعقاب المحاولة الفاشلة القاضية بإنشاء "حزام عربي" على طول الحدود التركية. كان العديد من الأكراد يعانون في الأصل من الضعف بعدما تمّ سحب جنسيتهم منهم في العام 1962 إثر فشلهم في إثبات إقامتهم. تمّ تعليق المشروع في العام 1976 غير أنه لم يتم عكسه أبداً، ولم تتم الإفادة عن أي نازحين منهم توصلوا إلى حلول دائمة.

أفراد من العائلة نفسها يقفون أمام ما تبقى من منازلهم التي هدمت في خربة يرزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الصورة: Activestills. org/ آن باك، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)

اليمن

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	نحو 250.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	نحو 1.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2004
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	342.000 (2010)
حالات النزوح الجديدة	176.000
أسباب النزوح	صراع مسلّح، سياسة أو ممارسة نزوح تعسفي متعمدة، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	140

بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2009، كان ما لا يقل عن 175.000 شخص قد اضطرّوا إلى النزوح القسري جرّاء الصراعات الداخلية في اليمن. غير أن انعدام قدرة وصول الوكالات الإنسانية ظلّ يصعب التحقق من هذه التقديرات الدولية واستدامة حالات العودة. في السنوات الأخيرة، واجهت الحكومة جولات متقطعة من الصراعات المسلّحة الداخلية في محافظة صعدة في شمال اليمن ونموّ الحركة الانفصالية الجنوبية وعودة الجماعات المسلحة. في صعدة، دخلت إحدى المجموعات التي تُعرف باسم جماعة "الحوثيين"، تيمناً باسم عائلة زعيم المتمردين، في صراع مسلح مع الجيش اليمني والقبائل المدعومة من الحكومة منذ العام 2004.

امتد الصراع بحلول نهاية العام 2009 إلى محافظات الجوف وحجة وعمران، بالإضافة إلى المناطق المتاخمة للمملكة العربية السعودية. وكانت البلاد قد شهدت بحلول العام 2010 ست جولات من الصراعات منذ العام 2004، وقد بدأت الجولة الأخيرة في أغسطس/آب 2009 واستمرت حتى فبراير/شباط 2010. وقد أفيد عن ارتكاب سائر الأطراف المشاركة في الصراع، بما في ذلك القوات المسلحة السعودية، انتهاكات للقانون الإنساني وحقوق الإنسان.

في فبراير/شباط 2010، أدى وقف إطلاق النار إلى ضع حدا للأعمال العدائية، غير أن العنف قد استمر بصورة متقطعة في المحافظات المتضررة. تمّ تسجيل حوالي 342.000 شخص في أغسطس/آب 2010 كنازحين داخلياً، كما تأثر أكثر من 800.000 شخص بصورة غير مباشرة جرّاء الصراع، بما في ذلك المجتمعات المضيفة للنازحين. وحدهم حوالي 15 في المائة من النازحين قد تجمعوا في مخيمات أو مستوطنات غير رسمية محددة؛ بالنسبة إلى الكثيرين، كان هذا النزوح هو الثاني أو الثالث الذي يصيبهم.

في سبتمبر/أيلول، أدت الاشتباكات في محافظة شبوة الجنوبية بين القوات الحكومية ومسلحين مشتبه بهم إلى نزوح 6.000 إلى 12.000 شخص، من بينهم 80 في المائة كان قد أفيد عن عودتهم بحلول نهاية العام. في العام 2010، قامت أيضاً اشتباكات عنيفة في لحج ودال بين الجيش اليمني ومسلحين مرتبطين بالحركة الانفصالية في الجنوب. وقد أفاد الناشطون في مجال حقوق الإنسان في الجنوب عن تضرر ما لا يقل عن 700 شخص ونزوحهم ربما جرّاء الاشتباكات وعمليات القصف التي شنّتها الحكومة في المناطق السكنية. في ديسمبر/كانون الأول 2010، أفادت التقارير أن الاشتباكات الإضافية في لحج قد تسببت في نزوح أعداد كبيرة من السكان.

اعتباراً من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود حوالي 225.000 شخص كانوا لا يزالون نازحين بسبب الصراع في صعدة في المحافظات الأربع المتضررة وفي العاصمة صنعاء. ففي صعدة وحدها، كان هنالك نحو 110.000 نازح. وقد أشارت إحدى عمليات التوصيف العينية التي أجريت في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول أن نحو ربع النازحين فقط ممن كانوا مسجلين في العام 2010 قد عادوا إلى موطنهم الأصلي. فالأضرار الجسيمة التي ألحقت بالمنازل والبنية التحتية هناك واستمرار انعدام الأمن والخوف من عمليات الانتقام وانعدام فرص كسب الرزق والخدمات الأساسية قد أثنت كلها عن عودة النازحين. ربع النازحين الذين شملهم استطلاع الرأي لم يعربوا عن أي نية في العودة.

بحلول أواخر العام 2010، كانت مخيمات النازحين داخلياً لا توفر المأوى إلا لحوالي شخص واحد من أصل كل ثمانية نازحين، في حين لجأ النازحون المتبقون بمعظمهم إلى الإقامة لدى أسر مضيفة. وقد كشفت عمليات تقييم الاحتياجات التي نفذت في المناطق التي يمكن الوصول إليها في أواخر العام 2009 أن النازحين كانوا يعيشون في ملاجئ مفتوحة أو مساكن أو مدارس أو مستوصفات مكتظة. كما شددت على هشاشة وضع الأمهات العازبات والفتيات وزيادة تعرضهن للعنف المنزلي فضلاً عن عدة مخاطر أخرى، وعدم وصول المساعدات إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وكان التعرض للعنف قد أدى إلى ارتفاع معدلات الصدمات النفسية وحالات القلق، لا سيما في صفوف النساء والأطفال.

لقد كشفت عمليات التقييم أيضاً أن قدرة وصول النازحين إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والإمدادات الغذائية وغير الغذائية قد باتت أكثر صعوبة. فقد ظلّت قدرة الوصول إلى الرعاية الصحية محدودة. كما أن التوتر المتقطع بين النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة قد استمرّ خلال العام 2010. إن محدودية قدرة وصول النازحين في المناطق الريفية إلى أراضي الرعي ومصادر المياه – وهي سبب ونتيجة أيضاً لهذه التوترات – قد حدّت من فرصهم في كسب الرزق.

لقد تعرقلت الاستجابة الإنسانية في اليمن بسبب القيود المفروضة على قدرة وصول الوكالات ومحدودية الموارد وعدم كفاية التمويل. وقد اعترفت الحكومة بحالة النزوح وأنشأت آليات للتنسيق مع المجتمع الإنساني؛ غير أن استجاباتها ظلّت محدودة بشكلٍ عام. فهي قد سمحت تدريجياً بقدر أكبر من الوصول إلى النازحين داخلياً، غير أن الوكالات الإنسانية ظلت تواجه القيود في هذا الصدد، خاصة في صعدة.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، أطلقت الأمم المتحدة نداءها الموحد الثاني للاستجابة للوضع في شمال اليمن. تم تطبيق نهج المجموعات في أوائل العام 2010، مع تولي مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين قيادة مجموعة الحماية. وكانت عدة وكالات دولية ووطنية، مثل جمعية الهلال الأحمر اليمني وجمعية الأمل والجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية تقدم المساعدة في نهاية العام إلى المجتمعات المتضررة جرّاء الصراع والنازحين. في أبريل/نيسان 2010، حذر ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً من خطر تحوّل حالات النزوح إلى حالات مطولة، ودعا إلى تأمين قدرة وصول أوسع نطاقاً للوكالات الإنسانية وزيادة التمويل الدولي ووضع إطار وطني للتصدي لأوضاع النازحين.

أشخاص نازحون داخلياً في مخيم لوشيبيري في مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
(الصورة: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين/ س. شولمان، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)

النزوح الداخلي في أفريقيا

في العام 2010، تولى مركز رصد النزوح الداخلي مراقبة حالة النزوح في 21 بلداً أفريقياً. وقد اندرجت سائر هذه البلدان باستثناء اثنين في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة؛ والاستثناءان الوحيدان كانا جمهورية الكونغو (تنمية بشرية متوسطة) والجزائر (تنمية بشرية عالية)، في حين أنه لم يتم تصنيف إريتريا والصومال على الإطلاق لعدم توفر البيانات الكافية.

في هذه البلدان الـ21، كان هنالك 11.1 مليون شخص نازح جرّاء الصراع والعنف في نهاية العام 2010، مما شكل تراجعاً عن الـ11.6 مليون شخص في العام السابق. لقد عكس هذا التراجع استمراراً في الاتجاه النزولي منذ العام 2004، عندما كان عدد النازحين يبلغ 13.2 مليون على هذه القارة. كانت أفريقيا المنطقة الوحيدة التي شهدت تراجعاً في عدد النازحين خلال العام 2010. على الرغم من الاتجاه النزولي العام، فقد شهدت المنطقة أيضاً تحركات سكانية قسرية واسعة النطاق خلال هذا العام.

40 في المائة من النازحين في العالم كانوا في أفريقيا. وأكثر من 40 في المائة من مجموع النازحين في أفريقيا كانوا في السودان، مع حوالي خمسة ملايين نازح في مختلف المناطق. إلى جانب كولومبيا، كان السودان واحداً من البلدين الأكثر تأثراً بالنزوح الداخلي في العالم. فدارفور وحدها قد أوت، مع عدد يتراوح بين 1.9 و2.7 مليون نازح، عدداً أكبر من النازحين مقارنة بمجموع النازحين في البلدين الأفريقيين الذين يتبعانها، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية (1.7 مليون نازح) والصومال (1.5 مليون نازح). كما أن النازحين في كل من السودان وجمهورية الكونغو

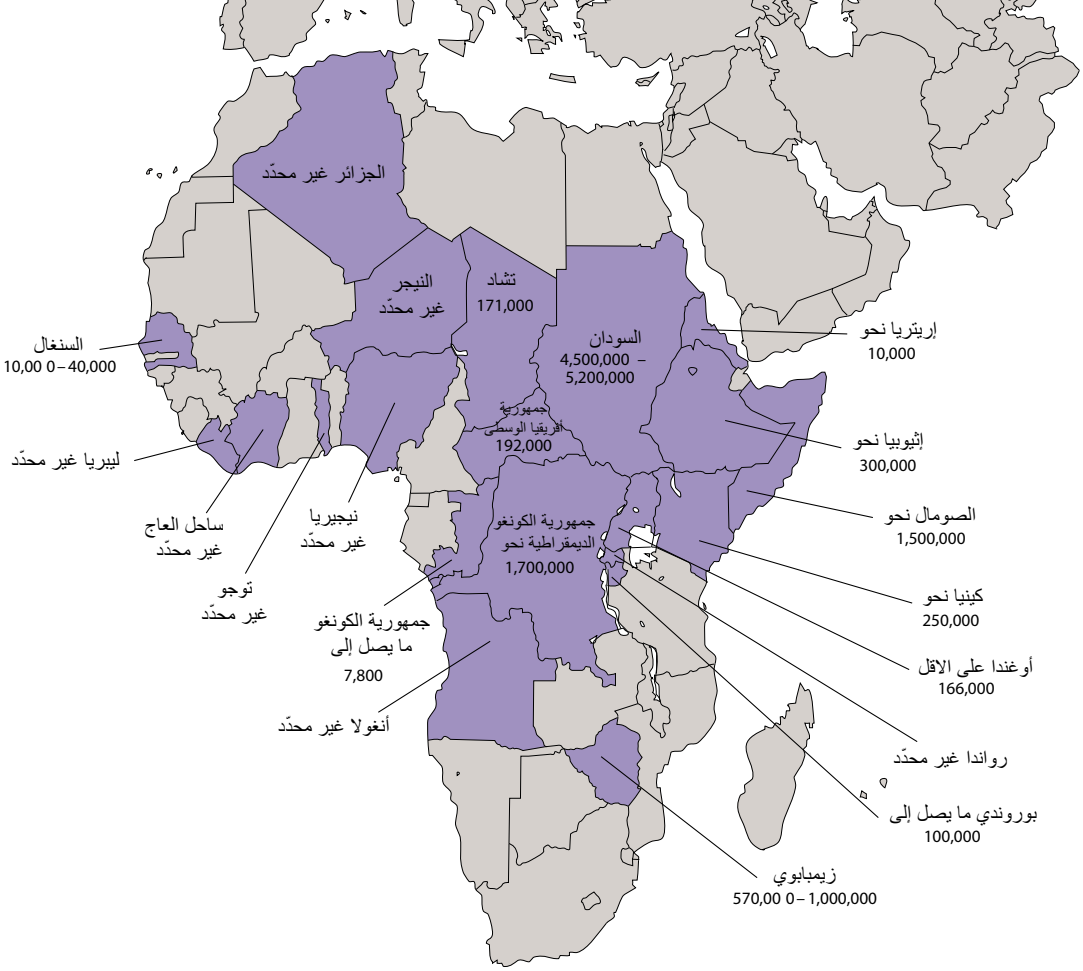

الديمقراطية والصومال قد شكلوا معاً أكثر من 70 في المائة من مجموع النازحين في أفريقيا.

لقد أدى الانخفاض التدريجي في أعداد النازحين إلى إخفاء حركات جديدة واسعة في عدة بلدان مختلفة. شهدت الأشهر العشرة الأولى من العام 2010 حوالي 220.000 حالة نزوح جديدة في جنوب السودان و270.000 في دارفور. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد انخفض المجموع من 1.9 مليون نازح في العام 2009 إلى 1.7 مليون في العام 2010، غير أن بضعة مئات الآلاف قد نزحوا حديثاً خلال العام 2010، في حين أن ما يُقدّر بنحو مليون نازح قد عادوا إلى قراهم خلال الفترة الممتدة بين منتصف العام 2009 ونهاية العام 2010. على نحو مماثل، وفي حين أن العدد الإجمالي للنازحين في الصومال قد استقرّ خلال العام 2010 عند 1.5 مليون نسمة، ما لا يقل عن 300.000 شخص قد اضطروا إلى الفرار من منازلهم خلال العام.

أما البلدان الأفريقية الأخرى التي شهدت حالات نزوح جديدة في العام 2010 فكانت جمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا والسنغال وزمبابوي.

أسباب النزوح

لقد نجم النزوح في معظم البلدان وبشكل رئيسي عن الصراع بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، أو العنف بين مختلف الأعراق. وقد شكلت جمهورية أفريقيا الوسطى استثناء مهماً في العام 2010، حيث كانت العصابات المسلحة السبب الرئيسي للنزوح منذ العام 2008، فضلاً عن زمبابوي حيث سائر حالات النزوح قد نجمت تقريباً عن عمليات الطرد غير القانونية التي نفذتها الدولة أو تغاضت عنها.

لقد شكّلت الانتخابات عاملاً رئيسياً وراء بعض حالات النزوح الجديدة في أفريقيا خلال العام 2010. في ساحل العاج، أدت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني إلى أعمال عنف وحركة نزوح. فقد نزح حوالي 3.000 شخص بحلول نهاية هذا العام وكان عددهم لا يزال في ازدياد: لقد وضعت الأمم المتحدة خططاً للطوارئ تشمل ما يصل إلى 450.000 نازح للعام 2011. في نيجيريا، اندلعت اشتباكات بين مناصري المرشحين المتنافسين في العام 2010 قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في العام 2011، مما أدى إلى نزوح حالات نزوح موضعية قصيرة الأمد. أما في السودان، فقد أجريت انتخابات وطنية في أبريل/نيسان 2010 بعد عدة تأجيلات، أعقبها استفتاء حول استقلال جنوب السودان في يناير/كانون الثاني 2011.

شواغل النازحين داخلياً في مجال الحماية

لقد عانى النازحون في العديد من البلدان الأفريقية من انعدام الأمن والعنف، بما في ذلك الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة ضد المدنيين. فقد استمرت الهجمات العنيفة المنفذة من قبل جيش الرب للمقاومة في التسبب بنزوح واسع النطاق في عدد من البلدان. لقد نشأ جيش الرب للمقاومة في أوغندا، ولكن منذ توقيعه اتفاق وقف الأعمال العدائية مع الحكومة الأوغندية في العام 2006، بات أكثر نشاطاً في البلدان المجاورة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ظلّت أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، تمثّل مشكلة خاصة، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أفيد عنه حالات تجنيد قسري للأطفال، بما في ذلك الأطفال النازحون داخلياً، في بعض البلدان مثل تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

لقد واجه النازحون داخلياً في العديد من حالات الصراع في أفريقيا صعوبات أكبر من غيرهم من الأشخاص غير النازحين في الحصول على الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة. في الصومال، تدهور مستوى الأمن الغذائي في مخيمات النازحين في أنحاء البلاد خلال العام كنتيجة مباشرة لأعمال العنف. وحتى في الحالات الأكثر استقراراً، حيث لم تتم عرقلة برامج توزيع المواد الغذائية بسبب انعدام الأمن، عجز العديد من النازحين عن إعالة أنفسهم بسبب عدم قدرتهم على إيجاد أو تأسيس سبل الرزق.

لقد أفادت التقارير عن وجود مجموعات معينة من النازحين الذين يواجهون مصاعب إضافية بسبب انتمائهم العرقي. ففي أجزاء معينة من أفريقيا الوسطى، تعرّضت جماعة البتوا بشكل خاص للتمييز: فهم قد واجهوا في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ظروفاً أكثر صعوبة

من غيرهم من النازحين. كما أن أفراد الجماعات الرعوية، مثل البيول في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد فقدوا السبل اللازمة لإعالة أنفسهم كما أنهم قد تعرضوا للتمييز حين اضطروا إلى النزوح إلى مجتمعات مستقرة.

محدودية الرصد والمعلومات المتاحة حول النازحين داخلياً

في بعض البلدان، تجمع معظم النازحين في مخيمات غير رسمية أو منظمة. فاستضافت المخيمات الكبيرة في دارفور عشرات الآلاف من النازحين داخلياً. كما أن المخيم غير الرسمي القائم بالقرب من أفجوي في الصومال، والذي استضاف نحو 500.000 شخص كانوا قد فروا من مقديشو، قد اعتبر أكبر مستوطنة للنازحين داخلياً في العالم. غير أن غالبية النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وغيرها قد توزعوا على الأسر المضيفة التي وفرت لهم المأوى، وفي بعض بلدان المنطقة، من كينيا إلى ليبريا ونيجيريا والجزائر، اضطر عدد كبير من السكان إلى النزوح إلى المدن حيث ظلوا من دون تحديد أو تسجيل.

في سائر البلدان تقريباً التي خضعت لمراقبة مركز رصد النزوح الداخلي، لم يتم تخصيص سوى جهد محدود لجمع البيانات حول السكان النازحين وتحليلها، ممّا أسفر عن شح مستمرّ في المعلومات المتاحة عن أعدادهم وموقعهم وتركيبتهم الديمغرافية والظروف التي يعيشون فيها والمساعدة التي يستلزمونها. وفي بعض البلدان، مثل إثيوبيا، حالت القيود الحكومية المفروضة على المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان دون القيام بعملية الرصد الأساسية لحركة النزوح.

حتى في بعض البلدان، مثل أوغندا، حيث كانت البيانات متاحة بشكل عام، لم يكن هنالك سوى القليل من المعلومات حول مجموعات النازحين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل المسنين والذين يعانون من مشاكل صحية مزمنة. كما أن المعلومات المتاحة حول النازحين في المناطق الحضرية كانت قليلة في هذه البلدان. أما في البلدان الأخرى، فكان من الصعب التوفيق بين تحليلات مختلف الوكالات: في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلصت إحدى الدراسات إلى أن الوكالات تعتمد إجراءات مختلفة لرصد النازحين وطرقاً مختلفة لتحليل البيانات الخاصة بهم، مما يصعب مقارنة المعلومات.

غير أن بعض البلدان قد اتخذت خطوات إيجابية في سبيل جمع بيانات أفضل: ففي نيجيريا، حيث ركزت عملية الرصد بشكل عام على الأشخاص الذين لجأوا إلى مخيمات مؤقتة، مع استبعاد أولئك الذين كانوا يقيمون لدى أقربائهم أو أصدقائهم، ناشدت الحكومة الأمم المتحدة تقديم الدعم لعملية توصيف أوسع نطاقاً.

بقيت المعلومات عن ظروف عيش النازحين الطويلي الأمد في حالات ما بعد الصراع محدودة للغاية في العام 2010. وحتى في البلدان التي توفرت فيها إحصاءات مفصلة حول حركة العودة، كان من النادر الحصول على معلومات حول مدى توصّل النازحين إلى حلول دائمة. وفي بعض البلدان، مثل الجزائر، أصرت الحكومات على أنه لم يعد هنالك أي نازح على أراضيها، في حين لم يتم التحقق فعلياً مما إذا كان النازحون قد تمكنوا من تسوية أوضاعهم بصورة دائمة أو ماهية المساعدة التي قد لا يزالون بحاجة إليها.

لقد كان غياب الرصد حاداً بشكل خاص في ما يتعلق بالنازحين الذين بقوا في مناطق نزوحهم: فلم يكن من الواضح في الكثير من الأحيان ما إذا كانت هنالك عقبات معينة تعترض عودتهم، أو أنهم قد اختاروا الاستيطان هناك بشكل دائم. غالباً ما كان النازحون في المدن يتكيفون تدريجياً مع الحياة الحضرية ولم يعودوا يعتزمون العودة إلى ديارهم في المناطق الريفية حتى عند سماح الوضع الأمني بذلك. لقد شكلت خياراتهم المتصلة بالاستيطان جزءاً من الاتجاه العام القاضي بالنزوح من الريف إلى المناطق الحضرية في أفريقيا. في دارفور، ساهم النزوح القسري في تسريع عجلة الحضرنة: فقد تحول العديد من مخيمات النازحين إلى مراكز حضرية شبه دائمة، على الرغم من إصرار الحكومة على العودة في نهاية المطاف. كما ساهم النزوح في حضرنة جنوب السودان حيث لم يكن هنالك مخيمات للنازحين وحيث استقر العديد من النازحين في المدن عوضاً عن ذلك.

الاستجابات الوطنية

لقد اتخذت الحكومات في عدد من البلدان خطوات إيجابية من أجل التصدي للنزوح الداخلي. فاعتمدت حكومة بوروندي استراتيجية لإعادة إدماج الأشخاص المتضررين جرّاء الصراع وشكلت فريق عمل متخصص بشؤون النازحين. وكانت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قيد وضع إطار قانوني ومؤسسي وطني للتصدي للنزوح الداخلي. أما في كينيا، فقد وضعت الحكومة اللمسات الأخيرة على مشروع سياسة وطنية للنازحين، علماً أنها لم تكن قد اعتمدت بحلول النهاية السنة.

لقد كافحت بعض الحكومات الأخرى من أجل حشد الإرادة أو الموارد اللازمة لوضع وتنفيذ استراتيجيات للتصدي لمشاكل النازحين. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، لم تكن الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن تصميم الاستجابات تمتلك القدرة الكافية للتأثير بشكل حقيقي على حياة النازحين. في ساحل العاج، كانت بعض عناصر الإطار القانوني الوطني لحماية حقوق النازحين داخلياً لا تزال في انتظار التوقيع، وذلك بعد مرور سنوات على صياغته. كما أن وزارة إعادة الإعمار وإعادة الإدماج التي كانت تدعم حركات عودة النازحين في العام 2009، قد تمّ إلغاؤها في العام 2010. فتم نقل المسؤولية الشاملة المتصلة بالنازحين من وزارة التضامن وضحايا الحرب إلى أمانة سر جديدة، ممّا عزز الشكوكو بشأن مدى التزام الحكومة بالتوقيع على مشروع الإطار القانوني لحماية حقوق النازحين داخلياً.

وقد تعرضت بعض الحكومات للانتقاد خلال السنة نظراً لفشلها في التصدي لمشكلة النزوح الداخلي. فأفاد سبعة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أهملت مسؤولياتها المتصلة بحماية النازحين ومساعدتهم، في حين أن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين أوصت حكومة النيجر باتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية حقوق النازحين داخلياً.

في بعض البلدان، حال انعدام الأمن دون قيام أي استجابة للتصدي لمشكلة النزوح الداخلي. على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سجل وقوع 120 حادثة أمنية اتصلت بعاملين في الوكالات الإنسانية خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2010، أي ضعف عدد الحوادث التي سجّلت في العام السابق.

في العام 2010، أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وسيراليون وأوغندا أول أربعة بلدان تصدق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، التي تم اعتمادها من قبل الاتحاد الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول 2009. بحلول نهاية العام، كان قد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل 31 بلداً. وهي ستدخل حيز التنفيذ بمجرد التصديق عليها من قبل 15 دولة من الدول الـ53 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

الاستجابات الدولية

لقد شهد مجموعتان من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تغيرات كبيرة في العام 2010. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت الاستعاضة عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين أن قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد قد انسحب نهائياً من البلدين بناءً على طلب من حكومة تشاد. وقد تعرضت قوات حفظ السلام التابعة لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للانتقادات: فقد اتهمت هذه القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفشلها في حماية النازحين وغيرهم من المدنيين، في حين أفيد أن قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال قد تسببت في حالات نزوح جديدة، مع اتهامها بالقصف المتعمد للمناطق المأهولة بالمدنيين انتقاماً لهجمات المسلحين.

تمّ تطبيق نهج المجموعات من أجل تنسيق المساعدة والحماية في 14 بلداً أفريقياً في العام 2010. غير أن المجموعات لم تتمكن في سائر البلدان من التأثير بشكل فعال: ففي بوروندي، على سبيل المثال، لم يحدث هذا النظام فرقاً كبيراً بالنسبة إلى النازحين. من الأمثلة الإيجابية كانت مجموعة

الحماية في جنوب السودان التي تمّ تفعيلها في يوليو/تموز 2010. وقد وصفها المجلس الدولي للوكالات التطوعية على أنها "ناشطة ومتفانية ومتعاونة... وواحدة من أبرز الأمثلة على المجموعات ذات الأداء الجيد والقيادة الميدانية الحسنة".

وقد أصبحت أوغندا أيضاً، التي كانت واحدة من البلدان الثلاثة الرائدة في تطبيق نظام المجموعات في العام 2006، أول بلد يتوقف يصل في نظام المجموعات إلى نهايته، إذ أن الوضع في شمال أوغندا بات يتطلب استجابة متخصصة في الإنعاش والتنمية. فقد تم تسليم مسؤولية كامل تنسيق الأعمال الإنسانية المتبقية إلى الحكومة بحلول نهاية العام 2010.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
الجزائر	غير محدّد			1.000.000 (الاتحاد الأوروبي، 2002)	ما من أرقام جديدة متوفرة
أنغولا	غير محدّد		19.566 (الأمم المتحدة – وحدة التنسيق الانتقالية، نوفمبر/تشرين الثاني 2005)		تشير أرقام الأمم المتحدة إلى عدد النازحين داخلياً في منطقة كابيندا. ما من أرقام جديدة متوفرة.
بوروندي	ما يصل إلى 100.000		117.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أبريل/نيسان 2005)		النازحون المتبقون هم في مستوطنات في شمال ووسط البلاد.
جمهورية أفريقيا الوسطى	192.000		192.000 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)		
تشاد	171.000		170.531 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)		
ساحل العاج	غير محدّد		519.100 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، يونيو/حزيران 2010)؛ نحو 2.700 بعد الانتخابات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 30 ديسمبر/كانون الأول 2010)		لا تتوفر أي آليات رصد شاملة. وما من أرقام أكثر موثوقية إلا حول السكان النازحين في الغرب.
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نحو 1.700.000		1.680.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2011)		لقد تركز العدد الأكبر من النازحين في مقاطعتي شمال وجنوب كيفو الشرقيتين. غير أن هذه التقديرات تقريبية إذ أن معظم النازحين كانوا يقيمون لدى عائلات مضيفة ولم يكونوا مسجلين، مع العديد منهم في مناطق صعب الوصول إليها.
إريتريا	نحو 10.000	غير متوفرة	غير متوفرة		بحسب الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، فقد تمّت إعادة توطين سائر النازحين المقيمين في المخيمات أو عودتهم إلى ديارهم بحلول آذار/مارس 2008، غير أن مصادر الأمم المتحدة وغيرها من المصادر الإنسانية قد أشارت إلى أن 10.000 قد لا يزالون يعيشون لدى الأسر المضيفة.
إثيوبيا	نحو 300.000	غير متوفرة	غير متوفرة		يرتكز العدد التقديري على المقابلات التي أجراها مركز رصد النزوح الداخلي مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لقد اصطدم رصد النزوح الناجم عن الصراع بعدد من التحديات الكبرى.
كينيا	نحو 250.000		غير متوفرة		تشمل التقديرات الأشخاص الذين كانوا لا يزالون نازحين جرّاء أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في العام 2007 والعنف الموضعي، بما في ذلك منذ التسعينيات.
النيجر	غير محدّد			11.000 (شبكة الأنباء الإنسانية – إيرين، ديسمبر/كانون الأول 2007)	
نيجيريا	غير محدّد	1.210.000 (اللجنة الوطنية للاّجئين، سبتمبر/أيلول 2007)؛ 80.000 (المجلس الوطني للعلاقات الأسرية، يونيو/حزيران 2009)؛ 1.600.000 (رفيوجيز يونايتد، يوليو/تموز 2010)			لم يتم إجراء أي مسح شامل للنزوح الداخلي كما ليس هنالك أي آليات لرصد الحلول الدائمة. فمعظم التقديرات لا تشمل سوى الأشخاص الذين لجأوا إلى مخيمات النازحين المؤقتة.
جمهورية الكونغو	ما يصل إلى 7.800	7.800 (2006)	صفر – 7.800 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أكتوبر/تشرين الأول 2009)		لم تتم أي عملية تقييم لعدد النازحين منذ العام 2006، ولم تفد الأمم المتحدة عن أي تغيير في أرقام الحكومة في تقررها حول السكان النازحين الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2009.
رواندا	غير محدّد				ليس من الواضح ما إذا كان الأشخاص الذين استوطنوا "قرى" جديدة في بدايات الألفية الثانية قد عثروا على حلول دائمة.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
السنغال	10.000 – 40.000		24.000 (اليونيسيف، فبراير/شباط 2010)	40.000 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 4 مارس/آذار 2010)؛ نحو 10.000 بحلول نهاية العام 2009 (وزارة الخارجية الأميركية، 11 مارس/آذار 2010)	ما من تقديرات موثوقة بشأن أعداد النازحين داخلياً.
الصومال	نحو 1.500.000		1.460.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2010)		تستند هذه التقديرات إلى نظام تعقب الحراك السكاني التابع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وشركائها.
السودان	4.500.000 – 5.200.000	623.667 في الخرطوم (أبريل/نيسان 2010)	4.270.000 (العدد المستخدم من قبل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين للنداء العالمي، ديسمبر/كانون الأول 2010)	4.9 مليون (مركز رصد النزوح الداخلي، يناير/كانون الثاني 2010)	إن رقم المفوضية غير مصنّف بحسب المناطق. يشتمل المجموع الذي يقدمه مركز رصد النزوح الداخلي على 1.900.000 – 2.700.000 نازح في دارفور؛ 1.500.000 في منطقة الخرطوم الكبرى؛ 220.000 حالة نزوح جديدة في جنوب السودان في العام 2010؛ 420.000 في الولايات الشرقية؛ و80.000 في مناطق البروتوكول الثلاث.
توغو	غير محدّد	10.000 (2008)	1.500 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2006)		
أوغندا	ما لا يقلّ عن 166.000		166.000 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، نوفمبر/تشرين الثاني 2010)		لا يشتمل رقم المفوضية على النازحين داخلياً في المناطق الحضرية أو في منطقة كاراموجا. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال العديد من مئات الآلاف النازحين السابقين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية في انتظار إيجاد حلّ دائم لوضعهم.
زمبابوي	570.000 – 1.000.000		570.000 ضحية لعملية موراماباتسفينا: (الأمم المتحدة، يوليو/تموز 2005)؛ 1.000.000 من المزارعين السابقين وأسرهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سبتمبر/أيلول 2008)	880.000 – 960.000 (لجنة تقييم مكامن الضعف في زمبابوي)، يونيو/حزيران 2007	لم يتمّ إجراء أي عمليات مسح شاملة للنازحين داخلياً، كما أن عدداً كبيراً من النازحين قد اضطروا إلى النزوح أكثر من مرة. لقد استند رقم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2008 إلى حقيقة أن أكثر من 200.000 مزارع وأسرهم قد فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم نتيجة لبرنامج إصلاح الأراضي السريع المسار. وقد أظهرت عملية المسح التي قامت بها لجنة تقييم مكامن الضعف في زمبابوي أن نحو 8 في المائة من المجيبين قد طلب منهم الانتقال خلال السنوات الخمس الماضية.

نازحون داخلياً من طائفة غجر "الروما" في مستوطنة غير رسمية في بلغراد، صربيا. (الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي، باربرا ماكالين، مايو/أيار 2009)

النزوح الداخلي في أوروبا وآسيا الوسطى

بلغ عدد الأشخاص الذين كانوا لا يزالون نازحين داخلياً في أوروبا وآسيا الوسطى في العام 2009 نحو 2.4 مليون نتيجة الصراع الناجم عن رفض المطالبات بالاستقلال والنزاعات على الأراضي. كما شملت الأسباب الأخرى للنزوح انتهاكات حقوق الإنسان والعنف المعمم.

لقد نجمت حركة نزوح واسعة النطاق كنتيجة للصراع في قبرص في العام 1974 والنزاعات المسلحة في جنوب شرق تركيا بين القوات الحكومية وحزب العمال الكردستاني في الثمانينيات والتسعينات. في أوائل التسعينيات، إبّان انهيار يوغوسلافيا، أدّى الصراع المسلح والعنف العرقي إلى نزوح عدد كبير من الأشخاص. بالمثل، ومع إعلان الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي الاستقلال، اضطر مئات الآلاف من الأشخاص إلى النزوح جرّاء الصراع المسلح والعنف العرقي. في الاتحاد الروسي، سعى الانفصاليون الشيشان إلى حق تقرير المصير، كما حاربت ميليشيات أنغوشيا وقوات أمن أوسيتيا الشمالية من أجل السيطرة على منطقة بريغورودني. في جنوب القوقاز، راهنت أقليات الأبخاز وأوسيتيا الجنوبية على الاستقلال عن جورجيا، كما تنازعت أرمينيا وأذربيجان على إقليم ناغورني كاراباخ.

واصل العديد من النازحين جرّاء هذه الصراعات العيش في أوضاع نزوح مطوّل لأكثر من 17 عاماً. أما البلد الوحيد الذي شهد حالات نزوح جديدة في المنطقة فكان قيرغيزستان حيث أدّى العنف إلى نزوح 300.000 شخص. وظلّت تركيا تضمّ أكبر عدد من النازحين داخلياً في المنطقة، في حين أن قبرص ظلّت تسجل أعلى نسبة من السكان النازحين داخلياً.

انخفض عدد النازحين تدريجياً منذ العام 2001 في أرمينيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والاتحاد الروسي. وغالباً ما كان ذلك يعود إلى عودتهم إلى ديارهم أو حصولهم على الدعم لإعادة الإعمار أو تجريدهم من صفة النازحين، من دون أن يعني ذلك دائماً وبالضرورة أنهم قد توصلوا إلى حلّ دائم. وبقي عدد النازحين في أذربيجان وقبرص وجورجيا وصربيا وتركيا وتركمانستان وأوزبكستان على المستوى نفسه منذ العام 2001.

وقد كان السبب في ذلك في كل من تركمانستان وأوزبكستان انعدام المعلومات المحدثة، في حين أن البلدان الأخرى لم تشهد أي حل للنزاعات واحتلال الأراضي.

معظم الأشخاص الذين اضطروا إلى النزوح في سائر البلدان في المنطقة إنما قد نزحوا بسبب انتمائهم العرقي أو جنسيتهم. وقد استمر النازحون الذين اضطروا إلى الانتقال إلى مناطق حيث يشكلون أقليات بالتعرض للتمييز في هذه المناطق أيضاً، على غرار أوضاع غجر الروما وأعضاء الأقلية الأشكالية والمصريين في البوسنة والهرسك وكوسوفو وصربيا، والنازحين الأكراد في تركيا والنازحين الشيشان خارج شمال القوقاز في الاتحاد الروسي.

لقد اتصل أبرز تطور سياسي في المنطقة خلال العام 2010 بكوسوفو حيث أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً استشارياً أقرّت فيه أن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد "لم ينتهك القانون الدولي." غير أن صربيا لم تعترف بعد بكوسوفو كدولة مستقلة إذ أنها لا تزال تعتبرها كياناً تابعاً للأمم المتحدة ضمن أراضيها السيادية. وكما كان الحال عقب إعلان استقلال كوسوفو في العام 2008، لم تُسجل أي حالات نزوح بارزة بعد إعلان محكمة العدل الدولية.

قدرة وصول النازحين إلى المسكن

لقد عاش معظم النازحين في المنطقة موزعين لدى الأقارب أو الأصدقاء أو في مساكن استأجروها أو يملكونها أو احتلوها بشكل غير رسمي. وقد أظهرت عمليات المسح التي شملت النازحين الذين يعيشون في مساكن خاصة في أذربيجان وجورجيا والاتحاد الروسي أنها غالباً ما كانت مكتظة وفي حالة سيئة، وأن أمن الحيازة غالباً ما كان محدوداً. مع مرور الزمن، تمكن بعض النازحين من تأمين مساكن مستأجرة أو مملوكة بواسطة أموالهم الخاصة. وغالباً ما كانت توصيلات الكهرباء والصرف الصحي معدومة باستثناء قبرص حيث تمتع معظم النازحين المقيمين في مساكن خاصة بظروف سكن ملائمة.

استمر النازحون الآخرون بالتجمّع في "مراكز جماعية" كان العديد منها أبنية عامة في السابق، وكانوا قد لجأوا إليها بعد نزوحهم. لم تكن هذه المراكز مهيأة يوماً لإقامة مطولة، كما أن معظمها كان متداعياً ومزدحماً وغير صحي بعد أن تم احتلالها لنحو 20 عاماً من دون أي عملية ترميم أو إصلاح. أما القسم المتبقي من السكان فغالباً ما كانوا النازحين الأكثر ضعفاً الذين لم يتمكنوا من تأمين مسكن أفضل. لقد ضمّت جورجيا أكبر عدد من النازحين – أكثر من 100.000 – المقيمين في مراكز جماعية.

لقد بذلت الحكومات الجهود في سائر أنحاء المنطقة من أجل تحسين الظروف المعيشية في المراكز الجماعية والحدّ من عدد النازحين الذين يعيشون فيها. في العام 2010، قامت الحكومات في أذربيجان وجورجيا والاتحاد الروسي بتحسين ظروف السكن لبعض النازحين المقيمين في المراكز الجماعية من خلال عمليات الترميم أو نقل الملكية أو الاستيطان في مساكن جديدة أو تقديم دفعات نقدية بدلاً من السكن. غير أن العدد الذي استفاد من هذه التحسينات كان ضئيلاً، في حين ظلت ظروف الغالبية العظمى من النازحين دون المستوى.

خلال العام 2010، تم طرد بعض السكان من المراكز الجماعية في جورجيا والاتحاد الروسي. في جورجيا، كان ذلك جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لتوفير حلول سكنية للنازحين؛ وفي الاتحاد الروسي تم تنفيذ عمليات الإخلاء دعماً لحقوق مالكي المباني. لم تتمّ دائماً استشارة النازحين أو إعلامهم على نحو كاف، كما انتهى بهم الأمر في بعض الأحيان بمواجهة ظروف معيشة أسوأ. في أذربيجان، ازداد ضمان الحيازة للنازحين تأرجحاً مع زيادة تأييد المحاكم لحقوق مالكي المباني بما يتوافق مع الأحكام المتعاقبة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ما يتصل بهذه المسألة.

في الوقت نفسه، ظل النازحون في العديد من البلدان يعانون من ظروف سكنية سيئة للغاية في ملاجئ مؤقتة تؤدي إلى مشاكل صحية إضافية بسبب غياب مرافق الصرف الصحي الكافية والحماية من العناصر الطبيعية، وإمكانية وصول الحيوانات المصابة بأمراض معدية. ومن بينهم كان هنالك العديد من النازحين من الأقليات الأشكالية والمصريين وغجر الروما في البلقان الذين كافحوا للحصول على المساعدة من دون وثائق رسمية، وذلك في ظل استمرار التمييز العرقي ضدهم.

قدرة الوصول إلى سبل الرزق والخدمات والمدارس

لقد استمر النازحون في أذربيجان وكوسوفو وقيرغيزستان وصربيا والاتحاد الروسي أيضاً بمواجهة صعوبات في تأمين الوثائق. وقد أدّى هذا الأمر إلى الحدّ من إمكانية الوصول إلى الوظائف والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمعاشات التقاعدية والمساعدات الحكومية. كانت هذه المشكلة الأكثر خطورة بالنسبة إلى النازحين من الأقلية الأشكالية والمصريين وغجر الروما في كوسوفو وصربيا الذين ظلّوا يُعدّون بين أكثر الفئات ضعفاً من النازحين في المنطقة.

واجه النازحون صعوبات جمّة في تأمين سبل الرزق في سائر البلدان في المنطقة – باستثناء قبرص. فظلّ معظمهم يعتمدون على معاشات ضئيلة وإعانات اجتماعية كمصدر رئيسي للدخل. وقد أدّى غياب الدخل أيضاً إلى عدم معالجة مشاكل النازحين الصحية، إذ أن الكثيرين منهم كانوا عاجزين عن تحمّل نفقات زيارة الطبيب أو شراء الأدوية أو الخضوع للعمليات الجراحية التي قد يحتاجونها. وقد أدى ذلك أيضاً إلى الحدّ من إمكانية وصول الأطفال إلى التعليم إذ أن بعض العائلات لم تكن قادرة على تسديد ثمن المواد المدرسية والأقساط.

تواصل التعليم المنفصل لبعض الأطفال النازحين داخلياً في كل من أذربيجان والبوسنة والهرسك وجورجيا وكوسوفو. وأُنشئ نظام مماثل في العام 2010 في قيرغيزستان حيث تم تنظيم بعض المدارس في مناطق النزاع وفقاً للانتماء العرقي. وفي حين أن التعليم المنفصل في البوسنة والهرسك وكوسوفو يستند أيضاً إلى الانتماء العرقي، يعتمد التعليم المنفصل للأطفال النازحين داخلياً في أذربيجان وجورجيا على الحفاظ على المدارس من المناطق المحتلة في المنفى.

إحتمالات التوصل إلى حلول دائمة

لطالما فضّلت معظم الحكومات في المنطقة عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية عوضاً عن الاندماج المحلي والاستيطان في مناطق أخرى من البلاد. وقد صحّ ذلك حتى عندما كانت العودة مستحيلة بسبب غياب أي حل للصراعات، كما في أرمينيا وأذربيجان وقبرص وجورجيا والاتحاد الروسي وتركيا في العام 2010. على الرغم من ذلك، فقد أحرز الدعم الحكومي للنازحين داخلياً الراغبين في الاستقرار في منطقة نزوحهم (الاندماج المحلي) تقدماً في السنوات الأخيرة في البوسنة والهرسك (وإن اقتصر ذلك على الأفراد الأكثر ضعفاً) وجورجيا وكوسوفو وصربيا وتركيا. غير أن الحكومات قد فشلت في دعم الاندماج المحلي بطريقة شاملة ومنهجية.

لقد عاد قلة من النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية في العام 2010، باستثناء قيرغيزستان، حيث عاد معظم النازحين إلى ديارهم بعد فترة قصيرة من العنف. غير أن استدامة العودة في المنطقة ظلّت موضع شك. فقد كان العديد من مرتكبي أعمال العنف التي كان النازحون قد فروا جراءها لا يزالون في المناطق، كما أن انعدام الأمن وانتشار الألغام قد حدّ من حرية تنقلهم. ظلّت الخدمات الإجتماعية الأساسية والبنية التحتية في معظم الأحيان غير كافية، ونظراً إلى صعوبة تأمين سبل الرزق أو الحصول على الإعانات، واصل بعض النازحين التنقل بين مواطنهم الأصلية ومناطق النزوح. وقد تضاعف صعوبة إعادة بناء سبل الرزق في المناطق الأصلية بالنسبة إلى العائدين الذين واجهوا التمييز نفسه الذي كان قد أجبرهم على الفرار، كما حدث في قيرغيزستان ومنطقة البلقان.

استمرّ العديد من النازحين داخلياً في الكفاح من أجل استعادة ممتلكاتهم الأصلية وإصلاحها. لم يكن قد تم بعد تقديم أي تعويضات أو سبل انتصاف لقاء الممتلكات المدمرة في أرمينيا أو أذربيجان أو قبرص أو جورجيا، وفي حين أنه تمّ تأمين بعض التعويضات في قيرغيزستان والاتحاد

الروسي وتركيا، غير أنها لم تكن كافية لشراء أو بناء منزل آخر. في الوقت نفسه، أفادت تقارير من كرواتيا وكوسوفو والاتحاد الروسي عن معاناة النازحين أثناء محاولتهم استرجاع ممتلكاتهم المحتلة من جانب أشخاص آخرين.

الاستجابات الوطنية والدولية

لقد اتخذت معظم الحكومات في المنطقة خطوات ملموسة لصالح النازحين خلال العام 2010. فقد وافقت أرمينيا على تحديث البيانات المتعلقة بالنازحين لدعم عملية إيجاد الحلول الدائمة، وأبدت كرواتيا عزمها على معالجة مسألة حقوق الاستئجار لسائر المجتمعات المتضررة جرّاء الحرب، كما واصلت تركيا تطوير خطط عمل إقليمية. لقد اجتمع وزراء خارجية البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا واتفقوا على مواصلة التعاون لتحسين عمليات العودة والاندماج، فضلاً عن تسوية وضع المقيمين في مراكز جماعية وإعطاء الأولوية لاحتياجات النازحين الأكثر ضعفاً.

على الرغم من ذلك، بقي العديد من النازحين داخلياً في أرمينيا والاتحاد الروسي وتركيا وغيرها من البلدان من دون مساعدة. كما لم يتم رصد التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة باستثناء عملية مسح مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وحكومة صربيا، أظهر أن عدداً كبيراً من النازحين كانوا على درجة عالية من الضعف وبحاجة إلى المساعدة. أما المعلومات حول ما إذا كان النازحون داخلياً في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وناغورني-كاراباخ وتركمانستان وأوزبكستان قد استفادوا من المساعدة فكانت ضئيلة بدورها. لا تزال قدرة وصول الوكالات الإنسانية صعبة في أذربيجان (ناغورني-كاراباخ) وجورجيا (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية) والاتحاد الروسي (الشيشان وأوسيتيا الشمالية) وتركمانستان وأوزبكستان بسبب الصراعات التي لم تحل وانعدام الأمن وصعوبة الحصول على موافقة الحكومة (في البلدين الأخيرين).

واصلت الهيئات الإقليمية الأوروبية الاهتمام بشؤون النازحين. فقد أكدّت المفوضية الأوروبية على الحكومة التركية ضرورة معالجة وضع النازحين في المدن وحل العقبات التي تعترض عودتهم. كما التزمت المفوضية بتأمين تمويل إضافي للنازحين في شمال القوقاز واستمرت في تقديم تمويل كبير للنازحين في جورجيا. وقد نشر مجلس أوروبا تقارير متعلقة بقضايا الملكية لدى النازحين وإشراك المرأة في عمليات السلام. وقام مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان بزيارة النازحين واستعراض أوضاعهم في كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك وجورجيا في العام 2010، وحثّ الحكومات على اتخاذ سائر التدابير الممكنة لتسوية المسائل التل لا تزال عالقة والتي يواجهها النازحون.

لقد استعرضت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حالة النازحين داخلياً في عدة بلدان في المنطقة خلال العام 2010. فلاحظت لجانها وجود نقص في المعلومات حول النازحات النساء والفتيات في الاتحاد الروسي واستمرار التمييز ضد الأطفال النازحين (بما في ذلك أطفال غجر الروما) في صربيا والتحديات التي تواجه العائدين من الأقليات في البوسنة والهرسك. وقد ركز استعراض مجلس حقوق الإنسان للوضع في أرمينيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وتركيا على عودة النازحين. زار ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً أذربيجان وجورجيا خلال السنة. وقد أشار إلى أن النزوح استمر لفترة طويلة وسلط الضوء على ضرورة إبرام اتفاقات سلام واتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين سبل الرزق وفرص العمل للنازحين داخلياً.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
أرمينيا	ما لا يقل عن 8.000			8.399 (مجلس اللاجئين النرويجي، 2005)	ما من أرقام جديدة متاحة.
أذربيجان	ما يصل إلى 593.000	592.860 (ديسمبر/ كانون الأول 2010)			تشمل هذه الأرقام حوالي 200.000 طفل مولودين لآباء نازحين.
البوسنة والهرسك	113.400	113.642 (ديسمبر/ كانون الأول 2009)	113.365 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2010)		تستخدم وكالات الأمم المتحدة الأرقام المقدمة من الحكومة.
كرواتيا	2.300	2.285 (ديسمبر/ كانون الأول 2009)			تستخدم وكالات الأمم المتحدة الأرقام المقدمة من الحكومة. تفيد التقارير أيضاً عن وجود عدد معين من النازحين غير المسجلين.
قبرص	ما يصل إلى 208.000	208.3047 (الحكومة القبرصية، ديسمبر/كانون الأول 2010)		لا شيء ("الجمهورية التركية لشمال قبرص"، أكتوبر/ تشرين الأول 2007)	يشمل الرقم المقدّم من قبل الحكومة القبرصية الأشخاص الذين نزحوا إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها منذ العام 1974، والأطفال المولودين لآباء نازحين. أما "الجمهورية التركية لشمال قبرص" فتعتبر أن النزوح قد انتهى مع اتفاقية فيينا الثالثة في العام 1975.
جورجيا	ما يصل إلى 258.000	257.726 (ديسمبر/ كانون الأول 2010)			تشمل الأرقام الأشخاص الذين نزحوا في العام 2008 والتسعينيات والأطفال المولودين منذ ذلك الحين.
كوسوفو	18.300		18.258 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2010)		تستند التقديرات إلى المسح غير الرسمي الذي قامت به المفوضية للنازحين في كوسوفو في العام 2010.
قيرغيزستان	نحو 75.000		75.000 (يوليو/تموز 2010)		
الاتحاد الروسي	6.500 – 78.000	6.489 (ديسمبر/ كانون الأول 2010)		78.036 (منظمات إنسانية، ديسمبر/كانون الأول 2010)	لا يشمل هذا الرقم الصادر عن المنظمات الإنسانية سوى النازحين في شمال القوقاز.
صربيا	نحو 225.00	210.146 (ديسمبر/ كانون الأول 2010)	210.146 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2010)		يشمل الرقم التقديري 15.000 نازح غير مسجلين من طائفة غجر "الروما".
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	650	644 (ديسمبر/كانون الأول 2009)			تستخدم وكالات الأمم المتحدة الأرقام المقدمة من الحكومة.
تركيا	954.000 – 1.201.000	953.680 – 1.201.200 (جامعة حاجت تبة، ديسمبر/ كانون الأول 2006)		أكثر من 1.000.000 (منظمات غير حكومية، أغسطس/آب 2005)	لقد قامت جامعة حاجت تبة بعملية مسح بتكليف من الحكومة. بحسب تقديرات الحكومة، فقد بلغ عدد النازحين العائدين حوالي 150.000 شخص وذلك بحلول يوليو/تموز 2009، غير أنه لم يتم تأكيد هذا الرقم بعد.
تركمانستان	غير محدد				ما من تقديرات متاحة.
أوزبكستان	نحو 3.400			3.400 (المنظمة الدولية للهجرة، مايو/أيار 2005)	ما من أرقام جديدة متاحة.

لطالما تجمّع السكان الذين أُجبروا على الفرار من كولومبيا جرّاء الصراع أو العنف من قبل الجماعات المسلحة في المدن. ففي مدينة توماكو الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي، بنوا المنازل على ركائز خشبية لحمايتها خلال فترات المد. (الصورة: مجلس اللاجئين النرويجي/إريك تريس، أغسطس/آب 2010)

النزوح الداخلي في الأمريكتين

بحلول نهاية العام 2009، كان هنالك نحو 5.4 مليون نازح داخلياً جرّاء الصراعات المسلحة وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الأمريكتين. وكان هذا الرقم أعلى بنحو 400.000 شخص مقارنة بالسنة السابقة، مما يؤكد وجود نمط نزوح داخلي متزايد باستمرار على مدى العقد الماضي. في العام 2001، كان هنالك 2.5 مليون نازح في كولومبيا وغواتيمالا والمكسيك وبيرو.

لقد عكست هذه الزيادة في عدد النازحين خلال العام 2011 استمرار حركات النزوح الجديدة في كولومبيا وقيام حركات نزوح جديدة في المكسيك، وأن المعلومات المتعلقة بالنازحين الذين توصلوا إلى حلول دائمة قد ظلت نادرة بسبب تفرق معظم النازحين داخلياً وتوزعهم على المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية وأن الحكومات لم تحاول تحديد أولئك الذين لم تتم بعد تلبية احتياجاتهم.

لقد تفاوت مدى اعتراف الحكومات في المنطقة بالنزوح الداخلي ورصدها إياه خلال العقد الماضي. ففي كولومبيا، بذلت الحكومة جهوداً إضافية لتحسين عملية تسجيل النازحين وتوفير بيانات مفصّلة بحسب العمر والجنس والعرق. وقد نتج هذا التحسن في المقام الأول عن أنشطة الدعوة والمناصرة التي قامت بها هيئات المجتمع المدني التي كانت قد قدّرت حجم النزوح والمحكمة الدستورية التي رأت أن استجابة الحكومة غير كافية. في بيرو، بقيت الأعداد المتصلة بالنزوح المستمر في أعقاب الصراعات المسلحة الداخلية مجرد تخمينات مدروسة حتى العام 2004، حين أنشأت الحكومة دائرة وزارية مسؤولة عن وضع سجل للنازحين داخلياً. في العام 2007، أشارت تقديرات هذه الدائرة إلى وجود 150.000 نازح متبقين في البلاد.

في البلدان الأخرى، لا سيما في غواتيمالا، لم تُبذل أي جهود من هذا النوع ولم يُعرف عدد الأشخاص الذين لا يزالون نازحين داخلياً بسبب الحرب الأهلية في البلاد التي استمرت من الستينيات إلى التسعينيات. في المكسيك، لم تبذل الحكومة أي جهود لتحديد عدد الأشخاص الذين لا يزالون نازحين إثر تمرّد حركة زاباتيستا في التسعينيات أو العنف الطائفي أو مؤخراً أعمال العنف التي ترتكبها عصابات المخدرات في الولايات الشمالية.

أسباب النزوح

في العام 2010، كان العنف المتزايد بين الجماعات المرتبطة بتجارة المخدرات سبباً رئيسياً لحركات النزوح الجديدة في الأمريكتين. وكانت كولومبيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تعاني جرّاء الصراعات المسلحة الداخلية، غير أن السبب الرئيسي لحالات النزوح الجديدة هنا أيضاً لم يكن الصراع في حد ذاته، وغنما التهديدات وأعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة. لقد تطور العديد من هذه الجماعات من هيئات شبه عسكرية سابقة متحالفة مع القوات الحكومية؛ وعلى الرغم من تسريح القوات شبه العسكرية في العام 2006، واصلت هذه الجماعات نشاطها في 25 من أصل 33 دائرة، وهي قد ضمّت 9.000 عضواً وفق ما أشارت إليه التقارير.

استمرّ عدد النازحين في كولومبيا بالارتفاع، إذ وصل العدد المسجل من قبل الحكومة إلى 3.6 مليون، وقدّر مراقب غير حكومي موثوق به أن المجموع قد ارتفع إلى 5.2 مليون. كما في السنوات السابقة، فرّ معظم الأشخاص إلى المدن والبلدات هرباً من المناطق الريفية حيث سعت الجماعات إلى تعزيز سيطرتها على الأراضي. وتركزت عمليات النزوح الجماعي في كل من نارينيو وأنتيوكيا وشوكو وفالي ديل كاوكا، وهي قد شملت الشعوب الأصلية بشكل رئيسي.

لق أدت أعمال العنف المتصلة بالمخدرات والعصابات إلى حركات نزوح في المكسيك وغواتيمالا. في المكسيك، ارتفعت حدة العنف بدرجة كبيرة في المناطق القريبة من الحدود مع الولايات المتحدة، لا سيما في شيواوا وتاماوليباس، حيث كانت عصابات المخدرات تحارب من أجل السيطرة على طرق التهريب. في العام 2010، قُتل حوالي 15.000 شخص بسبب العنف هناك، بما في ذلك أفراد عصابات وعناصر من الشرطة ومدنيون لا علاقة لهم بتجارة المخدرات. لم تقم الحكومة بتجميع عدد النازحين جرّاء أعمال العنف، غير أن عمليات مسح مستقلّة حددت عددهم بنحو 230.000. وقد عبر نحو نصف هؤلاء النازحين الحدود إلى الولايات المتحدة، مما يترك حوالي 115.000 نازح داخلياً، على الأرجح في ولايات شيواوا ودورانجو وكواويلا وفيراكروز.

في غواتيمالا وغيرها من بلدان أميركا الوسطى، أشارت التقارير إلى أن عنف العصابات في المدن قد استمرّ بالتسبب في النزوح القسري، غير أن عدد النازحين ظلّ غير محدد. إن معظم النزوح في غواتيمالا قد تمّ عن الأحياء الحضرية الفقيرة التي كان النازحون قد فرّوا إليها أثناء الصراع، وحيث استمرت العصابات بممارسة نشاطها.

في بيرو، شكّل نمو مزارع الكوكا والعنف المرتبط بها تهديداً مستمراً للأمن. وقد أتت بيرو مباشرة بعد كولومبيا باعتبارها ثاني أكبر دولة مصدرة للكوكا، وقد أفيد عن تنافس فصائل من الجماعات المتمردة السابقة مثل ميليشيا "الدرب المضيء" للسيطرة على هذه التجارة. قامت هذه الجماعات بأعمال عنف متفرقة في العام 2010، وزرعت الألغام الأرضية، مما أثار المخاوف في أوساط الفلاحين من عودة الصراع. غير أنه لم يُفد عن أي نزوح ناجم عن أعمال العنف هذه.

حماية النازحين داخلياً والحلول الدائمة

بالإضافة إلى هذه الحالات المستمرة من العنف والنزوح، تضمّ المنطقة أيضاً أشخاصاً لا يزالون يواجهون صعوبات محددة نتيجة نزوحهم، حتى بعد توقف الصراع الذي تسبب بفرارهم منذ وقت طويل. وقد شكّل انعدام سبل العيش للنازحين داخلياً عائقاً حاسماً أمام إمكانية إيجاد حل دائم، لاسيما في المناطق الحضرية.

في كولومبيا، ظلّ النازحون داخلياً يواجهون تهديدات تتعلق بأمنهم الشخصي في مناطق نزوحهم: فقد أفادت الحكومة أنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2010، قُتل 266 شخصاً من النازحين داخلياً، كما ذكر المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح أن النزوح داخل المدن قد طاول نحو2.600 شخص في مدن ميديلين وبوغوتا وسواتشا ونيفا.

بعد صدور أمر عن المحكمة الدستورية لقياس وتحديد مدى فعالية استجابة الحكومة، وجدت هذه الأخيرة أنه لا يزال هناك فجوات كبيرة في تقديم المساعدة الطارئة والإسكان والحقوق المتصلة بالأراضي وفرص كسب العيش. ففي هذه المناطق، كان النازحون لا يزالون يعيشون أوضاعاً أسوأ بكثير من بقية السكان الفقراء. وبشكل عام، كان وضع النازحين داخلياً من السكان الأصليين و الكولومبيين من أصل أفريقي والنساء أسوأ حالاً.

في غواتيمالا، وبعد مرور 13 عاماً على انتهاء الصراع، لم تتوفر سوى معلومات قليلة عن أوضاع النازحين، ولكن الفقر الواسع الانتشار في هذه البلاد – التي تسجل أدنى مستوى في التنمية البشرية في المنطقة، باستثناء هايتي - والصعوبات الإضافية المرتبطة بالنزوح القسري، تشير إلى أن العديد من الأشخاص لم يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم وتأمين سبل الرزق.

في بيرو، وبعد مرور عشرة أعوام على انتهاء الصراع بين القوات الحكومية وجماعة الدرب المضيء وحركة توباك أمارو الثورية، تجمع معظم النازحين المتبقين في المراكز الحضرية بما في ذلك أياكوتشو وليما وخونين وإيكا وهوانوكو. وكان هنالك برنامج قائماً لتقديم التعويضات إلى ضحايا الصراع، ولكن في العام 2010 لم يُسجل أي تقدم في تمكين النازحين من الاستفادة من التعويضات.

واصل النازحون نتيجة لحركة زاباتيستا التمردية في ولاية تشياباس، المكسيك في العام 1994، السعي إلى إيجاد حلول لنزوحهم. لم يكن هنالك أي تشريعات على صعيد الولايات أو على صعيد الوطن لدعمهم، ولكن في العام 2010، قام حزب الخضر بتقديم اقتراح إلى مجلس الشيوخ لتعديل القانون الذي يرعى لجنة تنمية الشعوب الأصلية من أجل منحها المزيد من السلطة لتمكينها من تنفيذ برامج ترمي إلى دعم النازحين من السكان الأصليين في ولاية تشياباس.

في العام 2010، أدت المخاطر الطبيعية، المقرونة بتدني مستوى الأهبة والجهوزية، إلى جعل الأمريكتين المنطقة الأكثر تضرراً بفعل الكوارث الطبيعية مع وقوع زلزال يناير/كانون الثاني في هايتي وبقاء نحو مليون شخص نازحين جرّاءه بحلول نهاية العام. لقد شهدت كولومبيا أسوأ موسم أمطار منذ سنوات، مما سبب فيضانات وانهيارات أرضية أدت في نهاية العام 2010 إلى تضرّر أكثر من مليوني شخص وقتل أكثر من 300 وتدمير أكثر من 5.000 منزل. أما الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا سابقاً بسبب الصراع والعنف فكانوا بين الفئات الأشد ضعفاً.

الاستجابات الوطنية والدولية

في العام 2010، انتخبت كولومبيا رئيساً جديداً لها، هو خوان مانويل سانتوس. أما في بيرو وغواتيمالا، فستجري الانتخابات في العام 2011. سرعان ما أدخلت الإدارة الكولومبية الجديدة التدابير اللازمة لإعادة الأراضي إلى النازحين الذين كانوا قد فقدوها نتيجة للنزوح من خلال اقتراح برنامج لاستعادة الأراضي ستتم مناقشته في العام 2011.

في العام 2010، أصدرت ثلاث هيئات منشأة بموجب معاهدات حقوق إنسان تابعة للأمم المتحدة توصيات لحماية النازحين داخلياً في كولومبيا. وقد سلطت هذه التوصيات الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لحماية النازحين من النساء والأطفال وأعضاء الأقليات؛ كما شددت على ضرورة تسريع عملية إعادة الأراضي إلى النازحين وتحسين قدرة الوصول إلى المساكن؛ كما ودعت الحكومة إلى تكثيف التدابير لمنع تجنيد الأطفال قسراً من قبل الجماعات المسلحة.

في المكسيك، لم تعترف السلطات الحكومية والاتحادية بالنزوح الداخلي الناجم عن عصابات المخدرات فلم تبدأ بالتالي بالتصدي له. وقد أعربت الوكالات الدولية العاملة في البلاد، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، عن مخاوفها لكنها لم تضع أي برامج حماية ولمساعدة في ظل دعم اعتراف الحكومة بالأزمة.

في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2010، اعتمدت البلدان في المنطقة، بما في ذلك تلك التي تشتمل على أشخاص نازحين، إعلان برازيليا لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية في الأمريكتين الذي تضمن بعض البنود المتعلقة بالنازحين داخلياً. وقد أكدّ الإعلان على ضرورة إحراز تقدّم في البحث عن حلول دائمة، ودعا إلى مراعاة اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع ضمن التشريعات المتعلقة بالنازحين داخلياً.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
كولومبيا	3.600.000 – 5.200.000	3.622.308		5.195.620 (المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح، ديسمبر/كانون الأول 2010)	إن رقم المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح هو رقم تراكمي منذ العام 1985، في حين أن رقم الحكومة تراكمي منذ العام 2000 فقط. لا يشمل هذا الأخير النزوح داخل المناطق الحضريّة والنزوح الناجم عن تبخير المحاصيل. لا تشمل الأرقام الحكومية إلا النازحين المسجلين في السجل الوطني للنازحين داخلياً.
غواتيمالا	غير محدّد		242.000 (صندوق الأمم المتحدة للسكان، مايو/أيار، 1997)		ليس من المعلوم ما إذا كان النازحون الذين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم في الثمانينيات وأوائل التسعينيات قد عثروا على حلول دائمة لأوضاعهم.
المكسيك	نحو 12.000			5.000 – 8.000 (مركز فراي بارتولومي دي لاس كاساس لحقوق الإنسان، 2007)؛ 115.000 (الجامعة المستقلة في سيوداد خواريز، 2010)	تشمل هذه الأرقام حالات النزوح الناجمة عن حركة زاباتيستا التمردية في العام 1994 وأعمال العنف المرتكبة من قبل اتحاد تجار المخدرات في العام 2010 في الولايات الحدودية.
بيرو	نحو 150.000	150.000 (وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، مايو/أيار 2007)			ما من أرقام حديثة متوفرة.

بعض الأشخاص وهم يفرغون أمتعتهم القليلة من الشاحنات في مركز للعبور في قرية أودوسودان في شمال سريلانكا. (الصورة: إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية/راسيل واتكينز، مارس/آذار 2010).

النزوح الداخلي في
جنوب وجنوب شرق آسيا

أفغانستان ص. 87؛ بنغلاديش ص. 88؛ الهند ص. 88؛ إندونيسيا ص. 89؛ لاوس ص. 90؛ ميانمار ص. 910؛ نيبال ص. 92؛ باكستان ص. 92؛ الفلبين ص. 93؛ سريلانكا ص. 94؛ تيمور الشرقية ص. 95

في نهاية العام 2010، كان هنالك نحو 4.6 مليون نازح داخلياً في جنوب وجنوب شرق آسيا، أي أكثر بنسبة 70 في المائة من الـ2.7 مليون نازح في العام 2005 وأكثر بـ300.000 من بداية السنة. ويمكن عزو الزيادة التي سجلت خلال الفترة الممتدة بين العامين 2005 و2010 بشكل شبه حصري إلى ارتفاع عدد النازحين في باكستان، وإلى حد أقل في أفغانستان.

لقد شهد العام 2010 794.000 حالة نزوح جديدة، مقارنة مع نحو أربعة ملايين شخص في العام 2009. وقد تركزت معظم حالات النزوح الجديدة في باكستان وأفغانستان والفلبين وميانمار والهند وإندونيسيا، حيث نزح معظم السكان بسبب النزاعات المسلحة الدائرة. أما في بعض البلدان الأخرى، مثل سريلانكا ونيبال وتيمور الشرقية، فلم يتم الإبلاغ إلا عن عدد ضئيل أو معدوم من حالات النزوح الجديدة، ولكن كان لا يزال هنالك عقبات تعترض عملية التوصل إلى حلول دائمة. كانت حالات العودة أقل من حركات النزوح الجديدة خلال العام، مع بعض الدول، مثل باكستان والفلبين، التي شهدت كلاً من حالات نزوح جديدة وعودة.

أسباب النزوح

تمثّل الشكل الرئيسي للصراعات وأعمال العنف التي تسببت في النزوح الداخلي في جنوب وجنوب شرق آسيا بالاقتتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة الساعية إلى الاستقلال أو السيطرة على الدولة، أو المقاومة للسياسات الحكومية التي كانت تؤدي إلى إقصائهم. وقد تم استخدام "الحرب على الإرهاب" من قبل العديد من الحكومات، بدعم من القوات الدولية في بعض الأحيان، من أجل تبرير العمليات العسكرية

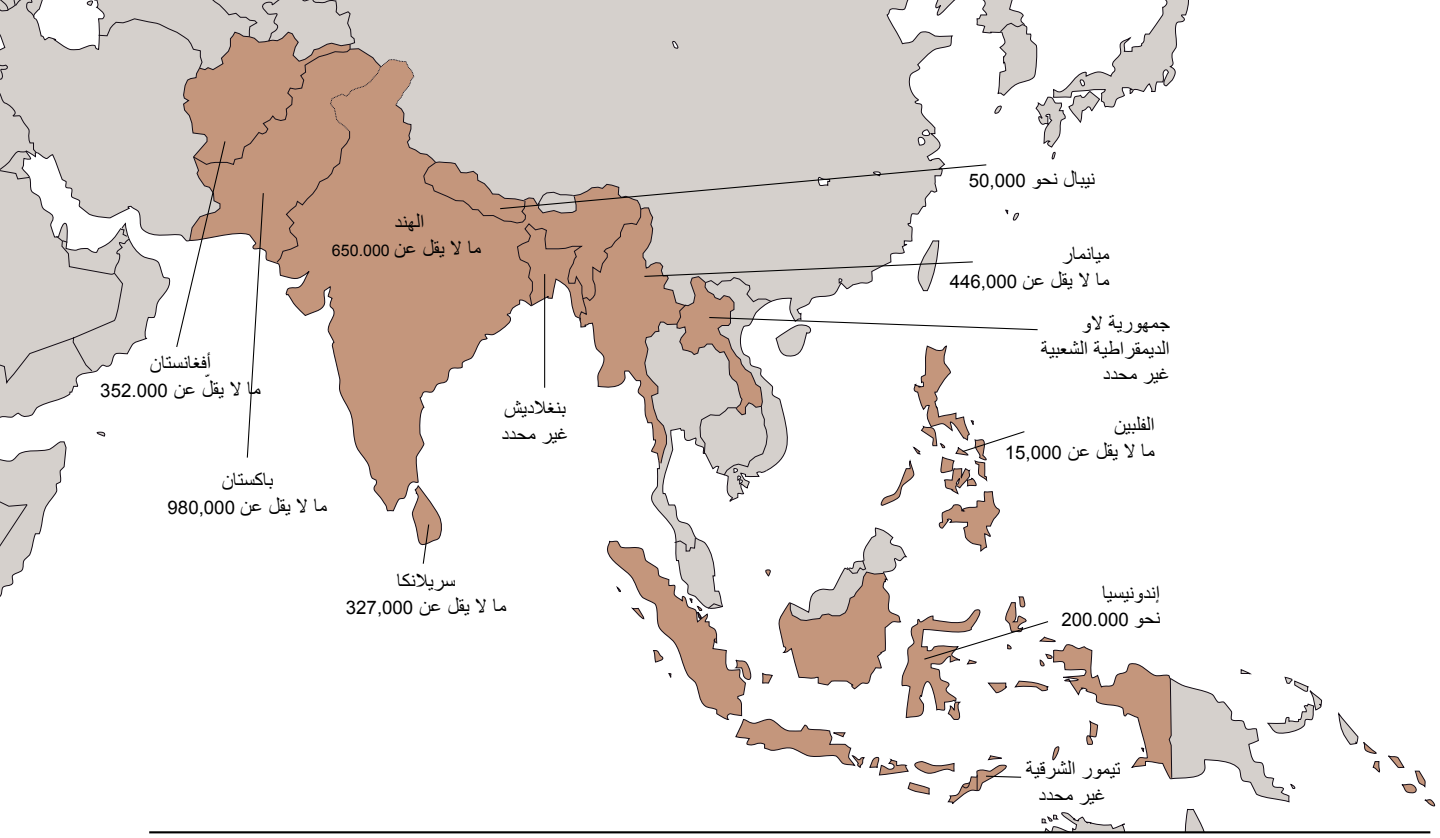

المنفذة ضد الجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، أدت المنافسة على الأرض والموارد بين الجماعات العرقية أو الدينية أو العشائرية إلى وقوع العديد من حوادث العنف المسلح.

لقد شهدت المنطقة العديد من الكوارث الطبيعية الكبيرة والصغيرة النطاق في العام 2010. وغالباً ما أدت الكوارث الطبيعية إلى تفاقم أوضاع النازحين داخلياً بسبب النزاع، بما في ذلك أولئك الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية. فقد كان النازحون في باكستان بين الفئات الأكثر عرضة للتأثر جراء الفيضانات، في حين أن أراضي العديد من الأشخاص الذين عادوا إلى وادي سوات كانت قد تضررت بفعل الفيضانات. كما أن النازحين داخلياً في سريلانكا والعائدين في الفلبين قد تعرضوا أيضاً للكوارث الطبيعية.

أنماط النزوح

لا شك أن أكبر حركة نزوح جديدة قد وقعت في باكستان، حيث فرّ نحو 300.000 شخص من طالبان جرّاء الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان والعمليات العسكرية اللاحقة، لا سيما في أوراكزاي في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. كما فرّ أيضاً نحو 100.000 شخص في مقاطعة بلوشستان بسبب العمليات العسكرية المنفذة ضد الجماعات الانفصالية والترهيب الذي مارسه الانفصاليون للمستوطنين الخاضعين لرعاية الحكومة.

في أفغانستان المجاورة، انتشر الصراع المسلح بين القوات الحكومية بقيادة حلف الأطلسي وجماعات المتمردين بقيادة طالبان في المناطق الشمالية. على الرغم من ذلك، فقد فرّ معظم الـ100.000 نازح حديثاً جرّاء القتال أو الهجمات التي شنتها القوات الحكومية أو الدولية في جنوب البلاد وغربها. لقد تسببت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حركة طالبان ضد الهزارة في حركة نزوح واسعة النطاق في الجنوب، على غرار الاشتباكات بين الرعاة الكوتشي والهزارة على حقوق الرعي في منطقة المرتفعات الوسطى. كما أن التنافس على الأراضي قد عرّض اللاجئين العائدين لخطر خاص تمثل بالنزوح مجدداً عن مناطقهم.

تكمن الخلافات بشأن الأراضي والموارد في قلب الصراع المسلح في وسط الهند بين المتمردين الناكسالاتيين من جهة وقوات الأمن الحكومية والميليشيات من جهة أخرى. لقد أدى الصراع إلى نزوح ما يصل إلى 450.000 شخص، معظمهم أعضاء في الجماعات القبلية، وذلك خلا الفترة الممتدة بين العام 2004 والعام 2010، من بينهم ما لا يقل عن 100.000 قد نزحوا خلال الفترة الممتدة بين منتصف العام 2009 ومنتصف العام 2010. وفي مناطق أخرى من الهند، بما في ذلك الولايات الشمالية الشرقية، كان هنالك حالات نزوح اصغر نطاقاً جرّاء العنف الطائفي والعرقي والعمليات العسكرية المنفذة ضد الجماعات المتمردة المسلحة.

لقد التزمت الحكومة الفلبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير باتفاق وقف إطلاق النار الذي كان قد وقّع في العام 2009، غير أنها لم تحرز أي تقدم يذكر في المحادثات الرامية إلى ضمان سلام دائم في جزيرة ميندناو. وكانت معظم حالات النزوح التي شهدتها البلاد خلال العام 2010 قد نتجت عن النزاعات العشائرية والاشتباكات بين الجماعات المتنافسة على الأراضي. وقد فرّ ما لا يقل عن 70.000 شخص من منازلهم، غير أن معظمهم قد عادوا إليها بسرعة. وقد أفيد أيضاً عن حركة نزوح ناجمة عن العمليات العسكرية المنفذة ضد الجماعات المسلحة في جنوب غرب ميندناو، فضلاً عن مناطق أخرى حيث اشتبكت القوات الحكومية مع المتمردين الشيوعيين من جيش الشعب الجديد.

في ميانمار، واصلت القوات الحكومية محاربة الجماعات المسلحة في مناطق الأقليات العرقية وارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين المشتبه في دعمهم.لهذه الجماعات. فخلال الفترة الممتدة بين منتصف العام 2009 ومنتصف العام 2010، فرّ ما لا يقل عن 73.000 شخص من منازلهم في شرق ميانمار. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، شهدت البلاد موجة نزوح كبيرة في أعقاب الانتخابات الوطنية الأولى منذ العام 1990، مع عبور الآلاف من السكان الحدود متوجهين إلى تايلاند في حين كانت القوات الحكومية تقاتل الجماعات المسلحة في ولاية كارين/كايين.

النزوح من المناطق الريفية إلى تلك الحضرية

غالباً ما كان النازحون يفرون إلى المناطق المجاورة، بحثاً عن الملجأ والأمان، وذلك ضمن مجموعات أو بشكل فردي. في ميندناو في الفلبين، كان السكان يفرون عادة عبر مسافات قصيرة، من قراهم إلى الطريق أو البلدة الرئيسية. لقد سمح هذا القرب في المسافة للبعض منهم بمواصلة الاعتناء بأراضيهم في مواطنهم الأصلية خلال النهار. في كاليمنتان الشرقية في إندونيسيا، لجأ معظم النازحين الذين قدر عددهم بـ32.000 شخص كانوا قد فروا من أعمال العنف العرقي في مدينة تاراكان، إلى المناطق المجاورة والمباني العامة. على الرغم من ذلك، فقد قرر بعضهم السفر من جديد إلى سولاويزي الجنوبية، أي الموطن الأصلي لجماعتهم، من أجل ضمان سلامة عائلاتهم.

على غرار الوضع في المناطق الأخرى، فر العديد من النازحين من المناطق الريفية إلى البلدات والمدن الكبرى، وذلك سعياً وراء فرص عمل أفضل وقدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد اختار معظمهم البقاء في المناطق الحضرية حتى ولو سمحت الأوضاع الأمنية في مناطقهم الأصلية بعودتهم. وفي حين أن بعضهم تمكنوا من الاندماج بنجاح والتمتع بمستويات معيشة أفضل من تلك التي كانت المناطق الريفية، فقد اضطر العديد غيرهم إلى مواصلة الكفاح مع السكن غير اللائق والوصول المحدود إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتم استبعاد أكثر من غيرها من برامج المساعدة الرسمية.

في أفغانستان، توافد عدد متزايد من النازحين داخلياً إلى كابول، حيث انضموا إلى المهاجرين لأسباب اقتصادية وغير ذلك من الفئات المحرومة في الأحياء الفقيرة في العاصمة. في نيبال، لم يكن معظم النازحين الذين حققوا درجة معينة من الاستقرار الاقتصادي النسبي في المدن يعتزمون العودة إلى ديارهم. لكن، وفي حين أن الحكومة قد اعتادت على تقديم المساعدة إلى الأشخاص العائدين إلى ديارهم منذ العام 2007، لم يكن أولئك الراغبون في الاندماج محلياً مؤهلين للحصول على أي دعم حكومي.

شواغل الحماية لدى النازحين داخلياً

غالباً ما كان النازحون أكثر عرضة للأذى الجسدي أثناء المرحلة الأولى من النزوح. فقد أفيد عن مقتل أو إصابة العديد من المدنيين أثناء فرارهم من منازلهم في باكستان، وذلك جراء القصف من جانب قوات الجيش والقصف الجوي. في أفغانستان، معظم الضحايا المدنيين للألغام الأرضية كانوا أشخاصاً يحاولون الوصول إلى مناطق أكثر أماناً.

لقد اضطر النازحون إلى العيش في بيئات غير آمنة في العديد من البلدان. فقد أجبرت العمليات المنفذة من قبل قوات الأمن الإندونيسية في منطقة المرتفعات الوسطى في بابوا الغربية الآلاف من سكان بابوا الأصليين إلى الاختباء في الأدغال، مع قدرة وصول محدودة للغاية إلى الضرورات الأساسية. وقد ظل العديد من النازحين في ميانمار مختبئين في الأدغال. وفي كلتا الحالتين، تفاقمت الصعوبات الناجمة عن النزوح بسبب رفض الحكومتين الاعتراف به ومنع وكالات الخدمات الإنسانية والحماية بالتالي من الوصول إلى النازحين.

أما النازحون الذين تمكنوا من الوصول إلى وجهات أكثر أماناً، فلم يكونوا طوال الوقت بمنأى عن التهديدات التي طالت سلامتهم البدنية أو حريتهم في التنقل. ففي أبريل/نيسان، قتل 41 نازحاً داخلياً إثر هجوم انتحاري استهدف مخيماً للنازحين في شمال غرب باكستان. كما أن النازحين الوافدين من المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في باكستان كانوا بدورهم عرضة للاعتقال والاستجواب من قبل الجيش.

لقد تلقى غالبية النازحين الذين لجأوا إلى المخيمات أو المستوطنات المساعدة من المجتمعات المضيفة أو الوكالات الوطنية أو الدولية؛ غير أن هذه المساعدة نادراً ما كانت تكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية. فمعظم سكان المخيمات، بما في ذلك أولئك الذين ظلوا فيها لعدة سنوات، كانوا يعيشون في ملاجئ فقيرة، من دون مرافق صحية ملائمة أو كافية. كما أن قدرتهم على الوصول إلى المياه النظيفة كانت قليلة وفرصهم في كسب الدخل والاعتماد بالتالي على الذات محدودة. في ميندناو، تمكن بعض النازحين المقيمين في المخيمات من الانتقال من الزراعة إلى التجارة والعمالة اليومية وصيد الأسماك، غير أن قدرتهم على ضمان الأمن الغذائي لأنفسهم وعائلاتهم كانت مهددة بسبب ارتفاع قيمة ديونهم. في سريلانكا، أدّت التدابير التي اتخذتها سلطات المخيم لمنع النازحين من بيع جزء من حصصهم الغذائية للحصول على مواد أساسية أخرى إلى تدني مستوى النظام الغذائي لدى النازحين.

كان التمييز ضد الأشخاص النازحين داخلياً على أساس انتماءاتهم العرقية أو هويتهم الدينية شائعاً في المنطقة؛ وهو قد أدى إلى تفاقم الوضع بالنسبة إلى النازحين من جزيرة مادورا في إندونيسيا والتاميل والمسلمين في سريلانكا ومجموعات السكان الأصليين في الولايات الشمالية الشرقية في الهند وجماعات جوما والهندوس في بنغلاديش ومختلف الأقليات العرقية في ميانمار وشعب الهمونغ في لاوس. لقد أثر التمييز في قدرة تمتع النازحين بعدد من الحقوق المحددة، بما في ذلك الحق في العمل (في كاليمانتان الوسطى في إندونيسيا) وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي (كما في باكستان) والحق في حرية التنقل (كما في لاوس).

يمكن لآثار التمييز أن تكون أيضاً تراكمية، كما في حالة الأرامل النازحات اللواتي ينتمين إلى جماعات تعتبر أدنى مستوى من غيرها. فقد واجهت العديد من النازحات النيباليات الأرامل صعوبات خاصة أثناء محاولتهن استعادة ممتلكاتهن من أفراد الأسرة الآخرين في ظلّ غياب أي دعم خارجي. وقد تلقى عدد ضئيل من اللواتي كن قد فقدن أزواجهن على أيدي قوات الأمن بعض مساعدات الإغاثة، خلافا لأولئك اللواتي قتل أزواجهن على يد المتمردين الماويين.

حالات العودة في العام 2010

لقد سجّلت أكبر حركات عودة خلال العام 2010 في كل من باكستان وسريلانكا والفلبين. لقد عاد النازحون في كثير من الأحيان بشكل طوعي ومن دون مساعدة. غير أن بعض الحكومات قد شجعت النازحين على العودة إلى ديارهم على الرغم من استمرار انعدام الأمن في مناطقهم. وفي بعض الحالات، أغلقت الحكومات المخيمات من دون ضمان استدامة عودتهم أو إعادة توطينهم في مناطق أخرى.

في باكستان، حيث عاد نحو 400.000 نازح داخلياً إلى ديارهم، أقنعت الحكومة مجموعات السكان بالعودة إلى إقليمي أوراكزاي وجنوب وزيرستان على الرغم من التهديدات والهجمات الانتحارية الموجهة ضدهم، وشجعتهم على تشكيل ميليشيات قبلية على الرغم من أن ذلك قد يجعلهم هدفاً لهجمات طالبان.

في أفغانستان، كانت غالبية ضحايا الألغام الأرضية خلال العام 2010 من النازحين أو العائدين. كما قتل 32 نازحاً في غارة جوية في فبراير/شباط أثناء عودتهم إلى منازلهم في إقليم أوروزجان.

في سريلانكا، ظل معظم النازحين الذين يقدر عددهم بـ180.000 والذين عادوا إلى منازلهم في العام 2010 في حاجة إلى الحماية والمساعدة. وقد تركزت عمليات إزالة الذخائر غير المنفجرة والألغام التي كانت قد بدأت في العام 2009 في المناطق السكنية، فممّا ترك العديد من الحقول الزراعية والآبار ومجاري المياه ملوثة.

في الفلبين، كان معظم الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم في ميندناو لا يزالون يعانون من احتياجات إنسانية كبيرة في العام 2010. وفي المناطق الأكثر تضرراً من صراع العام 2008، مثل ولاية ماجويندناو، ظلّ العائدون معرضين للخطر بسبب وجود جماعات مسلحة وذخائر غير منفجرة.

الاستجابات الوطنية والدولية

لقد قدمت الحكومات في المنطقة مستويات متفاوتة من الحماية والمساعدة إلى النازحين من سكانها. وقد نفت كل من ميانمار ولاوس وإندونيسيا (بشأن بابوا) أن الصراع أو العنف كانا يتسببان بالنزوح، فمنعت الوكالات الأجنبية من الوصول إلى النازحين. كما أن بعض الدول الأخرى، مثل سريلانكا، فقد قيّدت وجود هذه الوكالات إلى حد كبير.

غير أن بعض البلدان الأكثر تضرراً من النزوح قد فشلت في اعتماد أي إطار قانوني أو سياسة بشكل رسمي لتوجيه المساعدات التي تقدمها إلى النازحين. فلم تحرز مشاريع القوانين المتصلة بالنازحين التي تم اقتراحها في سريلانكا والفلبين في العام 2008 أي تقدم خلال العام 2010.

وقد وضعت بعض الحكومات خطط عمل وسياسات تتوافق مع المعايير الدولية، غير أنها قد فشلت لاحقاً في تنفيذها وبالتالي في تحسين أوضاع النازحين. في نيبال، فشلت الحكومة في تنفيذ سياستها المتصلة بالنازحين للعام 2007 على نحو ملائم في ظل غياب أي مبادئ توجيهية لعملية التنفيذ. في أفغانستان، أعيقت فعالية السياسات المتعلقة بالنازحين التي تم اعتمادها في العام 2005 بسبب عدم توفر الأموال الكافية والإرادة من جانب الحكومة وشركائها الدوليين.

في معظم بلدان المنطقة، شاركت الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في ما يتصل بمساعدة النازحين وحمايتهم. غير أن الحال كان مختلفاً في الهند أو ميانمار أو بابوا في إندونيسيا أو لاوس أو بنغلاديش. وفي إطار ترتيبات التنسيق ضمن نهج المجموعات، كانت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين هي الوكالة الرائدة في ما يتصل بقضايا النازحين في الفلبين وسريلانكا وأفغانستان وباكستان ونيبال في حين تولت ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
أفغانستان	ما لا يقلّ عن 352.000	352.000 (فرقة العمل المعنية بالأشخاص النازحين داخلياً، وزارة اللاجئين والعائدين، يناير/كانون الثاني 2011)			لا تشمل هذه الأرقام معظم النازحين المبعثرين في مواقع حضرية / شبه حضرية و أولئك الذين نزحوا إلى مناطق يستحيل الوصول إليها في جنوب وشرق وجنوب شرق البلاد بفعل الصراع والنزاعات القبلية.
بنغلاديش	غير محدد	500.000 (2000)			لا تشمل هذه الأرقام سوى النازحين جرّاء الصراع في شيتاغونغ هيل.
الهند	ما لا يقل عن 650.000			ما لا يقلّ عن 650.000 (مركز رصد النزوح الداخلي، سبتمبر/أيلول 2010)	لقد تم تجميع هذه الأرقام بناءً على أرقام مختلفة متاحة.
إندونيسيا	نحو 200.000			نحو 200.000 (مركز رصد النزوح الداخلي، ديسمبر/كانون الأول 2010)	لقد تم تجميع هذه الأرقام بناءً على أرقام مختلفة متاحة.
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	غير محدد				كانت قدرة الوصول بشكل مستقل ضئيلة جداً إلى نحو 7.700 شخص من شعب الهمونغ كانوا قد أعيدوا من تايلاند للاستيطان في مخيمات خاضعة لسيطرة الحكومة منذ العام 2006.
ميانمار	ما لا يقل عن 446.000			ما لا يقل عن 446.000 (الاتحاد المعني بالحدود بين تايلاند و بورما، أكتوبر/ تشرين الأول 2010)	هذه التقديرات متصلة بالمناطق الريفية في ميانمار الشرقية ولا تشمل النازحين داخلياً في باقي أنحاء البلد.
نيبال	نحو 50.000		50.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/ آذار 2010)		
باكستان	ما لا يقل عن 980.000		120.000 – 140.000 أسرة نازحة في خيبر بختونخوا (الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ديسمبر/كانون الأول 2010)		تشمل هذه الأرقام الأشخاص النازحين جرّاء الصراعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف المعمم في خيبر بختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية وبلوشستان.
الفلبين	ما لا يقل عن 15.000	15.000 (وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، ديسمبر/ كانون الأول 2010)		20.000 (المنظمة الدولية للهجرة، ديسمبر/ كانون الأول 2010)	لا يشمل الرقمان سوى النازحين المسجلين في ماغيندناو، ويستثنيان النازحين المقيديم خارج المخيمات الرسمية، وأولئك الذين نزحوا بسبب العداوات العشائرية والعمليات المضادة للتمرد في محافظتي باسيلان وسولو، إلى جانب القتال الذي شنته الحكومة ضد المتمردين الشيوعيين التابعين لجيش الشعب الجديد.
سريلانكا	ما لا يقل عن 327.000		26.644 نازحاً في مخيمات مؤقتة؛ 71.200 مع عائلات مضيفة في مناطق المنشأ؛ نحو 1.800 في مخيمات عبور في مناطق المنشأ (مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2010)؛ 227.300 نازح كانوا قد نزحوا قبل العام أبريل/نيسان 2008 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوليو/تموز 2010 وأكتوبر/ تشرين الأول 2010)	300.000 نازح من فترة ما قبل أبريل/نيسان 2008 (Raheem، 2010)	180.000 نازح بين أبريل/نيسان 2008 ويونيو/حزيران 2009 و14.700 نازح قل أبريل/نيسان 2008 قد عادوا إلى ديارهم، غير أنهم كانوا لا يزالون بحاجة إلى الحماية والمساعدة.
تيمور الشرقية	غير محدد				لقد تم إغلاق المخيمات في العام 2010 واعتبرت الحكومة أنه لم يتبق أي نازحين داخلياً غير أن استدامة بعض حالات العودة لم تكن أكيدة.

النزوح الداخلي والكوارث الطبيعية

إلى جانب الصراعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف المعمم، تشكل الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية سبباً رئيسياً للنزوح القسري. ومع تغير المناخ العالمي، نشهد حالياً تحولاً في أنماط المخاطر المتصلة بالطقس كما أن وتيرة وحدة الأحداث ذات الصلة في تزايدٍ مستمرٍ، مع تأثير كارثي وغير متناسب على حياة السكان الأكثر فقراً وضعفاً.

لم يتم جمع أو تحليل البيانات العالمية بشأن النزوح الداخلي الناجم عن الكوارث الطبيعية بشكل منتظم. ولزيادة الوعي العالمي ودعم عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والتي تستهدف بشكل فعال احتياجات السكان المتضررين جراء النزوح، هنالك حاجة ملحة لتقديم تقديرات عالمية سنوية لأعداد النازحين جراء مختلف أنواع الكوارث الطبيعية. فثمة الكثير من المعارف التي لا بد من تعلمها حول أنماط النزوح الناجم عن مختلف أنواع الكوارث، فضلاً عن احتياجات ومواطن ضعف مجموعات معينة.

لقد شكلت الزلازل والفيضانات المخاطر الطبيعية الرئيسية التي تسببت بحالات نزوح جديدة في العام 2010. وكما هي الحال مع النازحين داخلياً بسبب الصراعات أو العنف، يزداد خطر التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان كلما طالت فترة عجز الأشخاص عن إيجاد الحلول لنزوحهم. لقد أدى الزلزال الذي ضرب هايتي في يناير/كانون الثاني إلى نزوح أكثر من 1.5 مليون شخص، من بينهم أكثر من 800.00 كانوا لا يزالون في مخيمات النازحين داخلياً في نهاية العام 2010. وفي بعض البلدان مثل باكستان وكولومبيا، تضرر السكان الذين كانوا قد اضطروا في السابق إلى النزوح جرّاء الصراعات أو العنف، وغالباً ما عادوا واضطروا إلى النزوح من جديد جراء الفيضانات.

لقد غمرت الفيضانات التي اجتاحت باكستان في منتصف العام 2010 خمس البلاد. وكانت المناطق الرئيسية التي كان السكان قد نزحوا إليها في السابق جرّاء الصراع في شمال غرب البلاد جميعها قد تضررت بشكل معتدل أو جسيم جراء الفيضانات. فقد كان هؤلاء النازحون يفتقرون إلى الشبكات المحلية والموارد اللازمة لمواجهة أسوأ آثار الفيضانات، كما أنهم قد اضطروا في بعض الأحيان إلى النزوح من جديد. وفي بعض المناطق الأخرى، أثرت حالة انعدام الأمن في حماية النازحين جراء الفيضانات: فلم يتلق هؤلاء في إقليم بلوشستان سوى مساعدات ضئيلة من المنظمات الإنسانية بسبب محدودية قدرة الوصول إلى المنطقة.

في كولومبيا، كانت قدرة وصول أكثر من مليون شخص متضررين جراء الفيضانات إلى المساعدة محدودة في المناطق حيث واصلت الجماعات المسلحة نشاطها. كما أن ضعف البنية التحتية المحلية ودرجة التأهب للاستجابة في مناطق الصراع قد عرقل بشكل خطير جهود الإغاثة وعرّض المجموعات الضعيفة بالأصل لخطر أكبر. لقد اضطر النازحون جرّاء الفيضان إلى التجمع في مبان مكتظة، غير ملائمة ومرتجلة مثل المدارس، نظراً لانعدام وجود مأوى ملائم. كما أن وجود أعضاء من الجماعات المسلحة الذين لجأوا إلى المباني نفسها قد أدى إلى العنف في بعض الحالات حسب ما ورد في التقارير.

أشخاص نازحون داخلياً في باكستان، حيث أدت كل من الصراعات والفيضانات إلى حركة نزوح واسعة النطاق. كان النازحون جراء الصراعات من بين الفئات الأكثر ضعفاً في هذه المناطق المتضررة من الفيضانات. (الصورة: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)/عبد المجيد غورايا، أغسطس/آب 2010)

Internal Displacement Monitoring Centre
Norwegian Refugee Council
Chemin de Balexert 7-9
CH-1219 Châtelaine
Geneva, Switzerland
Tel : +41 22 799 07 00
Fax: +41 22 799 07 01

www.internal-displacement.org